مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

الكفاءة والإنتاجية في القطاع المصرفي التجاري العربي.

وداد سعد
شوقي الموسوي

توقعات رجال الأعمال حول العملة الموحّدة في الخليج العربي.

إميلي روتليدج

السياحة في الدول العربية: مقوماتها ومكامن تنافسيتها.

رياض بن جليلي
عادل عبدالعظيم
حسّان خضر

تنافسية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية.

مصطفى بابكر

وقائع إجتماع:

" إرتفاع الأسعار في الكويت: المعالجة في تعزيز الحرية وتفعيل المنافسة ".

صالح العصفور

مراجعة كتاب:

" السامريون الأشرار : الدول الغنية والسياسات الرديئة والتهديد للعالم النامي ".

علي عبدالقادر علي

(ISSN - 1561 - 0411)

المجلد العاشر- العدد الأول
يناير 2008

الأهداف:

- الاهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.
- زيادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والممارسين والباحثين في الأقطار العربية .
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصانعي القرار بالمنطقة.

قواعد النشر:

1. ترسل ثلاث نسخ من البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير.
2. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأصلية (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى.
3. تكون الأوراق والدراسات المقدمة بحجم لايتجاوز الثلاثين صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات. ويشترط أن تكون البحوث والمراجعات مطبوعة على أوراق 8.5x11 بوصة (A4) مع تخطي سطر (Double Spaced) وعلى وجه واحد، وتترك هوامش من الجوانب الأربعة للورقة بحدود بوصة ونصف.
4. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان وسهلة القراءة والإستيعاب من قبل الممارسين وصانعي القرار.
5. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لايزيد عن 100 كلمة، بحيث يكون مكتوباً باللغتين العربية والانجليزية.
6. يكتب الباحث أسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني (إن توفر).
7. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الإسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.
8. تخصص قائمة بالمراجع في آخر البحث ولا توضع فيها إلا تلك المراجع التي تم الإشارة إليها في متن الورقة أو البحث. وترتب على الشكل التالي:

Krueger, A.O. (1992), Economic Policy Reform in Developing Countries, Blackwell, Oxford.

سن، أ.ك.، (1984) الموارد والقيم والتنمية مطبعة جامعة هارفرد، كمبريدج.

9. توضع الهوامش في أسفل الصفحة المناسبة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها.
10. توثق الجداول والرسوم التوضيحية المستعارة وغيرها بالمصادر الأصلية.
11. لا تُرد الأوراق المرسلة إلى المجلة سواء قبلت للنشر أو لم تقبل.
12. تُفضل المجلة استلام البحوث على البريد الإلكتروني للمجلة jodep@api.org.kw مكتوبة ببرنامج Microsoft Word أو أي معالج كلمات حديث.
13. يتم إشعار المؤلف بإستلام بحثه خلال إسبوعين من تاريخ إستلامه.
14. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي الموضوعي، ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، خلال إسبوعين من تاريخ إستلام ردود كل المحكمين.
15. يُصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة، وتستوجب إعادة نشره في أماكن أخرى الحصول على موافقة كتابية من المجلة.
16. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتخطيط.

مجلة التنمية
والسياسات الاقتصادية

تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المجلد العاشر - العدد الأول - يناير2008

مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية

رئيس التحرير
عيسى الغزالي

نائب رئيس التحرير
علي عبدالقادر علي

سكرتير التحرير
صالح العصفور

الهيئة الاستشارية

حازم الببلاوي — سليمان القدسي
سمير المقدسي — عبدالله القويز
عبداللطيف الحمد — محمد الخجا
مصطفى النابلي

هيئة التحرير

أحمد الكواز — إبراهيم البدوي
بلقاسم العباس — التهامي عبدالخالق
رياض بن جليلي — عبدالرزاق الفارس
وشاح رزّاق — يوسف جواد

توجه المراسلات إلى :

رئيس التحرير – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط
ص.ب 5834 – الصفاة 13059 الكويت
تلفون 4844061 – 4843130 (965) – فاكس 4842935 (965)
البريد الالكتروني jodep@api.org.kw

الاشتراكات :

داخل الوطن العربي :	سنة	سنتين	ثلاث سنوات
للأفـــراد	US$ 15	US$ 25	US$ 40
مؤسسات	US$ 25	US$ 45	US$ 70
خارج الوطن العربي :			
للأفـــراد	US$ 25	US$ 45	US$ 70
مؤسسات	US$ 40	US$ 75	US$ 115

ثمن النسخة في الكويت : 1.5 دينار كويتي.

عنوان المجلة :

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب 5834 صفاة 13059 الكويت

تلفون 4844061 – 4843130 (965) – فاكس 4842935 (965)

البريد الالكتروني: jodep@api.org.kw

محتويات العدد العربية

افتتاحية العدد 5

السياحة في الدول العربية : مقوماتها ومكامن تنافسيتها.

رياض بن جليلي
عادل عبدالعظيم
حسّان خضر 7

تنافسية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية.

مصطفى بابكر 35

وقائع إجتماع:
" إرتفاع الأسعار في الكويت: المعالجة في تعزيز الحرية وتفعيل المنافسة".

صالح العصفور 61

مراجعة كتاب:
" السامريون الأشرار : الدول الغنية والسياسات الرديئة والتهديد للعالم النامي".

علي عبدالقادر علي 67

افتتاحية العدد

يحتوي هذا العدد وهو الأول من المجلد العاشر على البنود المعتادة للمجلة، حيث تم إدراج أربع أوراق بحثية حول موضوعات مختلفة، بالإضافة إلى تلخيص لوقائع إجتماع ومراجعة لكتاب.

في الورقة الأولى تحت عنوان " الكفاءة والإنتاجية في القطاع المصرفي التجاري العربي " تقوم وداد سعد وشوقي الموسوي بدراسة تأثير تحرير القطاع المالي وإعادة هيكلته على تطوير الأداء والإنتاجية في المصارف التجارية العاملة في إحدى عشر دول عربية، من خلال تقدير مؤشر منمط للإنتاجية. هذا وقد أظهرت النتائج أن غالبية القطاعات المصرفية المشمولة في هذه الدراسة قد حافظت على أو حسنت من كفاءتها، ومع ذلك فقد أظهرت النتائج انخفاضاً في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

وفي ورقة ثانية تحت عنوان " توقعات رجال الأعمال حول العملة الموحدة في الخليج العربي " قامت إميلي روتليدج باستقصاء آراء رجال الأعمال حول العملة الخليجية الموحدة. حيث بينت نتائج الورقة أن رجال الأعمال يؤيدون المشروع ويتوقعون منه آثاراً إيجابية، إلاّ أنهم يعتبرون أن هناك عوامل غير نقدية لها أهمية لمستقبل النمو. وبالرغم من ذلك فإنهم غير مستعدين لهذه العملة الموحدة بالنظر لعدم تزويدهم بأية معلومات إقتصادية حولها، وتؤكد الورقة ضرورة بدء الحكومات المعنية بالترويج المبكر وإتاحة المعلومات حول العملة الموحدة قبل أن تتلاشى المشاعر الإيجابية تجاهها.

وتناول رياض بن جليلي، وعادل عبدالعظيم وحسّان خضر في ورقة ثالثة بعنوان " السياحة في الدول العربية: مقوماتها ومكامن تنافسيتها "، استعراض مؤشرات أداء نشاط السياحة في الدول العربية ومقارنتها بمثيلاتها في مناطق جغرافية أخرى، وتطرقت الورقة إلى أهم مقومات تنافسية صناعة السياحة في الدول العربية. تخلص الورقة إلى أنه على الرغم من الثراء السياحي الذي يزخر به الوطن العربي وبالرغم من امتلاكه للمقومات السياحية التي تؤهله لأن يصبح أكثر المناطق العالمية جذباً للسياحة العربية والأجنبية، إلاّ أن حصته من السياحة العالمية تعتبر متواضعة، كما أن موقعه على خارطة التنافسية العالمية لا يبدو واضحاً وذلك بالرغم مما حققته السياحة العربية من نمو خلال الأعوام القليلة القادمة.

أما الورقة الرابعة فقد كانت تحت عنوان: " تنافسية الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية " وإستهدف منها مصطفى بابكر إستكشاف مدى تنافسية قطاع الاتصالات في الدول العربية مقارنة بدول العالم الأخرى، وذلك من خلال الوقوف على مواطن الضعف والقوة واستنباط السياسات الملائمة لتطوير هذا القطاع. وقد أشارت الورقة إلى وجود فجوات كبيرة في مستويات الأداء بين الدول العربية من ناحية وبين الدول العربية ودول المقارنة من ناحية أخرى. أمّا على صعيدي التنظيم والمنافسة فقد أوضحت الورقة ضعف التشريعات التنظيمية وغياب المنافسة في أسواق الاتصالات العربية، وهو ما يستوجب اهتماماً خاصاً بهذا الجانب لما له من دور في تعزيز معدلات النفاذ وخفض التكلفة وتحسين نوعية الخدمات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وفي باب ملخص وقائع الاجتماعات، عرض صالح العصفور ملخصاً لوقائع ورشة العمل التي عقدت في غرفة التجارة والصناعة في دولة الكويت تحت عنوان " ارتفاع الأسعار في الكويت: المعالجة في تعزيز الحرية وتفعيل المنافسة " وذلك للوقوف على أسباب هذه الظاهرة وجذورها الاقتصادية ولاقتراح الحلول الناجعة لها، لتخفيف آثارها على جمهور المستهلكين.

أما في باب مراجعات الكتب فقد قام علي عبدالقادر علي باستعراض كتاب : " السامريون الأشرار: الدول الغنية والسياسات الرديئة والتهديد للعالم النامي " للمؤلف هاجون شانق الكوري الجنسية وأستاذ الاقتصاد في جامعة كامبردج. يطرح الكتاب وجهة نظر ناقدة للأطروحات السائدة والمهيمنة حول السياسات الاقتصادية التي يُوصى بها للاتباع في الدول النامية وإمكانية تحقيق التنمية.

نأمل أن ينال هذا التنوع في أبواب وموضوعات المجلة رضى قرّائنا الكرام والباحثين والمهتمّين بالشأن الاقتصادي العربي، وأن يساعد على فتح أبواب الحوار البنّاء الذي وجدت من أجله هذه المجلة.

رئيس التحرير

السياحة في الدول العربية: مقوماتها ومكامن تنافسيتها

رياض بن جليلي
عادل عبدالعظيم
حسّان خضر

السياحة في الدول العربية: مقوماتها ومكامن تنافسيتها

رياض بن جليلي*
عادل عبدالعظيم**
حسّان خضر**

ملخص

شهد العالم نمواً لا نظير له في السياحة الدولية خلال الفترة 2005-1950، حيث تزايد عدد السائحين من 25 مليون زائر في عام 1950 إلى أكثر من 800 مليون زائر في عام 2005. وفي ظل تحديات العولمة وتحرير التجارة البينية الدولية، وبخاصة تجارة الخدمات، أدركت العديد من الدول العربية أن صناعة السياحة هي طريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لهذه الصناعة من خصائص مثل، الاعتماد المكثف على العمالة والتشابك مع مجالات الاقتصاد الأخرى، وقدرة الدول النامية على إنتاج منتج سياحي دون الحاجة إلى معدلات التقنية المتقدمة التي تتطلبها الخدمات الأخرى. تقوم هذه الورقة باستعراض مؤشرات أداء السياحة في الدول العربية ومقارنتها بمثيلاتها في المناطق الجغرافية الأخرى، وتتطرق إلى أهم مقومات تنافسية صناعة السياحة في الدول العربية. فرغم كل الثراء السياحي الذي يزخر به الوطن العربي، ورغم امتلاكه للمقومات السياحية التي تؤهله بأن يصبح أكثر المناطق العالمية اجتذاباً للسياحة العربية والأجنبية، إلا أن حصته من السياحة العالمية تعتبر متواضعة، كما أن موقعه على خارطة التنافسية العالمية لا يبدو جلياً، وذلك بالرغم مما حققته السياحة العربية من نمو خلال الأعوام القليلة الماضية.

Tourism in Arab Countries: Its Structure and Competitiveness

Riadh ben Jelili
Adel Abdel Azim
Hassan Khudr

Abstract

Tourism is one of the largest industries in the world and it continues to grow. From 1950 through 2005 international tourist arrivals have increased 32 fold to attain more than 800 million visitors in 2005. It is probably the only service sector that provides concrete and quantified trading opportunities for all nations, regardless of their level of development. Many developing countries, among them Arab countries, consider tourism as one of fundamental pillars of their development process. Thus it is with some concern that we should note that the Arab world attracts less than 6% of international tourism arrivals in 2003 and with the exception of a few enclaves the Arab region remains highly marginalized from the global tourism economy. This fact stands in severe contrast to the vast historical, cultural, and natural resources the region offers for tourism development. This paper reviews the tourism performance indicators in the Arab world and discusses major factors determining the tourism competitiveness in the region.

---

* خبير - الهيئة العلمية - المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
** شارك في كتابة هذه الورقة عندما كان يعمل باحثاً في الهيئة العلمية للمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

مقدمة

لقد شهد العالم نموا لا نظير له في السياحة الدولية خلال الفترة 1950–2005، حيث تزايد عدد السائحين من 25 مليون زائر في عام 1950 إلي أكثر من 800 مليون زائر في عام2005، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نحو 6.5% خلال الفترة . وتقدر منظمة السياحة العالمية دخل النشاط السياحي على مستوى العالم متمثلا في الإيرادات السياحية وإيرادات النقل الدولي للركاب بنحو 680 مليار دولار سنة 2005، أي ما نسبته 6% من الصادرات من السلع والخدمات ، وبذلك تحتل حصيلة السياحة المرتبة الرابعة بعد كل من حصيلة الصادرات من المواد الكيماوية والسيارات والوقود .

وفي ظل تحديات العولمة وتحرير التجارة البينية الدولية، وعلى وجه الخصوص تجارة الخدمات وعلى رأسها صناعة السياحة، أدركت العديد من الدول بأن صناعة السياحة هي طريق متميز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت تتنافس في زيادة اعتمادات الدعاية في الأسواق السياحية المحددة، التي تطورت في شمولها حتى أصبحت تنشيطاً سياحياً متكاملاً وشاملاً مثل، السياحة الثقافية والفنية، السياحة الدينية العلاجية، والسياحة الرياضية، وسياحة المؤتمرات والمهرجانات.

كما أن ما طرأ على صناعة السياحة من تغييرات في كيفية إدارتها من حيث الكفاءة وجودة الخدمة المقدمة، أدى إلى إعادة النظر في المعايير المعتمدة في تقييم النشاط السياحي. فلم تعد أعداد السائحين والليالي السياحية، رغم أهميتها، هي المعيار الأساسي لقياس الأثر الاقتصادي للسياحة على اقتصاد دولة ما، بل أصبح المعيار الحقيقي هو الناتج الاقتصادي أو حجم الإنفاق السياحي داخل البلد المقصود سواء كان ذلك في صورة إيرادات سياحية إجمالية أو قيمة مضافة للسياحة . فهما المعياران الأساسيان للتأثير الاقتصادي لهذه الصناعة أو هذا القطاع.

تقدّم هذه الورقة عرضاً لوضع السياحة العربية وتنافسيتها وأهميتها بالنسبة لهذه الدول. فبعد المقدمة، سوف يتعرض الجزء الأول إلى أثر السياحة في النشاط الاقتصادي و التنمية الإقتصادية، أما الجزء الثاني فيتضمن عرضًا لأهم مقومات النشاط السياحي في الدول العربية. فيما يقوم الجزء الثالث بتحديد مكامن التنافسية في القطاع السياحي العربي.

أثر السياحة في النشاط الاقتصادي و التنافسية السياحية

يقصد بالسياحة مجموعة الأنشطة التي تخدم الأشخاص المسافرين إلى أماكن خارج بيئتهم المعتادة ويقيمون فيها لمدة لا تتجاوز سنة واحدة متواصلة ، لأغراض الاستجمام أو الاعمال. وفي هذا الصدد، توجد ثلاثة أشكال أساسية للسياحة بالنسبة إلى اقتصاد ما أو منطقة معينة :

- السياحة المحلية : وتشمل نشاط الأشخاص المقيمين في منطقة معينة والذين يسافرون داخل تلك المنطقة فقط ، ولكن خارج بيئتهم المعتادة.
- السياحة الوافدة : وتشمل نشاط الأشخاص غير المقيمين الذين يسافرون إلى منطقة معينة تقع خارج بيئتهم المعتادة.

- السياحة المغادرة : وتشمل نشاط الأشخاص المقيمين في منطقة معينة ويسافرون ويقيمون في أماكن خارج تلك المنطقة .

هذا ويمكن المزج بين الأشكال الأساسية للسياحة لينتج الأنواع التالية :

- "السياحة الداخلية" : وتتألف من "السياحة المحلية" و "السياحة الوافدة".
- "السياحة الوطنية" : وتتألف من "السياحة المحلية" و "السياحة المغادرة" .
- "السياحة الدولية" : وتتألف من "السياحة الوافدة" و "السياحة المغادرة" .

والسياحة في حقيقة الأمر ظاهرة واسعة وشاملة، ينتج عنها تدفقات بشرية ومالية ذات آثار كبيرة على المستوى الاقتصادي ، الاجتماعي، الثقافي والبيئي. ويتولد النشاط السياحي عن الطلب ، أي عن الأشخاص الذين يمارسون النشاط السياحي أو الزوار. فالسياحة جزء من كل بالنسبة لمفهوم السفر. وتستخدم المعايير الأساسية الثلاثة التالية بغرض التمييز بين الزوار (السائحين) وبين المسافرين الآخرين:

(أ) أن تكون الرحلة إلى مكان خارج البيئة المعتادة للشخص.
(ب) ألا تزيد مدة إقامة الشخص في المكان الذي يزوره عن 12 شهراً متتالية.
(ج) ألا يكون الغرض الأساسي من الزيارة هو ممارسة نشاط يدر دخلاً في المكان الذي تتم زيارته.

وبالرغم من الأهمية المتزايدة لقطاع السياحة على الصعيد العالمي بمعايير الدخول المتولدة عن هذا القطاع و فرص العمالة و الاستثمار و مقدار ما ينتج عنه من مضاعفات، فإنه لم يلق الاهتمام المناسب من الباحثين عموما و من الباحثين في الوطن العربي على وجه الخصوص ، وذلك لأسباب ومبررات من ضمنها صعوبات متصلة بقياس السياحة، كقطاع اقتصادي، وعلاقته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ولتجاوز هذه الصعوبات ولتحسين قاعدة المعلومات حول هذا القطاع وعلاقته بالقطاعات الأخرى ، فقد بُذلت جهود كبيرة من قبل العديد من المنظمات الدولية منذ عام 1993، أسفرت نتيجتها عن استحداث نظام محاسبي جديد للسياحة يطلق عليه إسم نظام حسابات السياحة الفرعية Tourism Satellite Account. وهو ما تم تطويره من قبل المنظمة العالمية للسياحة و اعتماده من قبل الأمم المتحدة . يوفر هذا النظام إطار عمل لقياس الأثر الاقتصادي للسياحة، والذي يضم إسهام السياحة في الناتج الإجمالي المحلي ، و مكانة السياحة مقارنة بالصناعات الاقتصادية، و التوظيف السياحي والإستهلاك السياحي، وذلك بالاعتماد على جانبي الطلب والعرض. يؤخذ في جانب الطلب الاستهلاك الشخصي، الاستهلاك الحكومي، إستهلاك قطاع الأعمال وإستهلاك السائحين. أما جانب العرض، فيشمل فرص العمل المباشرة التي وفرتها صناعة السياحة والسفر، فرص العمل غير المباشرة التي استحدثت في قطاعات أخرى مثل فرص العمل في خدمات إعداد الطعام للفنادق والمطاعم، وفرص العمل في المجال المحاسبي وفي المجال القانوني، والواردات الخاصة بالسائحين. ولا شك أن الاستخدام العالمي لهذا النظام من شأنه أن يؤدي إلى توحيد النظم المحاسبية للسياحة والسفر، وذلك بتوحيد البنود التي تدخل في الإطار المحاسبي.

ومن الجدير بالذكر، أن هذا الحساب الفرعي يحتاج إلى قاعدة بيانات عريضة ومفصلة ودراسات بحثية معمقة حتى تتوفر بيانات الحسابات القومية اللازمة لتغذية جداول هذا الحساب الفرعي، ومن ثم فان

من المقدر لهذا الحساب أن يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً (3 –5 سنوات) تسبقه دراسة جدوي إقتصادية لتنفيذه من عدمه حسب توفر التمويل اللازم لبنائه لكل دولة على حده. وبالتالي فإنه فمن المتوقع أن يستغرق وقتا أطول في الدول العربية. وعليه فإنه ليس من المأمول توفير نتائج هذا الحساب الفرعي في المدى القريب.

السياحة و التنمية الاقتصادية

تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة بآثارها أولا على ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة من تحويلات السائحين وإنفاقهم داخل الدولة، ويتحدد التأثير المباشر للدخل السياحي على الحساب الجاري بالقيمة الصافية للميزان السياحي ومدى مساهمته إما في دعم الفائض المحقق أو التخفيف من عجز الحساب الجاري (أثر إيجابي)، وإما في تقليص الفائض أو توسيع العجز في الحساب الجارى (أثر سلبي). ويقصد بالقيمة الصافية للميزان السياحي صافي العملية الحسابية للمدفوعات السياحية، التي تمثل الإنفاق على السياحة النازحة (إنفاق المقيمين المسافرين إلى الخارج) وما تحقق من متحصلات سياحية في دولة المقصد السياحي تمثل الإيرادات المتولدة من السياحة الوافدة إليها.

للقطاع السياحي تأثير إيجابي مباشر على زيادة العمالة، وذلك لأن هذا القطاع بمفهومه الحديث يعتبر صناعة مركبة تشمل كثيراً من الصناعات والأنشطة التي لا زالت تعتمد على العامل الإنساني إعتماداً كبيراً. كما تجدر الإشارة، إلى أن خلق فرص عمل جديدة في القطاع السياحي لا يحتاج إلى استثمارات ضخمة مقارنة بمثيلاتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما أن للسياحة أثر على إعادة توزيع الدخل و على إشراك المجتمعات المحلية في الاستفادة من التنمية السياحية، وذلك من خلال إمتدادها إلى المناطق البعيدة النائية. تقع إعادة التوازن إلى تلك المناطق في جذب الاستثمارات والمشاريع السياحية، وبالتالي تساهم في زيادة دخول تلك المنشآت والأفراد والمجتمعات المحلية في تلك المناطق نتيجة نشوء نشاطات فرعية مثل الصناعات الحرفية واليدوية. وتترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل بين المدن وتلك المناطق.

وتزيد السياحة من الإنتاج والاستهلاك كغيرها من القطاعات الإنتاجية، وبذلك فإن الأسعار تتجه إلى الارتفاع بسبب إرتفاع مستوى المعيشة . كما يرتبط العرض السياحي إرتباطاً طردياً بالأسعار، بمعنى أنه كلما اتجهت الأسعار السياحية للارتفاع كلما كان ذلك تشجيعاً للمستثمرين للاتجاه نحو زيادة المعروض السياحي على شكل إستثمارات سياحية مختلفة في مجالات الإقامة الفندقية والخدمات السياحية . ويطرح هذا الارتباط ضرورة إرساء استراتيجية شاملة وقطاعية منسجمة، للتأكيد على عنصر التوازن بين العرض والطلب في إطار سياسة سياحية قائمة على تقييم صحيح للآثار المترتبة على تنمية السياحة، ولآثار النمو الاقتصادي على المستوى العام للأسعار.

ولا تقتصر الآثار الاقتصادية للدخل السياحي على حصيلة هذا الدخل، بل تتعداها إلى مضاعفات (Tourism Multiplier)، نتيجة لطبيعة الإنفاق السياحي وإلى تداخل المنشآت السياحية مع القطاعات الأخرى . والفكرة الأساسية في الأثر المضاعف هي أن المبلغ الذي يدخل قطاع السياحة يدور في حركة الاقتصاد

القومي دورات تتعدد حسب قوة هذا الاقتصاد، ويكون أثرها أكبر من قيمة المبلغ الأصلي. ناهيك عن زيادة حجم العمالة وتضخم المرتبات والمكافآت التي تمثل قوة شرائية جديدة تتجه للسياحة ، فإن دخل السياحة من النقد الأجنبي يستخدم في استيراد بضائع وخدمات تحتاج إليها المؤسسات الوطنية من الخارج ، لا تمتص داخل الدورة الاقتصادية والإنتاجية وتثمر في مدفوعات الخزانة العامة نتيجة للضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة . ويؤدي ذلك إلى دورات جديدة من الشراء والإنفاق .

بالإضافة إلى تأثير السياحة المباشر وغير المباشر على مجمل القطاعات المرتبطة، فإن الأدبيات الإقتصادية تشير إلى ما يعرف بالآثار المحدثة (Induced effect) وهي الآثار على القطاعات الإقتصادية المتعلقة بالزيادة في الاستهلاك المحلي الناجم بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن الإستهلاك السياحي.

تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة

يمكن تقسيم أنواع التحليل الاقتصادي المتعلقة بأثر السياحة والمستخدمة على النطاق الدولي إلى ثلاثة أنواع وهي:

(1) تحليل الأهمية: يهتم هذا التحليل باستخلاص حجم وهيكل قطاع السياحة من بيانات الحسابات القومية ، إعتماداً على إنفاق المقيمين بالإضافة إلى القادمين من الخارج . ويعتبر نظام حسابات السياحة في هذا المجال أحدث النظم الهادفة إلى تقدير الأهمية الاقتصادية للسياحة إنطلاقاً من تحديد واضح لتعريفات الزائر والسائح ، وتصنيف إستهلاك السائح والإنفاق الكلي على السياحة، وتحديد المنتجات والأنشطة السياحية المرتبطة بالقطاع السياحي وتكوين إجمالي رأس المال الثابت في القطاع السياحي . ويعتمد هذا النظام على بيانات جداول المدخلات – المخرجات، والمسوح الميدانية، وعلى تصنيف مفصل للسلع والصناعات السياحية .

(2) تحليل الأثر: يركز هذا التحليل على تأثير التغير في الإنفاق السياحي على الاقتصاد الوطني، سواء كان تأثيراً مباشراً أو غير مباشر ، إعتماداً على طبيعة التداخل بين قطاع السياحة وباقي القطاعات الاقتصادية. ويتميز هذا التحليل بالمرونة من حيث درجة التعميم، إذ بالإمكان إستخدام تحليل الأثر لتقدير أثر القطاع على الاقتصاد ككل، أو لتحديد أثر إنفاق نوع معين من السياح على نوع محدد من الأنشطة السياحية . و يتطلب تحديد الأثر الاقتصادي عادة تقدير التغيرات المتوقعة في عدد السياح القادمين إلى المنطقة أو الدولة محل الدراسة ونوعيتهم، تقدير متوسط إنفاق السياح على القطاعات السياحية المختلفة و تقدير المضاعف أو المضاعفات القطاعية المناسبة لتحديد الآثار الثانوية لإنفاق السياح على الناتج والدخول والوظائف. وهناك أكثر من مضاعف لكل قطاع إقتصادي عادة ما تستمد من نماذج المدخلات – المخرجات الوطنية أو من نماذج مفصلة للتوازن العام المحسوب .

(3) تحليل التكلفة – العائد: يركز هذا النوع من التحليل على كفاءة المشاريع السياحية من وجهة نظر المجتمع، وبالتالي فهو يهتم بقياس المنافع الخاصة والاجتماعية، والتكاليف الخاصة والاجتماعية، مثل تأثير السياحة على البيئة .

بالرغم من تزايد الحاجة لتقدير حجم مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد في معظم الدول العربية، إلا أن نظم الحسابات الوطنية لا توفر معلومات موثقة عن أهمية الدور الذي يلعبه أو يمكن أن يلعبه هذا القطاع في الاقتصادات الوطنية.

النشاط السياحي في الدول العربية

أهمية الناتج الخدمي في الدول العربية

في ضوء البيانات المتاحة المعروضة لسبعة عشر دولة عربية ، يمكن استنتاج أن قطاع الخدمات يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية في معظم الاقتصادات العربية ، حيث يلاحظ ارتفاع نصيب الناتج الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي لدى معظم الدول العربية. فقد تجاوز نسبة 50% في سبع دول عربية وفقاً لأحدث بيان متاح لكل منها، وهذه الدول هي فلسطين والأردن ولبنان وتونس والمغرب وجيبوتي والبحرين، ليتراوح نصيب الناتج الخدمي لديها ما بين 75%-45%، بينما يتراوح ما بين 48%-32% في تسع دول عربية، هي سوريا ومصر وجزر القمر والكويت واليمن والسودان والسعودية والإمارات والجزائر.

نصيب الدخل الخدمي من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في الدول العربية

الدول	1990	1995	2003
الجزائر	37	35	32
البحرين	53	59	غ.م
جزر القمر	52	47	47
جيبوتي	67	71	73(2000)
مصر	49	48	47
الأردن	55	57	64
الكويت	47	46	غ.م
لبنان	غ.م	56	63
المغرب	50	52	54
عمان	39	43(1992)	غ.م
السعودية	45	45	40
السودان	غ.م	41(1996)	42
سوريا	48	54	48
تونس	54	59	60
الإمارات	35	39(1993)	غ.م
فلسطين	غ.م	50	75
اليمن	49	48	46

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية – البنك الدولي 2005.
تم استبعاد كل من العراق والصومال وليبيا وقطر وموريتانيا لعدم توافر بيانات عن الناتج الخدمي .

ومن أجل إلقاء الضوء على أهمية النشاط السياحي بالنسبة للدول العربية ضمن قطاع الخدمات، يمكن القول أن الإيرادات المحققة من السياحة الدولية الوافدة تظل أحد أهم موارد النقد الأجنبي في العديد من الدول العربية سواء من حيث قيمة هذه الإيرادات أو معدلات نموها. ففي مصر على سبيل المثال، تتجاوز الإيرادات السياحية كلاً من حصيلة الصادرات من السلع الأولية والزراعية وأحيانا البترولية وتحويلات العاملين من الخارج ورسوم المرور في قناة السويس كل على حده، حيث تمثل نسبة 23% من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات. وقد بلغت هذه النسبة في لبنان نحو 30%، وفي المغرب نحو 20% وفي الأردن نحو 18% وسوريا نحو 16%. كما بلغت في كل من تونس والبحرين نحو 14% و 10% على الترتيب.

ولكن يجب التنويه هنا إلى أن مؤشر الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي هو مؤشر لا يمكن الوثوق به والاعتماد عليه في تقييم الدور الكلي الذي يلعبه القطاع السياحي في الاقتصاد، وكذلك في المقارنة الدولية. ويرجع ذلك جزئياً إلى مشاكل عدم دقة البيانات المنشورة في إحصاءات ميزان المدفوعات المتعلقة بالإيرادات السياحية، وذلك لاختلاف منهجية إعداد بند الإيرادات السياحية من دولة إلى أخرى والطرق المتبعة في الواقع العملي في الدول العربية لتجميع هذه البيانات. هذا بالإضافة إلى أن المسوحات التي تجري حول الإنفاق السياحي في الدول العربية عادة ما تتم بين فترات زمنية طويلة نسبياً (كل ثلاث سنوات أو أكثر)، وتبعاً لذلك، فإن الإنفاق السياحي خلال السنوات البينية يقدر بناء على الأسعار القياسية السياحية التي تهدف إلى قياس تغيرات الإنفاق السياحي، عبر الزمن، والتي تعود لتقلبات الأسعار. كما أن بعض الدول العربية تلجأ إلى تقدير متوسط إنفاق السائح على أساس تحكمي أو جزافي. ناهيك عن عدم قدرة بعض الدول على الفصل بين تقديرات الإيرادات السياحية وبيانات إيرادات خدمات النقل الجوى الدولي للركاب في إحصاءاتها مثل لبنان والسعودية وقطر والإمارات والجزائر، بما يخالف المعايير الدولية الواردة في دليل ميزان المدفوعات بضرورة فصل الإيرادات السياحية عن متحصلات النقل الجوى للسائحين.

السياحة الدولية في المنطقة العربية مقارنة بالأقاليم الاقتصادية الأخرى

يعرض الجدول التالي عدد السائحين الوافدين إلى خمس مناطق إقليمية إقتصادية وفقا لتصنيف منظمة السياحة العالمية باستثناء ضم بيانات الدول العربية الأفريقية إلى منطقة الشرق الأوسط بعد استبعادها من مجموعة أفريقيا بغرض تكوين مجموعة الدول العربية. ويلاحظ أن كل المناطق الإقليمية الاقتصادية قد شهدت نموا خلال الفترة من 1990–2000.

ومن أجل تجنب السكون في تحليل الإحصاءات السياحية، فقد تم عرض الأقاليم الاقتصادية التي شهدت معدلات نمو في أعداد السائحين الدوليين الوافدين خلال حقبة التسعينات وكذلك خلال الفترة 2002/2003. وفي هذا الصدد، فإن الجدول يشير إلى المناطق الإقليمية التي شهدت أعلى المعدلات نموا في المتوسط خلال العقد الماضي، وهي على الترتيب كل من أفريقيا (9.2%) وآسيا والباسيفيك (7.1%) ثم الدول العربية (6.6%). وظلت هذه الأقاليم الثلاثة تعرض أعلى معدلات النمو خلال الفترة 2003/2002، إلا أن الصورة قد تبدلت، حيث حققت كل من الدول العربية ودول آسيا والباسيفيك معدلاً بلغ 9% ثم أفريقيا معدلاً بلغ 5% فقط.

عدد السائحين الوافدين (مليون سائح)

الإقليم	1990	2000	2003	معدل النمو 1990 - 2000 %	معدل النمو 2002-2003 %
أوروبا	281	393	402	3,4	1
آسيا والباسيفيك	58	115	119	7.1	9
أمريكا	93	128	112	3.2	2
أفريقيا	7	17	20	9.2	5
الدول العربية	18.2	34.4	41.3	6.6	9
العالم	456	688	694	4.1	1

المصدر: اتجاهات سوق السياحة (2004)، جدول رقم (3)، منظمة السياحة العالمية .

يظهر الشكل التالي، حصة الأقاليم الاقتصادية المختلفة في عدد السائحين الدوليين الوافدين . فعلى الرغم من فقدان الدول الأوروبية لجزء من حصتها، إلا أنها مازالت تستحوذ على نصيب الأسد من السياحة الوافدة في السوق العالمي. ويعرض الشكل أيضا نمطا مشابها في الدول الأمريكية. كما شهدت الدول الآسيوية والباسيفيك تراجعا خلال عام 2003 مقارنة بعام 2002. أما بالنسبة للدول الأفريقية، ومجموعة الدول العربية، فتعكس معدلات نمو مضطردة لتستحوذ على حصص متنامية من السياحة الوافدة خلال الفترة على حساب دول المنطقتين الأمريكية والأوروبية . وقد يرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى تزايد السياحة البينية العربية واتجاه السائحين العرب لتفضيل قضاء عطلاتهم داخل المنطقة العربية بدلا من التوجه إلى خارج الوطن العربي وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية على نحو ما ستتناوله هذه الورقة في الجزء الخاص بالسياحة البينية العربية.

حصص الآقاليم الاقتصادية في عدد السائحين الوافدين %

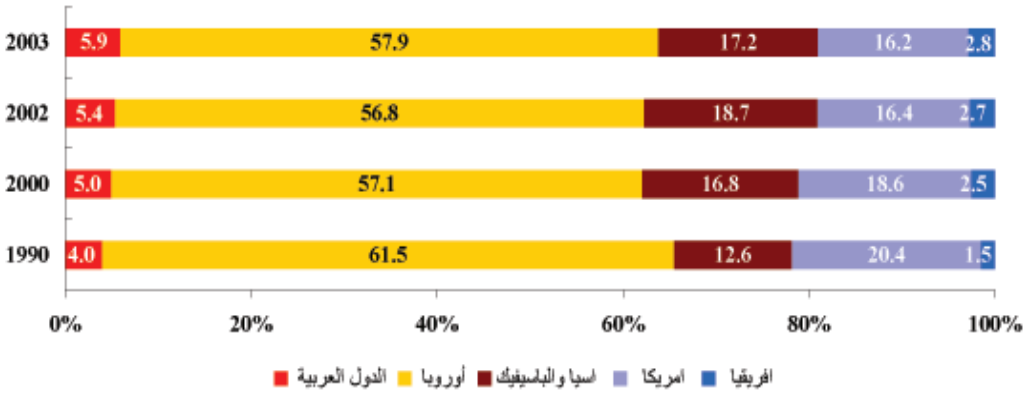

يشير الجدول التالي أيضا إلى أن الدخل المتولد عن السياحة الوافدة يعكس مستويات أداء إيجابية خلال الفترة 1990 – 2000 في جميع الأقاليم الاقتصادية باستثناء الإقليم الأوروبي الذي حقق معدلاً سالباً. ومن الجدير بالذكر، أن معدل النمو في الإيرادات السياحية في الدول العربية عكست معدلات نمو أكبر من معدلات النمو في عدد السائحين الوافدين بما يعكس زيادة متوسط إنفاق السائح، الأمر الذي يمكن تفسيره على انه تحسن في جودة الخدمة السياحة في المنطقة، وقد ينشأ ذلك أيضا من زيادة عدد الليالي السياحية (طول فترة الإقامة) التي يقضيها السائحون الوافدون في المنطقة العربية. وتشير البيانات أيضا إلى نمط مشابه، ولكن بدرجة أكبر في كل من أوروبا وأمريكا، والى درجة ضئيلة في آسيا، بينما تعرض أفريقيا نمطاً معاكساً، حيث تجاوز معدل النمو في عدد السائحين الوافدين نظيره في الإيرادات السياحية خلال نفس الفترة.

حصص الأقاليم الاقتصادية في الإيرادات السياحية %

الإقليم	1990	2000	2003	معدل النمو 2000 - 1990 %	معدل النمو 2003 - 2000 %
أوروبا	54.5	48.9	54.4	-1.1	5.5
آسيا والباسيفيك	15.6	18.5	18.4	1.7	-0.27
أمريكا	26.2	28.4	21.8	0.81	-12.2
أفريقيا	1.4	1.5	1.8	0.69	9.5
الدول العربية	2.4	2.8	3.5	1.5	11.8
العالم	100.0	100.0	100.0		

المصدر: اتجاهات سوق السياحة (2004)، جدول رقم (10)، منظمة السياحة العالمية .

ويلاحظ من الجدول السابق أن كلاً من الدول العربية والأفريقية شهدت معدلات نمو متواصلة في حصتها من الإيرادات السياحية خلال الفترة، بينما تراجعت حصة دول أمريكا بصورة ملحوظة في عام 2003 مقارنة بعام 1990، في حين ظلت حصة أوروبا وآسيا عند نفس مستواها تقريبا خلال الفترة. وعلى الرغم من أن البيانات السابق إستعراضها تشير إلى تحقق معدلات نمو مرتفعة سواء في عدد السائحين الوافدين إلى المنطقة العربية أو الإيرادات السياحية، إلا أنها مازالت تستحوذ على حصة ضعيفة في السوق السياحي العالمي سواء من حيث عدد السائحين الوافدين أو الإيرادات السياحية .

ومن المفهوم أنه لأغراض دراسة النشاط السياحي، فإنه لا بد من تحديد الخصائص السياحية المختلفة لكل مقصد سياحي والربط بينها . وعملياً، فإن أغلبية الإحصائيات السياحية كأي نشاط إقتصادي تأخذ جانبين هما جانب الزوار (الطلب السياحي)، والمزودين المباشرين (العرض السياحي). ولدراسة العوامل المؤثرة على السياحة والأثر الذي تحدثه السياحة والعلاقة المتبادلة بين كل من العرض والطلب، فإنه من الضروري إدماج البيانات الناجمة عن عدة مصادر، والشروع بعد ذلك بمعالجتها على ضوء نماذج تحليلية ومؤشرات أداء.

(1) جانب الطلب

يعتمد الطلب على السياحة بشكل كبير ليس فقط على سمات المقاصد السياحية والظروف الاقتصادية والسياسية والبيئية السائدة في تلك المقاصد ومدى تنافسيتها الدولية في هذا المجال، بل أيضا على الظروف الاقتصادية السائدة في الأسواق الرئيسية المزودة بالسائحين أو بالمستهلكين للمنتج السياحي، وعليه فإن هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والدخل المتاح من جهة والإنفاق السياحي من جهة أخرى وخاصة في حالة الاقتصادات الناشئة. وبالتالي فان السياسات الاقتصادية الانكماشية غالبا ما ينتج عنها تراجع في الإنفاق السياحي.

وفي هذا الصدد، فإن البيانات تشير بوجه عام إلى أن معدلات النمو في عدد السائحين الوافدين تتجاوز بدرجة ملحوظة معدلات النمو الاقتصادي . ففي السنوات التي شهدت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بلغت نحو 4% في الناتج المحلى الإجمالي العالمي ، فان معدلات النمو في حجم السياحة تميل لان تكون أعلى. بينما تميل لأن تكون اقل خلال الفترات التي لم يتجاوز فيها معدل النمو الاقتصادي 2%. فقد شهدت الفترة من 1975 –2000 معدلات نمو في حجم السياحة بلغت في المتوسط 4% سنويا مقابل معدل نمو إقتصادي بلغ في المتوسط 3.5% [1] مما يعنى أن حجم النشاط السياحي العالمي ينمو بمعدل 1.3% أسرع من معدل النمو في الاقتصاد العالمي.

وتشير بيانات عدد السائحين الوافدين إلى أن متوسط معدل النمو السنوي في الدول العربية خلال الفترة 1995–2002 فاق بدرجة ملحوظة معدلات النمو السائدة في دول المقارنة فيما عدا الأردن الذي عكس معدل نمو سنوي معتدل (4.9%) يتشابه مع المعدل السائد في كل من ماليزيا وجنوب أفريقيا خلال الفترة، وكذلك تونس التي حققت معدل نمو (2.7%) يتشابه مع المحقق في ماليزيا والبرتغال. وقد حققت تشيلى اقل معدل نمو خلال الفترة (0.6%). من جانب آخر، فقد برزت بعض الدول العربية في مجموعة الدول النامية كمقاصد سياحية ناشئة، وفقاً لتصنيف منظمة السياحة العالمية، كون هذه الدول سجلت متوسط معدل نمو ضعف متوسط النمو العالمي للسياحة وزيادة لا تقل عن مائة ألف سائح سنوياً. وقد جاءت سوريا على القمة بمعدل نمو سنوي قدره 16.6% ثم الإمارات (12.3%) فالسعودية (10.4%) ثم البحرين ولبنان ومصر. وفي ما يتعلق بالفترة 2002–2003 ، فقد شهدت معظم الدول العربية معدلات سالبة معتدلة مقارنة بالمعدلات السالبة المرتفعة في كل من ماليزيا والبرتغال، بينما استمرت كل من الجزائر ومصر والمغرب والإمارات ولبنان وليبيا وتشيلى في تحقيق معدلات نمو إيجابية مرتفعة ، وكل من تونس وجنوب أفريقيا والبرتغال في تحقيق معدلات نمو إيجابية منخفضة.

وفي ما يتعلق بالإيرادات السياحية ، فقد شهدت جميع الدول معدلات نمو إيجابية باستثناء الكويت وتشيلى، حيث حققتا معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1995–2003، 2002–2003، ينضم إليهما كل من كوريا وماليزيا خلال الفترة 2002–2003 فقط. وقد جاءت اليمن في المقدمة بمعدل نمو مرتفع، تليها جنوب أفريقيا والجزائر ومصر والبرتغال . وفي ما يتعلق بمتوسط إنفاق السائح ، فقد جاءت السودان في مقدمة الدول من حيث متوسط إنفاق السائح بالدولار (2314) ثم كوريا (1106) ثم لبنان (1000)، بينما تراجع متوسط إنفاق السائح في تشيلى بدرجة ملحوظة، حيث انخفضت الإيرادات السياحية على الرغم من تزايد عدد السائحين الوافدين.

عدد السائحين الوافدين والإيرادات السياحية ومعدلات النمو ومتوسط إنفاق السائح في الدول العربية والمقارنة

الدولة	عدد السائحين الوافدين			معدل النمو		الإيرادات السياحية			معدل النمو		متوسط إنفاق السائح	
	مليون (سائح)			متوسط النمو السنوي		مليون دولار			متوسط النمو السنوي		(دولار)	
	1995	2003	الترتيب	03-95	03-02	1995	2003	الترتيب	03-95	03-02	2003	الترتيب
الجزائر	0.52	1.17	14	10.6	18.0	0.03	0.16	17	22.3	21.1	138	20
البحرين	1.40	2.96	10	9.8	-6.7	0.25	0.74	14	14.7	0.0	250	18
مصر	2.87	5.75	6	9.1	17.1	2.68	4.58	4	6.9	21.8	798	5
الأردن	1.07	1.57	13	4.9	-3.0	0.66	0.82	13	2.7	3.7	518	13
الكويت	0.07	..		..	..	0.12	0.12	18	-0.4	-0.8	..	..
لبنان	0.45	1.02	15	10.7	6.3	0.71	1.02	11	4.6	6.3	1000	3
ليبيا	0.06	0.142	19	12.3	5.2	0.002	0.08	20	58	5.3	556	11
المغرب	2.60	4.55	9	7.2	8.6	1.30	2.86	7	10.4	7.9	627	8
عمان	0.28	0.817	16	11.6	..	..	0.22	16	..	6.3	268	17
قطر	0.31	0.557	17	7.6	-5.1	..	0.37	15	..	29.5	662	6
السعودية	3.33	7.33	3	10.4	-2.4	..	a3.42	6	..	..	a455	14
السودان	0.03	0.051	20	7.3	-1.9	0.01	0.12	18	40	9.3	2314	1
سوريا	0.82	2.79	11	16.6	-0.7	1.26	1.15	10	1.2	18.2	411	15
تونس	4.12	5.11	7	2.7	1.0	1.53	1.48	8	0.4	3.9	310	16
الإمارات	2.32	5.87	5	12.3	7.8	0.63	1.44	9	10.8	8.0	245	19
اليمن	0.06	0.08	18	5.5	..	0.05	0.14	19	13.6	265.8	875	4
تشيلي	1.54	1.61	12	0.6	14.3	0.91	0.86	12	-0.7	-4.2	533	12
كوريا	3.75	4.75	8	3	-11.1	5.15	5.26	3	0.3	-11.5	1106	2
ماليزيا	7.47	10.58	2	4.4	-20.4	3.97	5.90	2	5.1	-17.1	558	10
البرتغال	9.51	11.71	1	2.6	0.5	4.83	6.94	1	4.6	20.4	593	9
ج أفريقيا	4.49	6.51	4	4.7	1.2	2.13	4.27	5	9.1	46.1	656	7

ملاحظات:

- بيانات عدد السائحين الوافدين إلي الجزائر ، والمغرب ، وسوريا (بيانات سوريا الخاصة بعام 2003/2002 فقط) تتضمن عدد المواطنين المقيمين بالخارج القادمين إلى دولهم بغرض الزيارة المؤقتة. وبيانات عدد السائحين الوافدين إلي الإمارات تعبر عن عدد نزلاء الفنادق وتتضمن عدد المواطنين المقيمين في الخارج الذين قدموا إلى الإمارات بغرض الزيارة المؤقتة بالإضافة إلى عدد السائحين المحليين في نشاط السياحة الداخلية . أما بيانات عدد السائحين الوافدين إلى قطر ، فتعبر فقط عن عدد نزلاء الفنادق.- بيانات الإيرادات السياحية لكل من السعودية ولبنان وقطر والإمارات والجزائر تتضمن بيانات إيرادات النقل الجوي للسائحين. /aتمثل بيانات عام 2002.

وبالرغم من أن المنطقة العربية تعرض معدلات نمو مرتفعة في اجتذاب السائحين الوافدين ومتوسط إنفاق السائح وكذلك الإيرادات السياحية ، إلا أنها مازالت تستحوذ على حصص ضئيلة على المستوى العالمي، سواء من حيث عدد السائحين أو الإيرادات السياحية. يقدم الجدول التالي نظرة عامة على الدول العربية ودول المقارنة التي تمثل مقاصد سياحية دولية هامة، حيث يعرض أعداد الوافدين مقسمة حسب الدول المضيفة. ويلاحظ تفاوت الدول من حيث اجتذابها لأعداد السائحين الدوليين الوافدين، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها اختلاف درجات الأمان ومستويات البنى الأساسية السياحية المتاحة، ومدى الاتصال والروابط مع

منظمي الرحلات السياحية الدوليين ، والعلاقات السياسية والتاريخية مع الدول القادم منها هؤلاء السياح. ويلاحظ أيضا في الدول التي تجتذب أعداداً مرتفعة، أن معظمها تقع بالقرب أو مجاورة للمناطق الإقليمية القادم منها السائحون مثل أوروبا، شمال أمريكا واليابان، علاوة على السياحة البينية العربية، وخاصة بين الدول ذات الحدود المشتركة.

الفروق بين الدول العربية ودول المقارنة في أعداد السياح الدوليين الوافدين في عام 2003

دول تجتذب أكثر من 10 مليون سائح	دول تجتذب ما بين 5-10 مليون سائح	دول تجتذب ما بين 2-5 مليون سائح	دول تجتذب ما بين 0.5-2 مليون سائح	دول تجتذب أقل من نصف مليون سائح
البرتغال	السعودية	كوريا	تشيلي	فلسطين*
ماليزيا	جنوب أفريقيا	المغرب	الأردن	ليبيا
	الإمارات	البحرين	الجزائر	الكويت*
	مصر	سوريا	لبنان	اليمن*
	تونس		عمان	السودان
			قطر	موريتانيا
				جزر القمر
				جيبوتي**

* تخص عام 2000
** تخص عام 1995

جانب العرض

يعتمد جانب العرض السياحي على منشآت تعمل في قطاعات إقتصادية متنوعة ومختلفة. وقد تم الاتفاق على حصرها في منشآت الإيواء، المطاعم والمقاهي، المنشآت التي تقدم خدمات النقل والانتقال المحلي والمنشآت الترفيهية. إلا أنه هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا هاما في جانب العرض منها: التقدم في مجال الاتصالات، جودة الطرق، أماكن انتظار السيارات وتوافر تسهيلات السياحة العلاجية وغير ذلك. هذا بالإضافة إلي الدور الهام الذي تلعبه كل من الشركات والوكالات السياحية، ومنظمي الرحلات السياحية، حيث لا تمثل الأشكال المختلفة للتكامل الرأسي بين منظمي الرحلات الدوليين وشركات السياحة التي تعمل في الدول الصناعية وشركات الطيران وحجز أماكن الإقامة والإيواء في المقاصد السياحية في الدول العربية فقط أحد سمات هيكل السوق السياحي، بل تمثل أيضاً استراتيجية تنافسية يمكن أن تؤثر على أداء الشركات السياحية.

تغطي السياحة جزءاً كبيراً من عروض الإيواء قصيرة الأجل . والهدف الأساسي لإحصائيات الإيواء السياحي هو قياس الطاقة الاستيعابية للمآوى الجماعية والخاصة ومعدلات إشغالها. ويقصد بالمأوى السياحي هو كل مرفق يوفر المبيت للسائحين بانتظام أو بشكل عابر".

وتستحوذ المنطقة الأوروبية على النصيب الأكبر من إجمالي الطاقة الإيوائية على مستوى العالم، بنحو 6.6 مليون غرفة فندقية، تليها المنطقة الأمريكية بما يزيد عن ستة ملايين غرفة فندقية لتصل حصتها إلى 35% من الإجمالي . وتستحوذ المنطقة الآسيوية والباسفيك على 22% من الإجمالي العالمي بينما تظل حصة المنطقة الافريقية عند مستوى 1.6 % . أما الدول العربية فترتفع حصتها إلى 3.4 % من الإجمالي .

وتشير البيانات المتوفرة عن الفترتين 1995-2001 ، 2000-2001 إلى نمو الطاقة الإيوائية العالمية في المتوسط بمعدل 2.8% سنوياً . وباستثناء المنطقة الأوروبية التي شهدت معدل نمو في المتوسط بلغ 1,4% سنوياً، فقد شهدت كل المناطق الاقتصادية الأخرى معدل نمو أعلى من المتوسط خلال الفترة ، وبالتحديد فان الدول العربية شهدت أعلى المعدلات حيث شهدت معدل نمو في المتوسط بلغ 6.1 % سنوياً ، 13.2 % خلال الفترة 2000-2001. ويجب التنويه هنا إلى ضرورة التحوط وعدم الاعتماد بشكل قوي على نتائج تحليل هذه البيانات، حيث أن البيانات عن الطاقة الإيوائية ليست دائماً قابلة للمقارنة الدولية، وذلك لأن المفاهيم والتعاريف وكذلك جودة الإحصاءات تختلف من دولة إلى أخرى . وكمثال على ذلك، فإن بعض الدول تدلي ببيانات عن الغرف الفندقية التي تتجاوز حجمها مساحة معينة أو تزيد عن مستوى معين من الجودة .

وتشير بيانات الطاقة الايوائية السياحية لعام 2001، حسب عدد الغرف السياحية على مستوى سواء من حيث العدد أو معدلات النمو - إلى دخول كل من ماليزيا ومصر وتونس والبرتغال ضمن أفضل 25 دولة على المستوى العالمي، حيث جاءت ماليزيا في المركز العشرين تليها مصر ثم تونس في المركز الثالث والعشرين، ثم البرتغال في المركز الخامس والعشرين. وقد شهدت عدد الغرف الفندقية والمنشآت السياحية المماثلة في الدول العربية ودول المقارنة معدلات نمو سنوية مرتفعة في كل من ماليزيا ومصر، حيث بلغت في المتوسط نحو 10% خلال الفترتين 2000/1990 ، و1995-2001.

عدد الغرف الفندقية والمنشآت السياحية المماثلة

الإقليم الاقتصادي	(بالألف)			حصة السوق %		معدل النمو %	معدل النمو السنوي % (متوسط)
	1995	2000	2001	1995	2001	2001/2000	2001/1995
العالم	14.75	17.19	17.42	100	100	4.7	2.8
أفريقيا	0.227	0.270	0.283	1.5	1.6	3.9	3.7
أمريكا	4.927	5.947	6.102	33.4	35.0	2.6	3.6
آسيا والباسفيك	3.178	3.961	3.860	21.5	22.2	-2.5	3.3
أوروبا	6.042	6.498	6.585	41.0	37.8	1.3	1.4
الدول العربية	0.379	0.523	0.592	2.6	3.4	13.2	6.1

المصدر: الكتاب السنوي لإحصاءات السياحة (2005)، منظمة السياحة العالمية – الدول العربية لا تتضمن بيانات جيبوتي وجزر القمر.

ولم يقتصر التحسن في جانب العرض على الطاقة الايوائية فقط، بل امتد ليشمل البنى التحتية السياحية. وفي هذا الصدد، فقد إنتهجت الدول العربية إستراتيجيات متنوعة بغرض تحقيق التميز كمقصد

سياحي. ففي الإمارات، أصبحت دبي من أهم المراكز التجارية والتسويقية و أكثرها جذبا للمؤتمرات في المنطقة العربية. وفي الأردن، تم تطوير السياحة العلاجية في منطقة البحر الميت إضافة إلى ما تتسم به هذه المنطقة من بيئة نظيفة تجتذب السياحة العائلية. وفي لبنان، تم تطوير السياحة الترفيهية من خلال الاهتمام بمنتجعات الشواطئ والتزلج على الجليد. وفي مصر، تم تطوير المنتجعات السياحية على شاطئ البحر الاحمر، كما تم إلحاق مراكز للأنشطة الرياضية والترفيهية بالمواقع السياحية التاريخية والثقافية. وفي السعودية، تعرض رحلات العمرة زيارة بعض مدن المملكة الأخرى بالإضافة إلى مكة والمدينة. ومثل هذا التحسن في جانب العرض السياحي قابله زيادة في جانب الطلب السياحي من الأماكن البعيدة، وذلك في ظل تحسن شبكة النقل الجوي وزيادة فرص النفاذ للأسواق العالمية بالنسبة للدول العربية . وتشير البيانات إلى وجود علاقة موجبة بين زيادة عدد أماكن الإيواء وعدد السائحين الوافدين. هذا بالإضافة إلى طول متوسط فترة الإقامة في الدول العربية عن نظيرتها في دول المقارنة ، وخاصة في كل من مصر بمعدل 8.8 ليلة وتونس بمعدل 6.2 ليلة، والمغرب بمعدل 5.9 ليلة ، وهو ما يعوض بشكل جزئي انخفاض عدد السائحين الوافدين، مقارنة ببعض دول المقارنة، التي ترتفع لديها إعداد السائحين الوافدين وينخفض متوسط فترة إقامتهم فيها.

عدد الغرف الفندقية والمنشآت السياحية المماثلة ومعدل الإشغال ومتوسط فترة الإقامة

الدول	عدد الغرف بالألف		معدل النمو%	معدل الأشغال [1]		متوسط فترة الإقامة	
	1995	2003		1995	2003	1995	2003
الجزائر	32	33 [2]	3	33	38 [3]	-	-
البحرين	5	8 [6]	60	63 (1997)	54 [6]	-	-
مصر	65	137	111	57	59	4.0	8.8
الأردن	10	20	100	53	34	-	2.6
الكويت	3	2 [4]	-34	-	-	3.3	-
لبنان	10	16	60	36	35 [6]	-	-
ليبيا	8 [2]	12	50	71	45	-	-
المغرب	63	75	19	45	41	7.5	5.9
عُمان	3	6	100	52	39	-	-
قطر	2	4	100	57	44	-	-
السعودية	25	82	228	42	42	-	2.7
سوريا	14	17	21	28	25 [5]	2.3	1.9 [5]
تونس	81	110	36	49	42	6.6	6.2
الإمارات	21	38	81	62	68	-	-
اليمن	7	13	86	60	60	-	-
شيلي	39	52	33	35	32	2.2	2.2
كوريا	59	56	-5	67	52	-	-
ماليزيا	76	144	89	66	53	1.6	1.5 [3]
البرتغال	90	106	18	38	38	3.5	3.3
ج. أفريقيا	46	52	13	57	58	-	-

المصدر: الكتاب السنوي لإحصاءات السياحة (2005)، منظمة السياحة العالمية.

(1) معدل صافي إشغال الغرف في الفنادق والمؤسسات الشبيهة ، ويعد معدل إشغال الغرف مقياس أكثر فاعلية من المعدل المعبر عنه بإشغال الأسرّة ، لأن الغرفة بسرير مزدوج غالباً ما يشغلها شخص واحد ، ويحسب هذا المعدل بقسمة العدد الإجمالي للغرف المستخدمة خلال الفترة (مجموع الغرف المؤجرة خلال اليوم) على متوسط عدد الغرف المعروضة خلال الفترة، ويضرب حاصل القسمة بعد ذلك في 100 للتوصل إلى النسبة المئوية . الصيغة: Vn=(Q/Hd)x100، حيث تمثل Q المجموع الشهري (أو السنوي) للغرف المشغولة ويمثل Hd عدد الغرف المعروضة فعلا ، آخذا في الاعتبار فترات الإغلاق الموسمية والمؤقتة .

(2) 1997، (3) 1999، (4) 2000، (5) 2001، (6) 2002

أما بالنسبة لمعدلات الأشغال ، فترتفع في بعض الدول العربية مقارنة بنظيراتها في دول المقارنة والدول العربية الأخرى ، حيث تأتي الإمارات على القمة بمعدل 68% ثم اليمن بمعدل 60% فمصر بمعدل 59% تليهما كل من جنوب أفريقيا وماليزيا وكوريا بمعدلات بلغت 58% ، 53% ،52% على الترتيب. وهو ما يشير إلي إمكانية رفع معدلات الإشغال لأعلى من المعدلات الحالية، وخاصة لباقي الدول العربية التي تنخفض لديها معدلات الإشغال لأقل من 50% من الطاقة الايوائية.

السياحة البينية العربية[2]

يعتمد النمو المتواصل والمتوازن للنشاط السياحي في أي مقصد سياحي على ثلاثة محاور أساسية، تتمثل في السياحة المحلية والسياحة البينية الإقليمية والسياحة من الأسواق البعيدة . وبغض النظر عن فشل استراتيجيات تنشيط السياحة المحلية في الدول العربية ، فان البيانات تشير إلى اهتمام واضعي السياسات السياحية في الدول العربية بجانبي الطلب والعرض، بهدف جذب السياحة الوافدة من خارج المنطقة العربية على حساب السياحة البينية العربية وكذلك المحلية . ففي الجدول التالي يتضح أن نسبة السياحة العربية البينية تتراوح ما بين 46%-37% خلال الفترة 1995 – 2003. وهي نسبة تعتبر ضئيلة للغاية إذ ما قورنت بنسبة السياحة البينية في الإقليم الأوروبي ، وإقليم شرق آسيا والباسيفيك ، حيث بلغت هذه النسبة في أوروبا 88% (مقابل 12% للسياحة الوافدة من خارج الإقليم الأوروبي) ، وفي شرق آسيا والباسيفيك نحـــو 79%.

ويلاحظ بلوغ هذه النسبة أعلى مستوياتها في المنطقة العربية في عام 2002 في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر قبل أن تنخفض خلال عام 2003 لتبلغ 41% فقط ، إلا أن ذلك يرجع بشكل أساسي إلى غياب بيانات البحرين. وبافتراض استمرار تدفق أعداد السائحين إلي البحرين بنفس المعدل الفعلي لعام 2002 في 2003 لارتفعت النسبة إلى 45% بدلا من 41% فقط. وتؤكد معدلات النمو في السياح العرب بالمقارنة بمعدلات النمو في إجمالي عدد السياح ، أن السائحين العرب اتجهوا لتفضيل قضاء عطلاتهم داخل المنطقة العربية بدلا من التوجه إلي خارج الوطن العربي. ويرجع ذلك إلى مزيج من العوامل الجاذبة والعوامل الدافعة. وتأتي صعوبة الحصول على تأشيرة دخول الدول الأوروبية وأمريكا على رأس العوامل الدافعة، في حين تمثلت العوامل الجاذبة (مع الأخذ في الاعتبار تفضيل واهتمام السائح العربي بالسياحة الترفيهية والاستجمام والتسوق عن السياحة التاريخية) ولو في تحسن (ولو بدرجة محدودة) بسعة وسرعة وعدد مشروعات الخدمة التحتية السياحية مثل الفنادق ، والأماكن المخصصة لانتظار السيارات والمنتجعات السياحية ومراكز التسوق علاوة على تحسين الطرق والمطارات، مما أدى إلى سهولة السفر سواء عن طريق البر أو الجو .

السياحة العربية البينية خلال الفترة 1995 – 2003

بيان	1995	1997	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي عدد السياح الوافدين (ألف)	22,455	24,061	29,029	38,803	39,941	41,687	38,645
معدل نمو الإجمالي		5	15	34	3	4	-7
عدد السياح العرب (ألف)	8,293	9,682	11,193	16,294	17,966	18,994	15,661
معدل نمو السياح العرب		6	4	46	10	6	-18
نسبة السياحة العربية من الإجمالي	37	40	39	42	45	46	45-41

المصدر: – المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، جامعة الدول العربية، أعداد متفرقة.
– الكتاب السنوي للاحصاءات السياحية (2005)، منظمة السياحة العالمية.
بيانات البحرين والكويت وليبيا وسوريا لاتقتصر فقط فقط على أعداد سياح المبيت بل تشمل أيضا أعداد سياح اليوم الواحد (عابري الحدود لنفس اليوم) ، وتمثل بيانات قطر أعداد السياح القادمين من دول الشرق الأوسط العربية.

كما تشير البيانات إلى تباين ملحوظ في مدى اعتماد الدول العربية على السياحة البينية العربية والسياحة الوافدة من خارج الوطن العربي . ففي حين تعتمد السياحة الوافدة في بعض الدول العربية بدرجة عالية على السياحة البينية العربية وخاصة الأردن (66%) والسعودية (58%) ، وكذلك كل من ليبيا، سوريا، البحرين، والكويت (مع التحفظ على النسب الموضحة لهذه الدول بالتحديد، نظرا لاحتواء بياناتها على أعداد زوار اليوم الواحد) ، نجحت بعض الدول الأخرى في رفع مستوى التنوع من حيث التوزيع الجغرافي لدول إقامة السائحين الوافدين إليها وخاصة من دول الاتحاد الأوروبي. وتتضمن تلك الدول – بدرجة تنوع متوازنة بين السياحة العربية البينية والسياحة الأوروبية – كلاً من اليمن ولبنان وتونس وعمان . كما تضمن بدرجة مرتفعة للغاية، من حيث الاعتماد على السياحة الوافدة من خارج المنطقة العربية، وخاصة من أوروبا، كلاً من المغرب والجزائر، ثم بدرجات أقل لكنها غير معتدلة كلاً من مصر والإمارات. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى قرب الموقع الجغرافي من دول الاتحاد الأوروبي وتحرير القوانين التي تحكم استقبال الأجانب الوافدين لأغراض السياحة والسفر (كتسهيل الحصول على تأشيرة دخول الدول العربية) من جهة ، وكذلك إلى تحسن (بدرجة محدودة) في جودة البنية الأساسية في الدول العربية المذكورة – على نحو ما سيتم عرضه في معرض الحديث عن مؤشرات الأداء– والمنتجات والخدمات السياحية وتنوعها من جهة أخري.

وبينما يرى البعض أن ارتفاع درجة التنوع في الطلب السياحي تعد سمة جيدة، حيث يستطيع الاقتصاد أن يخفف من درجة الصدمات الخارجية من خلال تعويض تراجع الطلب من إقليم معين باستدامة الطلب من إقليم أخر أو زيادته ، فان البعض الأخر يرى ضرورة العمل على زيادة نسبة السياحة البينية العربية إلى السياحة البعيدة الوافدة من أقاليم أخري بخلاف الإقليم العربي ، وذلك لمبررات عديدة من بينها:

- أن السياحة البينية العربية تدر دخلا سياحيا أعلى ، فالسائح العربي أطول إقامة وأكثر إنفاقا وتكرارا للزيارة.

- أن السياحة البينية العربية تساهم في زيادة التعاون التجاري والصناعي بين الدول العربية.
- أن الإنفاق السياحي العربي البيني لا يعد هدراً للثروة الوطنية، بل يحقق زيادة في الدخل القومي لدول عربية شقيقة بطريقة مباشرة وغير مباشرة عن طريق أثر مضاعف للسياحة، وما يصاحب ذلك من تنمية إقتصادية وإجتماعية وتحسن وضع ميزان المدفوعات لكثير من الدول العربية سواء تلك التي تعاني من عجز أو تحقق فائضاً.
- توفر السياحة العديد من فرص العمل لاستيعاب العدد الكبير من الشباب العربي الذين يدخلون سوق العمل سنوياً، ومن ثم فإنها تقلل من تفاقم مشكلة البطالة في كثير من الدول العربية.
- تقلل السياحة العربية من مخاطر تقلبات السياحة الدولية البعيدة سريعة التأثر بالأحداث والمتغيرات والإشاعات، وعلى وجه الخصوص منها تلك المتعلقة بقرارات سياسية تستهدف الضغط الاقتصادي على الدول السياحية العربية، عن طريق منع زيارة رعايا الدول الأجنبية للأقطار السياحية العربية أو التحذير منها.
- تقلل السياحة العربية من فرص إحتكار الشركات العالمية لتنظيم الرحلات الدولية، التي تحصل على النصيب الأكبر من كلفة هذه الرحلات ، كما أنها تحصل على تخفيضات كبيرة من مقدمي الخدمات السياحية المحليين.
- تشجع السياحة البينية العربية على قيام الاستثمارات العربية المشتركة، وخاصة في ظل تنوع مجالات الاستثمار السياحي في المنطقة العربية، من حيث النوع والحجم والكلفة والعائد، بما يناسب مختلف أحجام رأس المال وطموحات المستثمرين.

ومن الخطوات الجادة التي تم اتخاذها في الجامعة العربية هي تأسيس منظمة السياحة العربية، فقد بدأت هذه المنظمة أولى خطواتها العملية نحو تطوير وتنمية السياحة العربية من خلال توقيع اتفاقيات مشتركة مع عدد من الجهات المستثمرة والمهتمة بالتطوير السياحي في المنطقة. وتسعى المنظمة إلى تحقيق العديد من الأهداف من بينها تذليل العقبات المعيقة لتطوير السياحة البينية العربية، سواء في ما يتعلق بالتأشيرات السياحية أو تطوير وتوفير وسائل النقل الدولي الأجدى إقتصاديا لتشجيع الانتقال عبر الحدود العربية المشتركة بأكثر من وسيلة. وتطمح المنظمة إلى تفعيل الاستثمارات السياحية بين الدول العربية، وتدريب وتأهيل الكوادر العربية في القطاع السياحي. وقد قامت من أجل تحقيق هذه الأهداف بتوقيع خمس إتفاقات مبدئية تعتبر الخطوات الأولية لبدء نشاط وأعمال المنظمة، وهي إتفاقية إنشاء بنك الاستثمار السياحي برأس مال بلغ 2 مليار دولار، واتفاقية إنشاء شركة للاستثمار السياحي العربي برأس مال قدره 500 مليون دولار، واتفاقية إنشاء موقع (أجازتي) على شبكة الاتصالات والمعلومات الدولية تساعد السائح العربي على تنفيذ حجزه عبر الإنترنت ، واتفاقية مع معاهد "هرايزون العالمية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا" لتوفير بيئة تدريب خاصة تستطيع تأهيل كوادر جيده في مجال السياحة ، واتفاقية مع قناة السياحة العربية في بيروت حتى تسهم في التعريف بالمنظمة ودورها نحو تطوير السياحة العربية .

تنافسية السياحة في الوطن العربي

مفهوم التنافسية السياحية

بحسب تعريف منظمة السياحة العالمية تعرف التنافسية السياحية، على أنها الزيادة في الإنتاج والتحسين في نوعية السلع والخدمات بما يرضي أذواق المستهلكين. كما تعرف أيضاً بقدرة الدولة على توليد ثروة وإمكانيات تتفوق بها على منافسيها في الأسواق العالمية، من خلال دمج الأصول (الموارد الطبيعية) مع عملية التصنيع (كالبنية التحتية) ومن ثم تحويلها إلى نتائج اقتصادية. بتعبير آخر، فإنه يمكن القول بأن خطط تسويق واستراتيجيات تعزيز القطاع السياحي تتضمن بشكل أساسي الأسعار، النوعية، الانطباع ونوعية الإدارة. فكثير من الدول تمتلك الميزة النسبية (أي الموارد الأولية للسياحة مثل الطبيعة، التراث والتاريخ، العلاقات التسويقية والثقافية، الأنشطة المختلفة، الفعاليات والمهرجانات) وتمتلك الميزة التنافسية (أي المصادر المساعدة كالبنى التحتية والتسهيلات المتوافرة).

وقد أصبحت السياحة في السنوات القليلة الماضية تخضع للكثير من التنافسية، وعليه فإنه من المهم قيام الدول أو المقاصد السياحية بقياس أو معرفة مدى تنافسيتها وحصتها في السوق العالمي، وذلك بغرض تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف لديها، وبالتالي تطوير استراتيجيتها السياحية المستقبلية. ويمكن تحديد بعض الأسباب لقياس وتقدير العوامل المؤثرة في تنافسية المقاصد السياحية على النحو التالي (Kozak, 1999):

- بزوغ مقاصد جديدة في السوق العالمي.
- تزايد تأثير الإعلام ومنظمو الرحلات في السوق.
- أصبح السياح أكثر خبرة ومعرفة.
- أصبح السياح ومنظمو الرحلات أكثر اهتماماً بالبيئة وبالتسهيلات في المقصد السياحي.

ويضيف (Kozak) بأنه يمكن تقييم التنافسية كماً ونوعاً. فيكون قياسها كماً من خلال النظر إلى عدد السياح الوافدين كل عام، حجم الإيرادات الناجمة عن السياحة، مستوى إنفاق كل سائح، ومدة الإقامة (عدد الليالي). أما قياسها نوعاً فيعني درجة رضى السائح، وجود إعتراضات أو عدم وجودها، درجة الخدمة لدى القيمين على السياحة في البلد المضيف، ونوعية التسهيلات والخدمات وغيرها.

مؤشرات الأداء السياحي في الدول العربية ودول المقارنة

وفقا لتعريف منظمة السياحة العالمية، فان المؤشرات تقيس المعلومات والبيانات المتاحة عن النشاط السياحي، وتعمل على تقليل فرص عدم المعرفة أمام متخذي القرارات السياحية لتجنب اتخاذ القرارات غير الصائبة. ومن اجل تحديد قدرة المقصد السياحي على الاستدامة، فان المؤشرات تلعب دورا هاما في مساعدة القائمين على النشاط السياحي لتفهم وإدراك الروابط القائمة بين النشاط السياحي والأنشطة المتعلقة به، ومقدرة البيئة المحلية على احتواء الأثر الناتج عن هذه الروابط. وتأخذ معظم هذه المؤشرات شكل المقاييس الكمية (مثل أعداد أو أحجام أو معدلات التغير في هذه المقاييس).

وقد تم على مستوى دول الاتحاد الأوروبي ، إقتراح نحو 35 مؤشر معروف وشائع الاستخدام أطلق عليها اسم هيكل المؤشرات" ، وقد تمت، الموافقة على هذا الهيكل من قبل المجلس الأوروبي[3]. ويتكون هذا الهيكل من مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بالعمالة، والابتكار، والإصلاح الاقتصادي، والجانب الاجتماعي.

ويفسح إستخدام المؤشرات والأهداف المرجعية المجال لإجراء تقييم مفتوح للمقصد السياحي مع إمكانية إجراء المقارنة على المستوى الدولي ، ومن ثم إلقاء الضوء على مجالات التحسن وكذلك لتوفير الحافز الذي يشجع الحكومات على انتهاج سياسات إصلاحية في هذه المجالات بإرادة أقوى . وفي هذا الصدد، فإن المؤشرات تقدم أدوات جوهرية لمتابعة ومقارنة التطورات الحاصلة نحو تحقيق الأهداف المرجعية الموضوعة.

مؤشر تنافسية السياحة (أسعار وتكاليف السياحة)

تنقسم الأسعار في القطاع السياحي إلي أسعار السلع والخدمات المرتبطة بجانب الطلب السياحي وهي أسعار المستهلك، وأسعار السلع والخدمات المحددة لتكاليف الإنتاج السياحي والمرتبطة بجانب العرض السياحي وتسمى أسعار تكاليف الإنتاج أو أسعار مدخلات السياحة . ويؤثر مستوى أسعار جانب الطلب على الإنفاق السياحي الذي يؤثر بدوره على تكاليف العرض السياحي بأسعار السلع والخدمات للاستهلاك الوسيط في إطار الأنشطة السياحية. وعليه، فإنه يمكن تقسيم مؤشرات الأسعار القياسية السياحية إلى صنفين أساسيين، هما: الأسعار القياسية من جهة الطلب (أسعار المستهلك) ، والأسعار القياسية من جهة العرض (تكاليف الإنتاج).

وتسمح الأسعار القياسية السياحية من جهة الطلب بقياس تقلبات الأسعار عبر الزمن بالنسبة لنوع محدد من الإنفاق السياحي، أو بمقارنة مستوى أسعار الإنفاق السياحي حسب المكان. ولذا فإنه يمكن تقسيم هذه الأسعار القياسية إلى فئتين هما: الأسعار القياسية - عبر الزمن، والأسعار القياسية – عبر الحدود. وتهدف أسعار الطلب السياحي القياسية عبر الزمن إلى قياس تغيرات الإنفاق السياحي- عبر الزمن- العائدة لتقلبات الأسعار. ونستطيع إجراء مقارنات في الارقام الحقيقية للإنفاق السياحي بين الدول باستخدام الأسعار القياسية، في المكان، من جانب الطلب لأنها تحدد مستواها التنافسي.

وتجدر الإشارة إلى أن حساب الأسعار القياسية للسياحة الدولية، التي تقارن مستوى أسعار إنفاق السياحة بين الدول، هو أصعب من حساب مؤشرات الأسعار عبر الزمن ، وذلك لضرورة الحفاظ على نوع من الانتقالية في مقارنات الأسعار المتعددة. ولذلك، فقد تم اقتراح استخدام كل من السعر المتوسط للإقامة في غرفة فندقية والرقم القياسي للقوة الشرائية لعملات دول العينة مقابل القوة الشرائية للدولار، حيث يعتبر أفضل البيانات المتاحة من حيث التوفر والشمولية والمنهجية من الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو المطاعم، لأنه يعبر عن التنافسية النسبية بين الدول. وتشير القيمة 100 إلى أكثر الدول تنافسية في حين تمثل القيمة صفر أقل الدول من حيث التنافسية النسبية.

وفي هذا الصدد، تشير بيانات المؤشر إلى أن مجموعة كبيرة من الدول العربية تعرض أسعاراً تنافسية مقارنة بدول المقارنة، حيث جاءت مصر وتونس بعد ماليزيا التي تصدرت المجموعة ككل ولكن بفارق بسيط، ثم الأردن التي تجاوزت تشيلي، ثم اليمن والبحرين والمغرب ضمن المجموعة التي حققت نسباً تراوحت ما بين 50-100%، في حين جاءت باقي الدول العربية ضمن المجموعة التي حققت نسباً تقل عن 50% مع كل من كوريا والبرتغال. الأمر الذي يعنى ضرورة مراجعة سياسات التسعير المعمول بها في هذه الدول، وكذلك ضرورة اهتمام السلطات الحكومية بسياساتها المتعلقة بمستويات التضخم والضرائب المفروضة . ومن المفهوم أن أسعار السياحة التنافسية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الطلب على السياحة، ولكي تحافظ الدول العربية على حصتها من السوق السياحي العالمي وبمعدلات نمو مرتفعة في هذه الصناعة التنافسية، فإنه يجب عليها أن تقدم خدمات سياحية ذات مستوى جودة مرتفع عند مستويات أسعار مناسبة.

مؤشر الأثر الاقتصادي للنشاط السياحي

نظرا لان قطاع السياحة يتكون من أنشطة غير متجانسة، حيث يشتمل على العديد من الأنشطة الاقتصادية المعتمدة على النشاط السياحي بشكل أساسي (الأنشطة السياحية الأولية)، أو بشكل جزئي (الأنشطة السياحية الثانوية) ، أو بشكل غير مباشر (أنشطة وسيطة) ، فقد تم بناء هذا المؤشر على مجموعة من المؤشرات الفرعية تمثلت في مؤشر الإيرادات السياحية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، ومعكوس مؤشر نسبة المدفوعات السياحية في الناتج المحلى الإجمالي، ومؤشر القيمة المضافة لقطاع المطاعم والفنادق كنسبة من القيمة المضافة لقطاع الزراعة والصيد (القطاع الأولى)، وكذلك مؤشر أثر النشاط السياحي على العمالة السياحية (المباشرة وغير المباشرة).

وتشير بيانات مؤشر الأثر الاقتصادي للنشاط السياحي إلى أن الدول العربية أكثر تأثرا بشكل إيجابي من دول المقارنة من النشاط السياحي ، حيث تصدرت تونس المجموعة تليها المغرب ومصر وموريتانيا والأردن متجاوزة البرتغال التي حققت نسبة 77.5% ، ثم تأتى بعد ذلك مجموعة من الدول العربية متجاوزة ماليزيا تمثلت في كل من لبنان وسوريا وليبيا واليمن فالسعودية التي تلت ماليزيا بنسبة 50% تقريبا . ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع مدفوعات دول المقارنة بالمقارنة بجانب المتحصلات أو مدفوعات الدول العربية، وهو ما يؤكده تحقق صافي عجز في موازين النشاط السياحي الدولي لدى معظم دول المقارنة . بينما جاء باقي الدول العربية ضمن المجموعة التي حققت نسباً تقل عن 50% مع كل من جنوب أفريقيا وتشيلى وكوريا.

مؤشر المشاركة السياحية

يقيس هذا المؤشر مدى مشاركة السكان المحليين – سواء بشكل مباشر أو غير مباشر – في الأنشطة السياحية. ويتم حسابه كنسبة مجموع عدد السائحين الوافدين والمغادرين من عدد السكان المحليين. ويعد مؤشراً جديداً إلا أنه يتماشى مع المؤشرات المتنوعة لبرنامج الأمم للمتحدة للتنمية بغرض قياس تنمية الموارد البشرية . ونظرا لعدم توفر بيان عدد السائحين المغادرين في معظم الدول العربية والمقارنة، فقد تم استبعاده والاكتفاء بعدد السائحين الوافدين كنسبة من عدد السكان المحليين. وبذلك فإن المؤشر يدل على عدد المعاملات التي تتم بين السائحين الوافدين والسكان المحليين. ومن الطبيعي أن الدول المتميزة بقلة عدد

سكانها، تعكس نسباً مرتفعة، حيث جاءت البحرين على القمة بنسبة أربعة سائحين لكل مقيم ثم الإمارات وقطر والبرتغال بنسبة 1:1، ثم تونس بنسبة 2:1.

مؤشر البنية التحتية السياحية

يتكون هذا المؤشر من مجموعة من المؤشرات الفرعية، هي مؤشر طول الطرق المعبدة، مؤشر نسبة عدد السكان المحليين الذين يحصلون على رعاية صحية، مؤشر نسبة عدد السكان المحليين الذين يحصلون على مياه شرب نقية، مؤشر طول السكك الحديدية، مؤشر الطاقة الإيوائية معبرا عنها بعدد الغرف الفندقية والمنشآت المماثلة ومؤشر طاقة النقل الجوى معبرا عنها بعدد المسافرين. ويعكس هذا المؤشر مستوى تطور البنى التحتية السياحية، ويتراوح المؤشر بين القيمة صفر والقيمة 100، حيث تمثل القيمة صفر أضعف مستويات البنى التحتية السياحية، بينما تمثل القيمة 100 أعلى مستوياتها.

وفي مجال نوعية الطرق مقاسه بطول الطرق المعبدة لكل كيلومتر مربع من مساحة الاقتصاد المعني، فقد تحسنت بمعدل ملحوظ في لبنان لتصل إلى مستوى يضاهي مستواها في البرتغال تقريباً، كما تحسنت في كل من جزر القمر وسوريا والكويت بمستويات تتجاوز المستويات المحققة في كل من جنوب افريقيا وماليزيا وتشيلي من دول المقارنة . وقد حققت البحرين تميزاً واضحاً إذ بلغ المؤشر ما نسبته 100% . أما في كل من المغرب واليمن وتونس وقطر وعُمان، فما زالت هذه النسبة منخفضة إلا أن المؤشر يبقى في هذه الدول أفضل منه في كل من مصر والأردن وجيبوتي وليبيا والجزائر والصومال والإمارات وموريتانيا والسودان .

وفي ما يتعلق بمؤشر عدد الغرف الفندقية ، فتأتي ماليزيا على القمة بنسبة 100%، ثم تأتي كل من مصر وتونس والبرتغال والسعودية والمغرب بنسب تراوحت ما بين 50-100%، وتعكس الإمارات والجزائر نسبة تزيد عن 20% إلا أنها لم تصل إلى المستويات المحققة في كل من كوريا وجنوب أفريقيا وتشيلي التي تتجاوز لديها النسبة 30%. ويذكر أن كلاً من ماليزيا ومصر وتونس والبرتغال تدخل ضمن أفضل خمسة وعشرون دولة على المستوى العالمي من حيث الطاقة الإيوائية.

أما بالنسبة لمؤشر حصول السكان على الرعاية الصحية، فتشير البيانات إلى تحسن ملحوظ في معظم الدول العربية، حيث تأتي كل من الإمارات وقطر بنسبة 100% على قمة الدول العربية والمقارنة. وتتراوح هذه النسبة ما بين 50-100% في كل من لبنان وليبيا والأردن والجزائر وتشيلي وعُمان وتونس وسوريا ومصر وجنوب أفريقيا على الترتيب .

ويعرض مؤشر مياه الشرب تحسناً ملحوظاً في معظم الدول العربية، حيث تعرض لبنان أفضل المستويات بنسبة 100%، تليها مصر التي تعرض نسبة أفضل من تشيلي ثم جزر القمر التي تتجاوز المستوى المحقق في كوريا، ثم الأردن التي تعرض مستوى أفضل من المحقق في كل من الجزائر وجنوب أفريقيا . ولا تأتي من الدول العربية بنسبة اقل من 50% سوى موريتانيا التي تعرض نحو 38% فقط .

أما بالنسبة لمؤشر السكك الحديدية ، فتعرض الدول العربية مستويات متواضعة مقارنة بكل من كوريا والبرتغال وجنوب أفريقيا، في حين يتجاوز المؤشر في كل من سوريا وتونس (30%) المستويات في كل من شيلي وماليزيا، إلا أن المؤشر المحقق في ماليزيا يبقى أقل من المحقق في مصر.

وفي مجال طاقة النقل الجوي معبراً عنها بعدد المسافرين ، فتعرض السعودية أفضل المستويات العربية، حيث تأتي بعد كوريا وماليزيا، ثم تليها الإمارات التي تحقق مستويات أفضل من تلك السائدة في كل من جنوب افريقيا والبرتغال وتشيلي ثم تاتي بعد ذلك مصر. وتجدر الإشارة إلى أن الفارق بين كوريا كأفضل دولة وماليزيا التي تأتى في المركز الثاني ، يعد كبيراً ، حيث تعرض كوريا نسبة 100%، بينما تعرض ماليزيا نسبة 45%. وتعرض باقي الدول العربية مستويات منخفضة تقل عن 10%، كما تعكس كل من ليبيا والصومال والسودان وموريتانيا وجزر القمر معدلات متدنية للغاية .

وفي هذا الصدد، فإن الدول العربية تحتاج إلى تأكيد قربها الجغرافي من بعضها البعض ومن دول الاتحاد الأوروبي كأكبر سوق مصدر للسائحين الوافدين إلى المنطقة العربية بالحرص على توفير رحلات الطيران الكافية، وهو ما يعد العمود الفقري للنشاط السياحي لتعميق التكامل سواء على المستوى العربي أو على المستوى العربي الأوروبي في هذا المجال.

ويمكن دراسة قضية التكامل بين الشركات السياحية في الدول العربية والشركات الأجنبية من خلال قطاع النقل الجوي، الذي بدوره يمثل جزءا هاما من الإنفاق السياحي لأغراض العمل أو قضاء الإجازات. وفي هذا الصدد ، فان جميع الدول العربية تمتلك أسطولاً جوياً خاصاً بها يعمل في أسواق تحكمها قلة محتكرة، وذلك وفقاً للاتفاقيات الحكومية البينية التي تحكم مساراً محدداً. ومن ثم فان مقدرة خطوط الطيران على المنافسة في مسارات تحكمها الاتفاقيات الثنائية تكون محكومة بالقيود المحددة لحصة السوق، بينما تقسم المسارات طويلة المسافة بتنافسية الأسعار وجودة الخدمة المقدمة من خطوط طيران عملاقة تنتمي إلى الدول المتقدمة . هذا و يلاحظ إنه قد تم تحرير معظم مسارات خطوط الطيران بين الدول العربية، إلا أن تسهيل التدفق السياحي في ما بين الدول العربية من جهة وبين الدول العربية والأقاليم الأخرى يستلزم تحقيق المزيد من المنافسة بين شركات الطيران، وخصخصة المطارات الرئيسية، وإنشاء منطقة للملاحة الجوية المدنية بين الدول العربية والأقاليم الأخرى وخاصة دول الاتحاد الأوروبي. ولعل نجاح لبنان في سياساتها نحو فتح سمائها يعكس أهمية هذه النقطة.

وفي ما يتعلق بالمؤشر الرئيسي للبنية التحتية السياحية، فقد تراوح المؤشر ما بين 50-100% في 13 دولة، تأتي على رأسها كوريا بنسبة 100% ثم البرتغال بنسبة 72%. وقد جاءت مصر ولبنان بنسب تجاوزت كلاً من تشيلي وجنوب أفريقيا وماليزيا.

مؤشر التقنية السياحية

يتكون هذا المؤشر من مؤشر عدد مستخدمي الشبكة الدولية الإلكترونية للاتصالات (الإنترنت) لكل ألف شخص، ومؤشر عدد خطوط الهواتف الثابتة لكل ألف شخص، ومؤشر عدد أجهزة التليفون الجوال لكل ألف شخص، ومؤشر نسبة حصيلة الصادرات التقنية من إجمالي حصيلة الصادرات المصنعة.

تشير البيانات إلى تراجع عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ألف شخص خلال العام 2003/2002 في كل من جيبوتي والأردن والكويت وعمان وقطر وتشيلى وماليزيا والبرتغال، ويرجع ذلك إلى ثبات نسبى في عدد الخطوط في ظل تزايد عدد السكان. وتتصدر كوريا هذا المؤشر سواء من حيث معدل النمو أو عدد

الخطوط لتسجل ما يتجاوز 500 خط/ ألف شخص تليها البرتغال بمعدل يتجاوز 400 خط/ألف شخص، ثم كل من الإمارات والبحرين وقطر وتشيلى بمعدل يتجاوز 200 خط/ألف شخص.

وتشير البيانات إلى تزايد عدد أجهزة الهاتف الجوال لكل ألف شخص خلال العام 2003/2002 في كل الدول العربية والمقارنة. وتتصدر البرتغال هذا المؤشر لتسجل ما يقترب من 900 جهاز/ ألف شخص، تليها الإمارات وكوريا بمعدل يتجاوز 700 جهاز/ألف شخص، ثم تأتي كل من البحرين والكويت وقطر وتشيلى بمعدل يتجاوز 500 جهاز/ألف شخص. كما تشير بيانات عدد مستخدمي شبكة الإنترنت (لكل ألف شخص) إلى تدني مستويات الدول العربية مقارنة بكل من كوريا وماليزيا، في حين تتساوى إلى حد كبير مع دول المقارنة الأخرى المستويات السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات وتشيلي) مع نظيراتها في دول المقارنة الأخرى قطر والبرتغال، في حين تتعدى كل من الكويت والبحرين ولبنان والأردن وعُمان المستويات السائدة في كل من السعودية وجنوب أفريقيا.

أما بالنسبة للصادرات عالية التقنية كنسبة من الصادرات المصنعة، فتشير البيانات إلى تدني مستوياتها بالقياس بالمستويات السائدة في كل من كوريا وماليزيا، وإلى درجة أقل بالنسبة إلى البرتغال، في حين تتعدى المغرب المستويات السائدة في كل من تشيلي وجنوب أفريقيا، حيث تجاوزت النسبة فيها 11%، تليها تونس بنسبة تتجاوز 4%، ثم الجزائر ولبنان بنسبة تصل إلى أكثر من 2%، ثم الأردن وعُمان بنحو 2% ثم مصر وسوريا والبحرين إلى أقل من 1%، وذلك وفقاً لبيانات عام 2003 .وكان من الطبيعي في ضوء بيانات المؤشرات الفرعية أن تتصدر كوريا المؤشر الرئيسي للتقنية السياحية بفارق ملحوظ عن البرتغال افضل ثاني دولة على مستوى المجموعة ، ثم الإمارات بنسبة 64% التي تجاوزت تشيلى التي حققت 51%، ثم قطر فماليزيا فالكويت حيث تراوحت النسبة فيها ما بين 49 – 50%.

مؤشر الانفتاح الاقتصادي مع الأخذ بالاعتبار الانفتاح السياحي الدولي

يتكون هذا المؤشر من: مؤشر متطلبات تأشيرة دخول الدولة كسائح، مؤشر الانفتاح السياحي الدولي، مؤشر الانفتاح التجاري الدولي ومؤشر التعريفة الجمركية. ويعد مؤشر الانفتاح الجديد مؤشراً كلياً يتماشى مع الأدبيات الاقتصادية في مجال النمو الاقتصادي، حيث تعتبر درجة انفتاح الاقتصاد للتجارة الدولية أحد أهم محددات النمو الاقتصادي. ويتميز هذا المؤشر بأنه يأخذ في الاعتبار درجة وانفتاح الاقتصاد للتبادل السياحي الدولي وهو ما كانت تفتقده مؤشرات الانفتاح الاقتصادي السابقة . وتشير البيانات إلى اعتلاء البحرين القمة متجاوزة كل من البرتغال وماليزيا، ويرجع ذلك إلى النسب المرتفعة في كل من الانفتاح التجاري السلعي والخدمي وانخفاض مستوى الحماية ، ثم تونس التي تفوقت على جنوب أفريقيا ، فالأردن والإمارات، حيث تجاوز كلاهما تشيلي، ثم جاءت كل من المغرب والكويت بأسبقية على كوريا، فجزر القمر وعمان ليحققا نسبة تجاوزت 50%.

المؤشر الاجتماعي أو الثقافي

يتكون من: مؤشر التنمية البشرية، مؤشر أجهزة الحاسب الآلي، مؤشر أجهزة التلفزة ومؤشر الصحف والمجلات اليومية. ويتكون مؤشر التنمية البشرية بدوره من كل من مؤشر معدل العمر المتوقع عند

الولادة ، مؤشر الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة (التمدرس في المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية)، مؤشر محو الأمية ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير بيانات عام 2000 المتعلقة بالصحف اليومية إلى تصدر كوريا بمعدل 462 صحيفة يومية لكل ألف شخص تليها الكويت بمعدل 457 صحيفة /ألف شخص . وتأتي كل من قطر والبحرين والإمارات والبرتغال في المراكز التالية على التوالي بمعدل يتراوح ما بين 100–170 صحيفة يومية/ألف شخص، ثم ماليزيا وتشيلى ولبنان والأردن ما بين 50–95 صحيفة يومية/ألف شخص. وتسجل باقي الدول العربية وجنوب أفريقيا معدلات أقل من 50 صحيفة يومية/ألف شخص، وتتذيل القائمة كل من الصومال وموريتانيا بمعدلات متدنية للغاية.

كما تتصدر أيضا كوريا بيانات مؤشر عدد أجهزة الحاسب الآلي لكل ألف شخص بفارق كبير، حيث سجلت معدل 558 جهاز/ألف شخص، تليها كل من قطر وماليزيا والكويت والبحرين والبرتغال والسعودية والإمارات وتشيلى بمعدلات تتراوح ما بين 100–180 جهاز/ألف شخص. في حين تأتى باقي الدول العربية بالإضافة إلي جنوب أفريقيا لتسجل معدلات أقل من 100 جهاز، وتتذيل القائمة كل من موريتانيا والجزائر والسودان وجزر القمر بمعدلات متدنية.

ووفقا لاحدث بيانات متاحة حتى عام 2003 ، تتصدر عمان نسبة مؤشر عدد أجهزة التلفزة لكل ألف شخص ، حيث سجلت مع تشيلى معدلاً يفوق 500 جهاز/ألف شخص، تليها كل من كوريا وقطر والكويت والبحرين والبرتغال بمعدلات تتجاوز 400 جهاز/ألف شخص. وتأتي بعد ذلك كل من لبنان والسودان واليمن بمعدل يتجاوز 300 جهاز /ألف شخص، في حين تأتى كل من السعودية والإمارات ومصر بالإضافة إلي ماليزيا بمعدل منخفضة نسبيا لايتجاوز 200 جهاز /ألف شخص . وقد جاءت باقي الدول العربية بالإضافة إلي جنوب أفريقيا لتسجل معدلات أقل من 200 جهاز ، وتتذيل القائمة كل من موريتانيا والصومال وجزر القمر بمعدلات متدنية للغاية. و تتصدر كوريا المؤشر الاجتماعى والثقافي الرئيسي بفارق ملحوظ عن الكويت أفضل ثاني دولة على مستوى المجموعة، ثم قطر فالبحرين وتشيلى فالبرتغال حيث تراوحت النسبة في هذا الدول ما بين 50 – 100%.

الخلاصة

رغم كل الثراء السياحي الذي يزخر به الوطن العربي، ورغم امتلاكه للمقومات السياحية التي تؤهله بأن يصبح أكثر المناطق العالمية اجتذاباً للسياحة العربية والأجنبية، إلا أن حصته من السياحة العالمية تعتبر متواضعة، كما أن موقعه على خارطة التنافسية العالمية لا يبدو جلياً، وذلك رغم ما حققته السياحة العربية من نمو خلال الأعوام القليلة الماضية.

فالدول العربية تشكل مهد الحضارة العالمية، ومكاناً يتضمن أكثر من تاريخ وحضارة عريقة، إضافة إلى احتضانه لمقومات أكبر ديانتين سماويتين في العالم وتوافر أسباب الراحة وروح الضيافة والفرص التجارية والاستثمارية الهامة، وتنوع المعالم السياحية في الوطن العربي. فالوطن العربي بموقعه الجغرافي الاستراتيجي يجعله مقصداً هاماً ومتنوعاً يشد إليه حركة السياحة العالمية، ويلبي مختلف رغبات السياح مهما تنوعت ثقافاتهم وأذواقهم.

ومع وجود بعض المعوقات التي تشكل عائقاً أمام ازدهار السياحة العربية وتعزيز تنافسيتها مقابل المقاصد الأخرى في العالم، فإن وجود مخطط إستراتيجي سياحي عربي على مستوى الدولة وعلى المستوى الإقليمي العربي كفيل بوضع السياحة العربية في المكان الذي تستحقه. كما أنه نظراً للاتجاه العالمي نحو تحرير تجارة الخدمات، فإن تعزيز السياحة العربية البينية سوف يساهم في زيادة حصة الدول العربية من عائدات السياحة العالمية، كما أنه سيكفل أيضاً حماية عوائد القطاع السياحي في كل بلد عربي على حدة.

الهوامش

(1) منظمة السياحة العالمية (سبتمبر 2004).

(2) نظرا لعدم توفر بيانات لأعداد السائحين النازحين سوى لاربعة دول عربية فقط (الجزائر والسعودية وسوريا وتونس) موزعة حسب دول المقصد السياحي، فقد تم الاعتماد في تقدير السياحة البينية العربية على بيانات أعداد السائحين الوافدين المتوفرة لستة عشر دولة عربية فقط.

(3) المفوضية الأوروبية، مذكرة رقم 345/01، بروكسل (2001).

المراجع العربية

القحطاني، محمد بن مفرح (2002)، "السياحة في الوطن العربي ودورها في دعم التكامل الاقتصادي"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (30) العدد (3)، دولة الكويت.

أبو رباح، عبدالرحمن (1981)، "نحو سياسة وفلسفة جديدة للعمل السياحي العربي"، شؤون عربية، العدد (9)، نوفمبر، جامعة الدول العربية.

البكري، فؤاده عبدالمنعم (2004)، "التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، الاستراتيجيات- الأهداف- الاولويات"، عالم الكتاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الدليل السياحي العربي، الموقع على شبكة الإنترنت: www.patdq.com .

الروبي، نبيل (1988)، "اقتصاديات السياحة"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

عودة، وليد (2002)، "إقامة القطاع الخاص لمشروعات عربية سياحية مشتركة لدعم جذب السياحة الدولية والبنية- الحوافز والمعوقات"، أوراق اقتصادية، العدد (16)، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" (2001)، "خدمات السياحة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات"، أوراق موجزة (-10ب)، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، الدوحة- قطر، 9-13 نوفمبر 2001.

تهامي، سحر (2005)، "تنافسية السياحة في الوطن العربي: مقومات النمو والتحديات التي تواجه هذه الصناعة الواعدة"، ورقة خلفية لتقرير التنافسية للدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.

مجلة الاقتصاد والأعمال (2003)، سياحة بلا حدود، عدد خاص، السنة الخامسة والعشرون، أكتوبر، 8-16.

الهيئة العليا للسياحة (2001)، "الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية"، ورقة عمل قدمت في إطار ندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة، أبها، 19-21 يونيو 2001.

المراجع الأجنبية

Gooroochurn, N., Sugiyarto, G., (2003), "Competitiveness Indicators in the Travel and Tourism Industry", Christel DeHaan, Tourism and Travel Research Institute, Nottingham University Business School, Nottingham, NG81BB, England.

Kozak, M., (1999), "Destination Competitiveness Measurement: Analysis of Effectives Factors and Indicators", URL, http://www.ersa.org/ersaconf/ersa99/papers/ 9284/pdf.

Mc Dowall. A., (2001), "The Next Big Thing", MEED – Special Feature Tourism, Vol. 45, No. 3, January 19, 2001, pp. 31-36.

Mc Dowall, A., Dutta, A., (2002), "Finding a Places in it", MEED, Vol. 46, No. 31, August 2002, pp. 4-5.

Nijkamp, P., (1998), "Tourism, Marketing and Telecommunication A Road Towards Regional Development", Univesiteit, Amsterdam.

Robinson. K., (2003), "Tourism: It's About Tranaging Competitiveness. Too", International Trade Forum, The Magazine of International Trade Center, Issue 1/2003, pp.17-19.

Sinclair, M. T., (1998), "Tourism and Economic Development: A Survey", The Journal of Development Studies, Vol. 34, No. 5, June, 1998, pp. 1-51.

Stynes, D. J., (1997), "Economic Impact of Tourism", URL, http://www.msu.edu/course/ prr/840/ econimpact/pdf/ecimpvoll.pdf.

Tohamy, S., (2002), "The Competitive Position of the Tourism Industry in the MENA Region", in Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa, Samiha Fawzy (ed.), The World Bank, Washington, D.C.

Tohamy, S., Swinscoe, A., Stynes, D. J. (1999), "Estimating the Economic Impact of Tourism", Newsletter of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Vol. 6, No. 2, July/August, 1999, pp. 4-7.

World Tourism Organization, www.World-Tourism.org .

World Trade Organization, www.WTO.org .

World Travel and Tourism Council, www.WTTC.org .

تنافسية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية

مصطفى بابكر

تنافسية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية

مصطفى بابكر*

ملخص

يمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات أحد الركائز الأساسية لما يعرف باقتصاديات المعرفة، كما يشكّل عنصراً فعالاً في تكوين وتطوير القدرات التنافسية. هدفت هذه الورقة إلى استكشاف مدى تنافسية القطاع في الدول العربية مقارنة بدول العالم الأخرى، وذلك من خلال تحديد مواطن الضعف والقوة ومن ثم استنباط السياسات الملائمة لتطوير وتنمية القطاع. وقد تضمنت الدراسة تحليل مختلف مؤشرات الأداء والفاعلية في هذا القطاع، كما تناولت بالتحليل الأطر التنظيمية وهياكل الأسواق والمنافسة ودورها في تعزيز مساهمة القطاع في الارتقاء بالقدرات التنافسية للاقتصادات العربية. هذا وقد أشارت الدراسة إلى وجود فجوات كبيرة في مستويات الأداء بين الدول العربية من ناحية، وبين الدول العربية ودول المقارنة من ناحية أخرى، منوهة من خلال نتائج التقدير الإحصائي إلى أهمية هذه العناصر في تحديد القدرات التنافسية للدول. أما على صعيدي التنظيم والمنافسة فقد أوضحت الورقة ضعف التشريعات التنظيمية وغياب المنافسة في أسواق الاتصالات العربية، كما أفادت النتائج التجريبية بأهمية دور التنظيم والمنافسة في تعزيز معدلات النفاذ، خفض التكلفة وتحسين نوعية الخدمات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

Competitiveness of the Telecommunications Information Technology Sector in Arab Countries &

Mustafa Babiker

Abstract

Telecommunications and Information Technology represent one of the pillars to what is known as "The Economics of Knowledge" and an effective element in the development and promotion of competitiveness capabilities. This paper intended to explore the competitiveness of the Arab telecommunications & information technology sector in relation to those of other countries through determining the areas of strength and weakness and inferring in turn the appropriate policies for the development of the sector. The study included analyses of the different performance and efficiency indices of the sector as well as analyses of regulations and market structures governing the sector along with their role in enhancing the contribution of the sector to the competitiveness capabilities of Arab economies. The results of the study indicated the presence of wide gaps among Arab countries on one hand and between the group of Arab counties and other countries on the other hand with respect to the various performance indices, and as well provided statistical evidence to support the significance of these indices in the determination of countries competitiveness. In relation to regulation and competition, the paper first noted the weakness of regulations and absence of competition in the Arab telecom markets, and then provided empirical results to confirm the role of regulation and competition in increasing penetration rates, reducing access costs, and improving the quality of services in the telecommunications & information technology sector.

---

* كتبت هذه الورقة عندما كان يعمل خبيراً في الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

مقدمة

يمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات أحد المقومات الأساسية لما يعرف باقتصاديات المعرفة، كما يشكّل عنصراً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وقد أبرزت التحولات الاقتصادية العالمية التي طرأت على أساليب الإنتاج وتوزيع عناصره أهمية خاصة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في تكوين وتطوير القدرات التنافسية، وقد ساعد في ذلك التسارع الشديد في دخول هذه التقنيات مجالات التصميم والإنتاج والإدارة والتعلم والتدريب والتسويق من ناحية، وتناقص تكلفة الحصول على هذه التقنيات وتطبيقاتها من ناحية أخرى.

بالرغم من الفرص التي قد تتيحها تقنيات الاتصالات والمعلومات على الصعيد الاقتصادي، فإن تطويرها وخاصة في الدول النامية يطرح عدة تحديات، تتمثل في ضرورة تجسير الفجوة الرقمية في ما بينها من ناحية وفي ما بينها وبين الدول المتقدمة من ناحية أخرى، دور الحكومات في النهوض بالقطاع من خلال تبني الاستراتيجيات الفعالة لتنميته ودور السياسات بشأن تعزيز عمل الأسواق وتقليل مخاطر التهميش.

أما بالنسبة للدول العربية، حيث تتعدد مستويات الفجوة الرقمية وتزداد اتساعاً، فإن الحاجة لتبني الخطط والاستراتيجيات والسياسات تبدو أكثر إلحاحاً. فالدول العربية تعاني من ثلاثة مستويات للفجوة الرقمية (Dutta et al, 2003) فهناك فجوة رقمية كبيرة بين الدول العربية والدول المتقدمة، وأخرى بين الدول العربية ودول الطليعة في العالم النامي، وثالثة بين الدول العربية بشقيها الغني والفقير. ويتطلب تجسير هذه الفجوات بذل الجهود للنهوض بالقطاع على مستوى محاوره الثلاثة، التي تشمل البيئة (Environment) الاستعداد (Readiness) والاستخدام (Usage). فعلى مستوى البيئة، تشمل الجهود تبني الخطط الشاملة، التي تسندها الإدارة السياسية العليا لتنمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، تنمية معرفة ومهارات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال النظام التعليمي، ووضع القوانين والتشريعات الملائمة لقطاع الاتصالات في ما يتعلق بالمنافسة، إعادة التنظيم، الخصخصة وتحرير الأسواق. أما على صعيد الاستعداد، فتشمل الجهود المطلوبة ترقية الوعي والثقة في التعامل مع تقنية الاتصال والمعلومات، ترقية نفاذ وسائل الاتصال وتقنية المعلومات وسط الأفراد والشركات والدواوين الحكومية، إضافة إلى الاهتمام بتدريب الموظفين وتبني الاستراتيجيات الملائمة لخدمات الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية. وعلى صعيد الاستخدام، فإن تجسير الفجوة الرقمية يتطلب اتخاذ الإجراءات المساعدة على نشر وسائل الاتصال وتقنية المعلومات وسط المجتمع، ترقية الاستخدام الفعال للإنترنت في مجتمع الأعمال، وترقية الخدمات العامة التي تقدم على الخط (Online) لتشجيع الأفراد والاعمال والحكومات على استخدام شبكة الإنترنت.

في الإطار أعلاه، تحاول هذه الورقة استكشاف تنافسية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية بتحديد مواطن الضعف والقوة مقارنة ببعض دول العالم الأخرى، ومن ثم استنباط السياسات الملائمة لتطوير وتنمية هذا القطاع. تتناول الورقة تباعاً التطورات العالمية في أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات، مؤشرات لأداء قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية، والتشريعات التنظيمية وهياكل الأسواق والمنافسة في القطاع، وتختتم الورقة ببعض الاستنتاجات والملاحظات حول تعزيز مساهمة القطاع وتنافسيته في الدول العربية.

التطورات العالمية في أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات

شهدت أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات تطورات وتحولات تنظيمية وتقنية كبيرة خلال الحقبة الماضية، إنعكست آثارها في زيادة معدلات النفاذ، تدني التكلفة واتساع الفجوة الرقمية بين العالم المتقدم والعالم النامي. فقد بلغ حجم التعامل في هذه الأسواق ما يُقارب 2.3 ترليون دولار أمريكي في 2001 وبمعدل نمو سنوي تجاوز 9.7% خلال الفترة 1998–2001، في حين توزعت الحصص السوقية بواقع 36% للولايات المتحدة الأمريكية، 29% لأوروبا و 11% لليابان للعام 2001.

ويُعد النفاذ إلى الحسابات الشخصية السبب الرئيسي في الفجوة الرقمية بين الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا واليابان من جانب، وباقي دول العالم من جانب آخر، حيث تشير الإحصائيات إلى معدل 62.3 حاسب شخصي لكل 100 شخص في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان في عام 2001، مقارنة بمتوسط يقل عن 18 حاسب لكل 100 شخص في بقية دول العالم في نفس العام. كما تظهر هذه الفجوة أيضاً بصورة أوضح بالنظر إلى حجم مبيعات الحاسبات الشخصية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة 83% من مبيعات الحاسبات الشخصية في عام 2002 تمت في أسواق أمريكا الشمالية، أوروبا وآسيا الباسيفيكية.

وقد انعكس التفاوت في درجات النفاذ إلى الحاسبات الشخصية على كثافة إستخدام شبكة المعلومات الدولية، حيث تفيد بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لعام 2001 بأن 58% من مستخدمي الإنترنت في العالم والبالغ عددهم حوالي 500 مليون شخص يتمركزون في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، والتي لا يتجاوز نصيبها من سكان العالم 18% مقارنة بنسبة مستخدمين تقل عن 1% للدول العربية، التي يفوق عدد سكانها الـ 5% من سكان العالم. كما زاد من اتساع الفجوة الرقمية دخول الاقتصاد التقني حلبة المنافسة السوقية بانتشار التجارة الإلكترونية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن حجم التجارة الإلكترونية في عام 2001 قد بلغ حوالي 2.1 ترليون دولار، منها 98% في أقاليم أمريكا الشمالية، آسيا الباسيفيكية وأوروبا الغربية، بينما يقدر حجم السوق العربي للتجارة الإلكترونية بنحو 3 مليارات دولار فقط أي ما يعادل 0.2% من السوق العالمي.

الخلاصة، أن صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات في العالم قد شهدت معدلات نمو عالية خلال الحقبة الماضية، غير أن تطور الصناعة قد صاحبه أيضاً تفاوت كبير بين دول وأقاليم العالم، الذي أدى إلى ما يعرف بالفجوة الرقمية. وقد ارتبطت هذه الفجوة إلى حد كبير بالتفاوت في أنماط التطور الاجتماعي والاقتصادي للأمم، بالتفاوت في مستويات الدخول في ما بينها، حيث تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي وإحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2002 إلى أن 34% من السكان الذين يستحوذون على 81% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم يمثلون 75% من مستخدمي الإنترنت، بينما ينحدر الـ 25% الباقون من دول العالم ذات الدخل المنخفض، التي يمثل سكانها ثلثي سكان العالم. إلا أن الوضع في الدول العربية يبدو مختلفاً في هذا الخصوص عند مقارنته بمجموعة الدول النامية، حيث يمثل العالم العربي في عام 2001 ما نسبته 2% من الناتج المحلي العالمي ولكن فقط 0.7% من مستخدمي الإنترنت، بينما تمثل الدول النامية كما أسلفنا 25% من مستخدمي الإنترنت، ولكن فقط 19% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى مستوى ثانٍ

من الفجوة الرقمية بين الدول العربية وبقية الدول النامية، الأمر الذي يؤكد على ضخامة التحدي المطروح لتجسير الفجوة الرقمية في العالم العربي.

أما على صعيد التنظيم والتشريعات، فقد واكب نمو صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات العديد من الإصلاحات التنظيمية، تفاوتت في أهدافها ومحتوياتها بين دول العالم المختلفة. ففي الدول منخفضة الدخل، ركّز الإصلاح على تشجيع بناء البنى التحتية وتطويرها بهدف زيادة معدلات النفاذ وتوسيع الخدمات. وفي الدول عالية الدخل، إهتم الإصلاح بتحسين الكفاءة وزيادة المنافسة بهدف تخفيض الأسعار وتشجيع الاستخدام. أما في الدول متوسطة الدخل، فقد تمثل الاهتمام في المبادلة بين حاجة صناعة الاتصالات للاستثمار في البنى التحتية لزيادة معدلات النفاذ، مما يتطلب إتاحة الوقت الكافي للمشغل الحالي لتحسين الكفاء، وبين الرغبة في تعزيز المنافسة بغرض تخفيض الأسعار وتشجيع الاستخدام.

أما على المستوى التفصيلي، فقد شملت الإصلاحات التنظيمية عدة مستويات، منها هيكل الصناعة في ما يتعلق بعدد المشغلين وقوانين الترخيص والملكية والتحكم والقيود على الاستثمارات الأجنبية والمنافسة، التسعير في ما يتعلق بالسقوف السعرية والتعرفات ورسوم التجوال (Roaming Charges)، الاتصال البيني (Interconnection) في ما يتعلق بالحقوق والواجبات لخدمات الاتصال البيني والعلاقة بين المشغل الرئيسي ومقدمي خدمات النقال وخدمات الإنترنت، نفاذ المستهلك في ما يتعلق بآليات الاشتراك ونقل الخدمة، وشمولية الخدمة في ما يتعلق بسعة الشبكة ومعدلات النفاذ وجودة الخدمة. وقد نتج عن هذه الإصلاحات زيادة في معدلات دخول الهاتف الثابت والنقال كمقياس لهدف كثافة الاتصال وجذب الاستثمارات، حيث تفيد الإحصائيات للدول المتقدمة بزيادة عدد خطوط الهاتف الثابت بمعدل 54 خط لكل 100 شخص في الدول التي اتبعت منهج التحرير الكامل، وبزيادة 48 خط لكل 100 شخص في الدول التي اتبعت الخصخصة فقط، بينما زاد عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص بمعدل 21 فقط للدول التي لم تقم بالإصلاح خلال الفترة 1996–2000، كما أشارت الإحصائيات أيضاً إلى مضاعفة معدلات خدمة الهاتف الثابت والنقال في الدول النامية والصاعدة التي اتبعت نهج الإصلاح.

كذلك أشارت الدراسات (Beardsley et al, 2003) إلى زيادة معدلات نفاذ خدمات الإنترنت في الدول التي قامت بإصلاحات، خاصة تلك التي نفّذت برامج لخصخصة قطاع الاتصالات فيها، كما أشارت الدراسات أيضاً إلى انخفاض عام في أسعار الخدمات في الدول التي تبنت إصلاحات هدفت إلى حماية المستهلك، بينما زادت أسعار الخدمات في الدول التي هدفت إلى حماية المشغل الرئيسي فيها لغرض الكفاءة وتعزيز الاستثمارات في البنى التحتية لقطاع الاتصالات فيها.

مؤشرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

يتناول هذا الفصل عدداً من مؤشرات الاداء في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات التي تم حسابها من إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

مؤشرات النفاذ وكثافة الاتصال

يعرض جدول رقم (1) مؤشرات كثافة الاتصال ومعدلات النفاذ لتقنية المعلومات في الدول العربية ودول المقارنة للفترة 1995–2002، التي تتمثل في عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال لكل 100 شخص، عدد الحاسبات الشخصية لكل 100 شخص، وعدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص.

- أولاً: يشير الجدول إلى تباين كبير بين الدول على مستوى مختلف المؤشرات، مما يعكس الاختلاف بين الدول في إمكانياتها وجهودها لتبني واستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات.
- ثانياً: تتصدر دول الخليج العربية قائمة الأداء في الدول العربية لمختلف المؤشرات تليها الدول متوسطة الدخل كلبنان، الأردن وتونس، وتأتي في ذيل قائمة المؤشرات الدول العربية منخفضة الدخل كموريتانيا، السودان واليمن، مما يشير إلى ارتباط الفجوة الرقمية بين الدول العربية إلى حد كبير بمستويات الدخل. ويستثنى من هذا النمط مؤشرات لبنان، التي تتفوق على عدد من مؤشرات دول الخليج كالسعودية وعُمان رغم تفوق هذه الدول عليها من حيث مستوى الدخل، وكذلك الحال بالنسبة لليبيا والجزائر عند مقارنتهما بدول تقل عنهما في الدخل كالأردن، مصر تونس والمغرب، خاصة في ما يتعلق بمؤشرات النفاذ إلى تقنية المعلومات.
- ثالثاً: في ما عدا مؤشر عدد الحاسبات، فإن الإمارات تتصدر قائمة الدول الخليجية، بينما تتصدر البحرين قائمة مؤشر الحاسبات التي تلي الإمارات في المؤشرات الأخرى عدا مؤشر الخطوط الثابتة، كما يلاحظ في هذا الخصوص ضآلة الفجوة بين الدول الخليجية مقارنة بحجم الفجوة بين الدول الخليجية والدول العربية الأخرى.
- رابعاً: تلاحظ الفجوة الكبيرة بين الدول العربية ودول الطليعة في مجموعة المقارنة ككوريا والبرتغال وماليزيا، خاصة في ما يتعلق بمؤشرات النفاذ إلى تقنية المعلومات رغم التفوق الكبير لبعض الدول العربية كالإمارات، قطر، الكويت والبحرين على هذه الدول في مستويات الدخل، مما يؤكد على أهمية العوامل الأخرى غير النمو الاقتصادي في تجسير الفجوة الرقمية بين الدول العربية ودول العالم النامي الصاعدة.
- خامساً: تشير معدلات النمو للمؤشرات خلال الفترة 1995–2002 إلى تقدم كبير في جهود الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض في تعزيز البنى التحتية لقطاع الاتصالات، كما يلاحظ التقدم نحو تجسير الفجوة الرقمية بين الدول العربية ودول المقارنة في ما يتعلق بالنفاذ إلى تقنية المعلومات.

جدول رقم (1) مؤشرات كثافة النفاذ (1995–2002)

	متوسط دخل الفرد بالآلاف	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص		عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل 100 شخص		عدد الحاسبات الشخصية لكل 100 أسرة		عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص	
	2000-1990	2002	معدل النمو (%) 2002-1995	2002	معدل النمو (%) 2002-2000	2002	معدل النمو (%) 2002-1995	2002	معدل النمو (%) 2002-2000
البحرين	10.2	26.1	0.6	57.9	39.3	15.9	29.4	24.6	144.9
الكويت	13.2	20.4	-0.6	51.9	69.4	12.1	18.4	10.6	27.2
عُمان	6.7	9.2	2.2	18.3	83.9	3.7	42.6	7.1	44.5
قطر	19.2	28.6	2.0	43.2	53.2	17.8	21.4	11.3	59.0
السعودية	7.6	15.1	8.7	22.8	122.7	13.7	42.3	6.5	96.2
الإمارات	18.1	29.1	0.6	64.7	23.5	12.0	21.6	27.1	7.5
الجزائر	1.8	6.1	6.5	1.3	178.6	0.8	22.2	1.6	113.3
مصر	1.1	11.5	20.9	6.7	106.1	1.7	42.2	2.8	148.6
الأردن	1.5	12.7	10.2	22.9	98.3	3.8	51.0	5.8	64.0
لبنان	3.6	19.9	4.8	22.7	0.2	8.1	55.0	11.7	14.1
ليبيا	6.2	19.0	17.2	1.3	38.3	2.3	-	2.3	580.0
المغرب	1.2	3.8	-1.5	20.9	78.1	1.7	61.2	2.4	118.6
فلسطين		8.7	21.8	9.3	32.9	3.6	-	3.0	86.8
سوريا	1.2	12.3	11.7	2.4	568.4	1.9	24.7	1.3	289.5
تونس	1.9	11.7	14.5	5.9	184.8	3.4	58.8	5.2	45.0
جيبوتي	0.9	1.5	2.5	2.3	2812.5	1.5	17.2	0.7	106.8
موريتانيا	0.5	1.2	26.8	9.2	718.3	1.1	14.9	0.4	42.5
الصومال		0.7	47.1	0.4	-	-	-	0.9	-
السودان	0.3	2.0	89.8	0.6	364.3	0.6	203.6	0.3	180.0
اليمن	0.8	2.8	18.5	2.1	570.6	0.7	103.2	0.5	268.8
تشيلي	4.2	23.0	11.5	42.8	45.8	11.9	37.0	23.8	21.2
كوريا	9.1	48.9	2.4	68.0	8.3	49.4	50.4	55.2	16.7
ماليزيا	3.7	19.0	2.1	37.7	35.7	14.7	54.9	32.0	24.7
البرتغال	9.7	42.1	2.1	82.5	12.0	13.5	20.5	29.4	8.8
جنوب افريقيا	3.4	10.7	0.7	30.1	28.9	7.3	22.8	6.8	12.1

مؤشرات سعة البنية التحتية لخطوط الهاتف الثابت

يورد جدول رقم (2) مؤشرات البنى التحتية للهاتف الثابت، التي تعكس مدى حاجة الدول العربية المختلفة للاستثمار في البنى التحتية للاتصالات لمقابلة الطلب الحالي على خدمات الهاتف الثابت. وتشمل هذه المؤشرات عدد منتظري خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص (الطلب الزائد)، سعة الشبكة المحلية للخطوط الثابتة (العرض)، وفائض السعة لكل 100 شخص (العرض الزائد). وتتمثل أهم الاستنتاجات التي يشير إليها الجدول حول كفاية السعات المصممة للخطوط الثابتة في الدول العربية ودول المقارنة في الآتي:

- التباين الكبير في إمكانيات البنى التحتية للاتصالات للدول العربية المختلفة والفجوة الكبيرة بين دول الخليج العربية والدول العربية الفقيرة في هذا الشأن، حيث مثلاً تتوفر خطوط الهاتف الثابت لأكثر من 40% من السكان في دولة الإمارات بينما تتوفر هذه الخطوط فقط لأقل من 5% من السكان في كل من موريتانيا، الصومال، السودان واليمن.
- تتميز دول الخليج العربية باستثناء السعودية وعُمان بإمكانات تغطية جيدة لخدمات الهاتف الثابت مقارنة بدول آسيا الصاعدة ككوريا وماليزيا، حيث تضيق الفجوة بين هاتين المجموعتين من الدول مقارنة بالفجوة بين المجموعة الأولى وبقية الدول العربية.
- شهدت الدول العربية ذات الدخل المتوسط والدخل المنخفض عدا عُمان والمغرب وسوريا معدلات نمو عالية في سعات الخطوط الثابتة خلال الفترة 1995-2002، مما يشير إلى الاتجاه الواضح لهذه الدول نحو الاستثمار في البنى التحتية وتحديث قطاع الاتصالات فيها.
- على صعيد الطلب على خدمات الهاتف الثابت، يشير الجدول إلى انخفاض عدد منتظري الخدمة بنسب تفوق الـ 80% في جميع الدول العربية عدا اليمن، التي انخفض فيها العدد بنسبة 26% فقط، وموريتانيا التي شهدت زيادة في عدد منتظري خدمة الهاتف الثابت بنسبة 10% خلال الفترة 1995-2002.
- بمقارنة الفائض في سعة الخطوط الثابتة بمستويات الطلب الإضافي المتمثل في عدد منتظري الخدمة، يتضح أن عدداً من الدول العربية يعاني من عجز في هذا الجانب، وتشمل هذه الدول سوريا التي تظهر فيها الفجوة بوضوح، وكذلك بدرجة أقل في كل من موريتانيا والصومال والسودان واليمن، مما يشير إلى حاجة هذه الدول للاستثمار في البنى التحتية لقطاع الاتصالات فيها وزيادة سعة خطوط هواتفها الثابتة.

جدول رقم (2) مؤشرات العرض والطلب لخطوط الهاتف الثابت (1995–2002)

	عدد منتظري الخدمة لكل 100 شخص		سعة البدالة المحلية		السلعة الفائضة للخطوط الثابتة
	2002	معدل النمو (%) 1995-2002	2002	معدل النمو (%) 1995-2002	2002
البحرين	-	-	34.69	21	8.57
الكويت	0	-100	26.06	-19	5.68
عُمان	0.08	-94	11.64	8	2.42
قطر	0	-100	33.88	11	5.28
السعودية	0.34	-100	21.88	88	6.77
الإمارات	0.01	-98	40.38	26	11.25
الجزائر	2.39	-90	8.94	74	2.8
مصر	0.31	-99	15.33	137	3.84
الأردن	0.03	-100	15.90	90	3.24
لبنان	-	-	-	-	-
ليبيا	1.46	-	-	-	
المغرب	0.02	-100	6.40	29	2.6
فلسطين	0.02	-100	12.33	193	3.6
سوريا	16.89	-90	14.13	39	1.81
تونس	1.32	-91	16.22	93	4.48
جيبوتي	0.01	-83	5.21	198	3.66
موريتانيا	1.92	10	1.41	141	0.23
الصومال	4.17	-	1.67	-	0.86
السودان	1.39	-88	2.82	787	0.78
اليمن	3.62	-26	3.95	150	1.17
تشيلي	0.21	-94	-	-	-
كوريا	0	-100	56.35	16	7.49
ماليزيا	0.27	-96	35.29	29	16.25
البرتغال	-	-	-	-	-
جنوب أفريقيا	0.11	-97	-	-	-

مؤشرات النفاذ الشامل

يعتبر توفير النفاذ الشامل لخدمة الاتصالات وتقنية المعلومات أحد أهم الأهداف التي تمت بلورتها في تقرير تنمية الاتصالات في العالم لعام 2003 في ضوء أهداف الألفية الثالثة، وقد تم تضمين هذا الهدف في العديد من الاستراتيجيات والمبادرات الخاصة بتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في دول العالم المختلفة. وفي الدول العربية أطلقت عدد من المبادرات والخطط التي تضمنت هدف النفاذ الشامل، منها: مبادرة الإمارات لإنجاز الحكومة الإلكترونية والتعليم عبر الإنترنت، والخطة القومية الشاملة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في مصر، ومبادرة REACH في الأردن للنهوض بالقطاع من أجل تعظيم قدرات الأردن التنافسية، التي تضمنت خطة لتعميم النفاذ للإنترنت خلال 5 سنوات.

وتعكس مؤشرات النفاذ الشامل مستوى السكان المشمولين بخدمات تقنية المعلومات والاتصالات، ويعبر عنها عادة في شكل نسبة مئوية من سكان البلد الذين تتاح لهم نظرياً خدمات تقنية المعلومات والاتصالات.

يعرض جدول رقم (3) هذه المؤشرات للدول العربية ودول المقارنة، وتشمل نسبة الأسر التي لديها هاتف ثابت، نسبة الأسر الحضرية التي لديها خطوط هاتف، نسبة التغطية لخدمات الهاتف النقال، عدد التلفونات العامة لكل عشرة آلاف شخص، نسبة الأسر التي لديها حاسب شخصي، نسبة الأسر التي لديها خدمة الإنترنت، نسبة مستخدمي الإنترنت من الإناث، وعدد مقدمي خدمة الإنترنت لكل عشرة آلاف شخص وذلك للفترة 2000-2002.

ورغم عدم توفر البيانات لعدد من الدول فإن الجدول يشير إلى عدد من الحقائق حول شمولية النفاذ لتقنية المعلومات والاتصالات في الدول العربية أهمها:

- إضافة إلى الفجوة بين الدول العربية ودول المقارنة ككوريا والبرتغال وتلك التي بين الدول العربية متوسطة الدخل والدول العربية الفقيرة، فإن هناك فجوة ثالثة في ما يتعلق بشمولية النفاذ بين الحضر والريف في الدول العربية. وتتضح هذه الفجوة في الجدول بمقارنة معدلات النفاذ لخدمات الهاتف الثابت لكل السكان بتلك للأسر الحضرية، حيث تتجاوز الأخيرة الـ 80% في كل الدول العربية التي توفرت لها البيانات، بينما لا تتعدى الأولى الـ 50% باستثناء كل من الأردن والسعودية، وتتسع هذه الفجوة أكثر للدول الفقيرة كجيبوتي وموريتانيا والسودان، حيث تقل نسبة التغطية الشاملة لخدمات الهاتف الثابت فيها عن الـ 10%.
- باستثناء عُمان والجزائر وسوريا وتونس والسودان، فإن الدول العربية تتميز بمعدلات تغطية تفوق الـ 75% لخدمات الهاتف النقال وتصل إلى 100% في عدد من دول الخليج العربية كالبحرين والكويت والإمارات. وتعزى المعدلات الجيدة لنفاذ خدمات الهاتف النقال في العديد من الدول العربية إلى الإصلاحات التنظيمية التي تمثلت في فتح قطاع الهاتف النقال للمنافسة، وعليه فإن الحاجة لمزيد من تلك الإصلاحات تبدو ماسة وخاصة في عُمان وسوريا والجزائر.
- ضعف تغطية خدمات التلفون العام في الدول العربية، حيث باستثناء الإمارات لا تكاد تصل نسبة التغطية الـ 30 تلفون لكل عشرة آلاف شخص، بينما تتعدى الـ 40 تلفون لكل عشرة آلاف شخص في دول المقارنة. إضافة إلى ذلك، فإنه بالرغم من أهمية التلفونات العامة في تحقيق النفاذ الشامل، إلا أنها تكاد تختفي تماماً في عدد من الدول العربية كالكويت، الجزائر، سوريا وجيبوتي.
- تدني معدلات النفاذ إلى تقنية المعلومات في الدول العربية، كما تشير إلى ذلك مؤشرات نسبة الأسر التي لديها حاسب شخصي، نسبة الأسر التي لديها اشتراك في الإنترنت وعدد مقدمي خدمات الإنترنت، حيث باستثناء الإمارات والبحرين ولبنان، فإنه يُلاحظ وجود فجوة عميقة بين الدول العربية ودول المقارنة. ولايتمثل التحدي الأكبر في هذا الجانب في عدم إرتباط هذه الفجوة بتوفر البنى التحتية ومستويات الدخل فحسب ولكن بعوامل أخرى كالثقافة والتعليم واللغة

والرغبة في الاستخدام، مما يؤكد على أهمية تبني الخطط والاستراتيجيات الشاملة التي تسندها الإدارة السياسية العليا لتحقيق هدف النفاذ الشامل لتقنية المعلومات في الدول العربية.

- ضيق نطاق سوق مقدمي خدمات الإنترنت، حيث يشير الجدول إلى أن عدد وحدات خدمة الإنترنت يقل عن 10 لكل عشرة آلاف شخص في معظم الدول العربية، مقارنة بعدد وحدات يفوق الـ 70 في المتوسط لدول المقارنة.
- ضعف نفاذ المرأة إلى خدمات الإنترنت في الدول العربية، حيث تقل نسبة مستخدمي الإنترنت من الإناث في دول عربية كاليمن وجيبوتي عن 15%، بينما تتجاوز هذه النسبة في المتوسط الـ 30% في دول المقارنة. وبما أن تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها يمثل أحد أهداف الألفية الثالثة، فإن تفعيل مشاركتها في مجال تقنية المعلومات يأتي في مقدمة الأولويات لإنجاز هذا الهدف في المنطقة العربية.

مؤشرات تكلفة النفاذ

تتمثل أهم عناصر تكلفة النفاذ إلى تقنية الاتصالات والمعلومات في تكلفة الاتصال وتكلفة الاشتراك في خدمة الإنترنت وتكلفة الحصول على الحاسب الشخصي. بالنسبة لتكلفة الحصول على الحاسب الشخصي، فإننا نجد أن معظم الدول العربية تعتمد على استيراد الحاسبات الشخصية، وتعتبر مصر والمغرب وسوريا أعلى الدول العربية ضريبة على الحاسبات (التعرفة الجمركية + ضريبة المبيعات) بنسبة 15% في 2001، تليها الأردن بنسبة 13%، السعودية 12% ولبنان 10%، بينما تنخفض الضريبة إلى 5% في عُمان و4% في كل من الكويت والإمارات. ويتفق ذلك مع معدلات نفاذ الحاسبات الشخصية في هذه الدول حيث ترتفع في كل من الإمارات والكويت وتنخفض في كل من المغرب ومصر وسوريا كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. غير أن عدداً من الدول العربية بدأت مؤخراً في إعادة النظر في هذه المعدلات الضريبية بغرض تحفيز معدلات النفاذ والاستخدام لتقنية المعلومات.

أما بالنسبة لتكاليف النفاذ الأخرى، فيورد جدول رقم (4) رسوم الاشتراك الشهري للهاتف الثابت والهاتف النقال وخدمة الإنترنت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الشهري للفرد في الدول العربية ودول المقارنة وذلك للفترة 1995–2002. وتتمثل أهم الملاحظات التي يشير إليها الجدول في ما يتعلق بهذه التكاليف في الآتي:

- تدني التكاليف الحقيقية للنفاذ في دول الخليج العربية وخاصة الإمارات وقطر، وارتفاعها في الدول العربية الأخرى وخاصة الفقيرة منها كالسودان وموريتانيا واليمن. غير أننا كما لاحظنا لم تترجم هذه التكاليف المتدنية إلى زيادة في معدلات النفاذ، مما يوحي بوجود عوائق أخرى تحول دون زيادة معدلات النفاذ في الدول الخليجية.

جدول رقم (3) مؤشرات النفاذ الشامل (2000–2002)

	نسبة الأسر التي لديها هاتف (%)	نسبة الأسر الحضرية التي لديها هاتف (%)	نسبة تغطية خدمات الهاتف النقال	عدد التلفونات العامة لكل 10000 شخص	نسبة الأسر التي لديها حاسب شخصي	نسبة الأسر التي لديها اشتراك في الإنترنت	نسبة مستخدمي الإنترنت من الإناث	عدد وحدات خدمة الإنترنت لكل 10000 شخص
البحرين	-	-	100.0	31.2	33.4	18.2	-	26.4
الكويت	-	98.0	100.0	2.9	-	-	-	13.8
عُمان	-	-	18.3	25.0	-	-	-	2.7
قطر	-	-	95.0	14.8	-	-	-	2.5
السعودية	70.0	-	92.0	27.3	-	-	-	6.7
الإمارات	-	-	100.0	75.3	29.6	28.2	36.0	139.4
الجزائر	37.6	-	60.0	1.6	-	-	-	0.2
مصر	48.0	82.0	98.0	7.1	3.0	-	-	0.5
الأردن	71.0	-	99.0	14.5	9.8	2.6	-	7.7
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	21.1
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	0.1
المغرب	24.9	-	95.0	26.3	-	-	-	0.9
فلسطين	-	-	95.0	7.8	-	-	-	-
سوريا	50.0	80.8	50.0	2.9	-	-	-	0.0
تونس	38.0	99.0	60.0	29.1	3.0	-	40.0	0.3
جيبوتي	5.5	94.6	75.0	0.6	0.2	-	10.0	7.6
موريتانيا	2.9	-	-	18.9	-	-	-	0.3
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	0.0
السودان	10.0	90.0	60.0	2.2	-	-	-	0.0
اليمن	-	-	-	-	-	-	14.0	0.1
تشيلي	54.0	-	100.0	50.1	16.9	19.6	47.2	89.8
كوريا	91.8	90.2	99.0	92.9	60.1	51.3	45.1	85.5
ماليزيا	-	-	95.0	47.9	13.5	-	32.0	35.2
البرتغال	78.0	-	99.0	42.4	37.0	13.0	28.0	159.4
جنوب أفريقيا	24.4	-	95.1	39.4	8.6	-	49.0	43.7

- التفاوت في تكاليف النفاذ بين الهاتف الثابت والهاتف النقال، حيث تُلاحظ الفوارق الكبيرة بين تكاليف الهاتف الثابت والهاتف النقال، خاصة في الدول العربية متوسطة الدخل كالجزائر ومصر والأردن وتونس، حيث تصل الرسوم الشهرية للهاتف النقال في هذه الدول إلى حوالي 10 أضعاف الرسوم الشهرية على الهاتف الثابت، مما يدعو إلى مزيد من الإصلاح في أسواق الاتصالات، لتجسير هذه الفوارق الكبيرة، حتى تصل إلى مستوى الفارق في بلدان المقارنة الذي لم يتعدى الضعف في عام 2002.
- إرتفاع رسوم مقدمي خدمات الإنترنت كنسبة من متوسط الدخل الشهري للفرد في الدول العربية مقارنة بدول المقارنة، حيث تفوق هذه النسبة الـ 25% في عدد من الدول العربية كالمغرب، فلسطين، سوريا، جيبوتي، موريتانيا، السودان واليمن، بينما لا تتعدى الـ 5% في دول المقارنة مما يشير إلى أن التكاليف تمثل عقبة كبيرة في تحقيق النفاذ إلى تقنية المعلومات في هذه الدول العربية، خاصة إذا ما أضفنا إلى ذلك الرسوم الضريبية. هذا ولابد من الإشارة إلى جهود الحكومات في تذليل عوائق التكلفة في الدول العربية، التي أدت إلى انخفاض ملحوظ في أسعار مقدمي خدمة الإنترنت إذا ما قورنت بالسنوات السابقة، غير أن التحدي الكبير يبقى في خفض هذه التكاليف المتمثل في إصلاح أسواق الاتصالات، التي اتسمت بظروف الاحتكار في العديد من الدول العربية.
- يُلاحظ الاتجاه الواضح في انخفاض تكلفة الهاتف الثابت في معظم الدول العربية بين عامي 1995 و 2002 وخاصة في موريتانيا والسودان، كما يُلاحظ أيضاً إتجاه الانخفاض في تكلفة الهاتف النقال في كل الدول العربية وبنسب تفوق الـ 50% في كل من السعودية، الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، تونس، جيبوتي، السودان واليمن، الذي يعزى في جزء كبير منه إلى الإصلاحات التنظيمية وفتح باب المنافسة في تقديم خدمات الهاتف النقال.

مؤشرات جودة الخدمة

إضافة إلى وفرة البنى التحتية، يعتبر عامل الجودة عنصراً أساسياً في تحديد معدلات النفاذ لخدمات تقنية الاتصالات والمعلومات. ويمكن قياس جودة الخدمة على مستويين: الأول كفاءة الخدمة، ويقاس بعدد الأخطاء لكل 100 خط هاتف ثابت، والثاني هو سرعة النفاذ عبر الإنترنت، وتقاس بعرض النطاق الدولي (International Bandwidth) للإنترنت. يورد جدول رقم (5) قيم هذين المؤشرين للدول العربية ودول المقارنة للفترة 1995–2002، ويشير في جانب كفاءة الخدمة إلى جودة الأداء في معظم الدول العربية مقارنة بمعدلات الكفاءة لدول المقارنة، مع وجود درجات عالية من التباين بين الدول العربية، حيث يقل معدل الأخطاء لكل 100 خط ثابت عن 2 في كل من الإمارات، مصر، السعودية وعُمان، بينما يتعدى الـ 20 في كل من المغرب وتونس والكويت ويصل إلى 50 في سوريا. كما يشير الجدول أيضاً في جانب الكفاءة، إلى إنخفاض في معدلات الأخطاء لكل 100 خط ثابت بين عامي 1995 و 2002 في كل الدول العربية باستثناء الكويت وبنسب تجاوزت الـ 50% في كل من قطر، عُمان، الجزائر، مصر، الأردن، تونس، جيبوتي، موريتانيا والسودان، ويعتبر هذا التحسن أحد نتائج عمليات الإصلاح والتنظيم في القطاع التي بدأت في العديد من الدول العربية قبل منتصف تسعينات القرن الماضي.

جدول رقم (4) تكاليف النفاذ كنسبة من دخل الفرد الشهري

	الاشتراك الشهري للهاتف الثابت		الاشتراك الشهري للهاتف النقال		الرسوم الشهرية لمستخدمي خدمات الإنترنت
	1995	2002	1995	2002	2003
البحرين	0.4	0.3	4.5	2.8	4.2
الكويت	0.7	0.7	2.2	1.1	2.0
عُمان	2.0	1.2	2.9	1.6	2.2
قطر	0.7	0.4	1.2	0.7	1.0
السعودية	1.4	1.1	19.7	2.2	2.6
الإمارات	0.3	0.3	0.6	0.5	0.8
الجزائر	1.7	1.7	21.8	9.9	7.6
مصر	1.3	1.1	102.7	21.0	-
الأردن	2.5	3.7	22.7	4.9	6.5
لبنان	1.0	3.2	7.6	6.0	3.6
ليبيا	1.0	-	-	-	5.4
المغرب	6.0	7.5	28.4	13.4	25.0
فلسطين	-	7.8	-	-	26.1
سوريا	1.0	0.6	-	11.8	45.1
تونس	1.7	1.0	18.8	11.8	1.6
جيبوتي	27.5	26.4	70.7	22.7	48.5
موريتانيا	33.5	17.9	-	-	127.2
الصومال	-	-	-	-	-
السودان	65.5	5.4	106.5	16.1	67.5
اليمن	3.8	1.3	18.9	6.7	59.9
تشيلي	5.2	2.5	-	6.4	5.9
كوريا	0.3	0.4	3.6	1.3	0.3
ماليزيا	2.2	1.8	6.5	4.9	1.1
البرتغال	1.4	1.2	4.5	1.0	-
جنوب أفريقيا	3.7	3.4	12.3	6.7	3.9

أما في ما يتعلق بسرعة النفاذ عبر الإنترنت التي تعتمد على عرض النطاق الدولي، فيشير الجدول إلى محدودية النفاذ في معظم الدول العربية بسبب صغر سعة أجهزة الربط الدولي فيها، وبالتالي أهمية وضرورة الاستثمار في التقنيات الحديثة لأنظمة الربط كنظام الـ ADSL وفتح باب المنافسة في سوق خدمات الإنترنت. وفي هذا الخصوص، نُلاحظ فوارق كبيرة بين الدول العربية، حيث تفوق معدلات سرعة النفاذ لبعض الدول الخليجية كالبحرين وقطر والإمارات متوسط المعدل في دول المقارنة، بينما يقل متوسط سرعة النفاذ في بقية الدول العربية عن نصف متوسط المعدل في دول المقارنة، بل لا يكاد يصل إلى سُدسه في عدد من الدول العربية كليبيا وسوريا واليمن.

الخلاصة، أن المؤشرات التي تناولها هذا الفصل تفيد بوجود فجوات كبيرة فيما بين الدول العربية من ناحية، وبينها وبين دول المقارنة من ناحية أخرى على مختلف مستويات النفاذ والإمكانيات لتقنية الاتصالات والمعلومات رغم التقدم الملحوظ في جهود تجسير هذه الفجوات في عدد من الدول العربية. فعلى صعيد الدول الخليجية، تتمثل الفجوة الكبرى في ضعف معدلات النفاذ لتقنية المعلومات رغم توفر وجودة البنى التحتية لقطاع الاتصالات فيها، مما يتطلب مزيجاً من الجهود والخطط والمبادرات لتشجيع الاستخدام من ناحية وجهود الإصلاح والتنظيم لفك الاحتكارات وتعزيز المنافسة والجودة في سوق الخدمات من ناحية أخرى. أما بالنسبة لبقية الدول العربية الأخرى وخاصة الفقيرة منها، فتتمثل الفجوة الكبرى في توفر وجودة البنية التحتية للاتصالات، وبالتالي فإن الحاجة فيها تبدو ماسة لتشجيع الاستثمار المحلي وفتح الأبواب للاستثمار الخارجي، وما يتصل بذلك من عمليات إصلاح وتنظيم لتجسير هذه الفجوة والنهوض بقطاع تقنية الاتصالات والمعلومات فيها.

اثرتقنية الاتصالات والمعلومات على التنافسية الدولية: الاستنتاجات التجريبية

بتزايد إستخدام تقنية الاتصال والمعلومات في إدارة الأنشطة الاقتصادية وبخاصة إستخداماتها في تصميم وإعداد وتجهيز الصفقات التجارية وفي الأساليب الحديثة لإدارة الإنتاج والتوزيع، فإنه يتوقع أن يكون لتطور تقنية الاتصال والمعلومات أثر موجب على صعيد التنافسية الدولية للاقتصادات. لاستكشاف هذه العلاقة في مجموعة الدول العربية ودول المقارنة، فقد تم تقدير معادلة إنحدار شملت على التنافسية كمتغير تابع، ومستوى تطور تقنية الاتصالات والمعلومات كمتغير مستقل، ضمن مجموعة أخرى من المتغيرات المستقلة الأساسية كسعر الصرف الحقيقي ومتوسط معدل نمو الشركاء التجاريين ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو دخل الفرد. وقد تم أخذ نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي ونسبة صادرات الصناعات التحويلية من جملة الصادرات لتمثيل متغير التنافسية في التقدير، كما تم أخذ متوسط معدلات النفاذ للهاتف الثابت، الهاتف النقال والإنترنت لكل 100 شخص لتمثيل متغير تقنية الاتصالات والمعلومات في التقدير. كذلك فقد تم التعبير عن المتغير التابع ومتغيري سعر الصرف الحقيقي وتقنية الاتصال والمعلومات في الشكل اللوغاريتمي في التقدير، وهي علاقة تتسق مع فرضية دالة المرونة الثابتة لعرض الصادرات. هذا وقد تم تقدير معادلة الانحدار التي يعرض نتائجها جدول رقم (6) باستخدام طريقة المربعات الصغرى مع تصحيح الأخطاء المعيارية للمقدرات باستخدام طريقة وايت (White Heteroskedasticity Consistent SE) وذلك لمتوسطات الفترة 2001–2003.

- أولاً، تشير الاختبارات التشخيصية إلى سلامة التقدير إحصائياً، كما تدل الاختبارات أيضاً على معنوية القدرة التفسيرية للنموذج.

جدول رقم (5) مؤشرات جودة الخدمة (1995–2002)

	عدد الأخطاء لكل 100 خط هاتف في السنة		عرض النطاق الدولي للإنترنت بالميجابايت	عرض النطاق الدولي للمستخدم الواحد بالكيلوبايت
	2002	نسبة التغيير (%) 2002-1995	2002	2002
البحرين	15	-46	195	1.18
الكويت	30	11	77	0.31
عُمان	1.8	-78	38	0.21
قطر	7.3	-55	155	2.04
السعودية	1.7	-15	297	0.21
الإمارات	0.31	-16	1085	1.07
الجزائر	6	-92	156	0.31
مصر	0.5	-94	735	0.39
الأردن	10.7	-84	90	0.29
لبنان	-	-	60	0.15
ليبيا	-	-	6	0.05
المغرب	24.8	-49	310	0.44
فلسطين	9.7	-	20	0.19
سوريا	50	-29	16	0.07
تونس	28	-64	124	0.25
جيبوتي	8.6	-174	2	0.45
موريتانيا	11.5	-65	9.5	0.96
الصومال	-	-	0.8	0.01
السودان	5	-72	24	0.28
اليمن	-	-	6	0.06
تشيلي	25	-56	1981	0.55
كوريا	1.5	-92	17207	0.65
ماليزيا	40	-33	1321	0.17
البرتغال	10.2	-80	4019	1.32
جنوب أفريقيا	48.2	-46	565	0.18

- ثانياً، تتفق علامة المقدرات مع الاتجاهات المتوقعة فيما عدا متغيري معدل نمو الشركاء التجاريين ومعدل نمو دخل الفرد، حيث للمغالاة في سعر الصرف الحقيقي أثر سلبي على التنافسية، وحيث لمعدل نمو الناتج المحلي أثر إيجابي على التنافسية. أما بالنسبة لمتغير معدل نمو الشركاء التجاريين، فيُلاحظ بعكس ما هو متوقع أن له أثر سالب على التنافسية عند قياسها بنسبة الصادرات التحويلية. بالرغم من عدم معنوية هذا التأثير إحصائياً، إلا أنه يمكن أن يفسّر بعدم مجاراة الصادرات التحويلية للدول العربية مع أنماط الطلب العالمي أو يمكن أن يعزى لصغر العينة. كذلك فإنه يمكن أن يعزى للسبب الأخير أيضاً سلبية أثر متغير معدل نمو دخل الفرد على التنافسية عند قياسها بنسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (6) تقدير العلاقة بين التنافسية وتقنية الاتصالات والمعلومات
في مجموعة الدول العربية ودول المقارنة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	
	الصادرات للناتج المحلي الإجمالي	نسبة صادرات الصناعات التحويلية
سعر الصرف الحقيقي	-0.09 (-2.11)	-1.35 (-2.49)
معدل نمو الشركاء التجاريين	0.04 (0.27)	-1.16 (-1.20)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.17 (2.09)	0.08 (0.08)
معدل نمو دخل الفرد	-0.07 (-1.59)	0.57 (3.50)
معدل النفاذ لتقنية الاتصال والمعلومات	0.20 (1.99)	1.24 (3.47)
معامل التحديد (R^2)	0.43	0.72

- ثالثاً، من حيث المعنوية الإحصائية، التي تشير إليها قيم ت بين الأقواس، فإن النتائج تفيد بمعنوية إحصائية تأثير متغيرات سعر الصرف الحقيقي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النفاذ لتقنية الاتصال والمعلومات على التنافسية في حالة قياسها بنسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي، كما تفيد مغزوية تأثير متغيرات سعر الصرف الحقيقي، معدل نمو دخل الفرد ومعدل النفاذ لتقنية الاتصال والمعلومات على التنافسية عند قياسها بنسبة صادرات الصناعات التحويلية.
- رابعاً، يستخلص من نتائج التقدير أن لمعدلات النفاذ إلى تقنية الاتصالات والمعلومات تأثير مباشر وقوي على التنافسية الدولية للاقتصادات، وبالتالي فإن تنمية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والنفاذ إليها في الدول العربية يساعد في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصادات العربية.

التشريعات التنظيمية وهياكل الأسواق والمنافسة

الأطر التشريعية والتنظيمية

شهدت العديد من الدول العربية تطوراً في التشريعات والأطر المنظمة لقطاع الاتصالات خلال حقبة تسعينات القرن الماضي، بما في ذلك إنشاء هيئات مستقلة للإشراف على قطاع الاتصالات فيها. يعكس جدول رقم (7) هذه التطورات بتلخيص حالة التنظيم ومهام الوظائف التنظيمية في قطاع الاتصالات للدول العربية ودول المقارنة في عام 2002. فعلى صعيد الحالة التنظيمية يوضّح الجدول مدى حداثة التشريع التنظيمي واستقلالية المنظّم، أما على صعيد الوظائف والمهام فيبين الجدول الجهات المسؤولة عن تنظيم وظائف الترقيم، التعرفات، المواصفات الفنية، الاتصال البيني، الإشراف والترخيص.

كما يظهر المفتاح أسفل الجدول، فقد تم استخدام نظام التنقيط لتقييم حالة المنظم ومهام الوظائف التنظيمية في الجدول. لحالة المنظم ولعكس عراقة التشريع التنظيمي تم إعطاء الرقم 1 إذا ما تم سن التشريع التنظيمي قبل عام 2000 والرقم 0 إذا ما تم سن التشريع بعد عام 2000، كما تم إعطاء استقلالية المنظم الرقم 1 إذا نص التشريع على استقلاليته والرقم 0 إذا لم ينص التشريع على ذلك. أما بالنسبة لوظائف التنظيم، فقد راعى نظام التنقيط حيادية القائم بالوظيفة التنظيمية بإعطاء الرقم 0 إذا ما أسندت الوظيفة للمشغل، الرقم 1 إذا ما أسندت الوظيفة لوزارة الاتصالات أو الوزارة مع المشغل، والرقم 2 إذا ما تم إسناد الوظيفة التنظيمية إلى المنظم أو المنظم والوزارة أو المنظم والمشغل. أما بالنسبة للتقييم الشامل للكفاءة التنظيمية، فقد تمت إضافة تقييم الحالة التنظيمية إلى متوسط تقييم الوظائف التنظيمية، ويتراوح ترقيم هذا المؤشر بين 0 و 4.

هذا ويمكن تلخيص أهم الملاحظات التي يعكسها الجدول حول جودة الإطار التنظيمي والتشريعي في قطاع الاتصالات في الدول العربية ودول المقارنة في الآتي:

- حداثة التشريع التنظيمي الشامل لصناعة الاتصالات في الدول العربية .
- ضعف إستقلالية التنظيم في الدول العربية، حيث يشير الجدول إلى أن نصف الدول العربية لا يوجد بها منظم مستقل بينما تنص التشريعات في كل دول المقارنة على استقلالية المنظم.
- ضعف حيادية الجهات المسؤولة عن المهام التنظيمية في العديد من الدول العربية وخاصة الخليجية منها، حيث عادة ما توكل هذه المهام إلى وزارات الاتصالات والمشغلين الرئيسين الذين تحتكرهم الدول، مما يحد من المنافع التي تعود على المستهلك على صعيدي الأسعار وجودة الخدمات.
- التباين في كفاءة وجودة الأنظمة التشريعية والتنظيمية لقطاع الاتصالات بين الدول العربية، حيث تتميز بعض الدول كعُمان، الأردن، المغرب، مصر والبحرين بوجود أنظمة جيدة، بينما تقل مستويات الكفاءة التنظيمية عن معدل 1 في الجدول لعدد من الدول العربية كالإمارات، ليبيا، جيبوتي واليمن مقارنة بمعدلات تفوق الـ 3 لدول المقارنة.

هياكل الأسواق والمنافسة

يعتبر إذكاء المنافسة أحد الوسائل الأساسية للارتقاء ببيئة تقنية المعلومات والاتصالات، وذلك لما تفرزه من آثار إيجابية تنعكس على تحسين النوعية وتخفيض التكلفة إضافة إلى تحقيق الوفرة والتنوع في الخدمات.

تتسم هياكل أسواق الاتصالات في الدول العربية عموماً بظروف الاحتكار وضعف قوى المنافسة، وخاصة في ما يتعلق بخدمات الاتصال المحلي والولائي والعالمي بالرغم من الاتجاه نحو تحرير خدمات الهاتف النقال في العديد من الدول العربية مع بداية الألفية الثالثة. يعكس جدول رقم (8) موقف هياكل الأسواق ومستويات المنافسة لمختلف خدمات الاتصال والمعلومات في الدول العربية ودول المقارنة في عام 2002.

جدول رقم (7) الحالة والوظائف التنظيمية في قطاع الاتصالات للدول العربية ودول المقارنة (2002)

	تأريخ التشريع	استقلالية المنظم	الترقيم	التعرفات	المواصفات الفنية	الاتصال البيني	الإشراف	الترخيص	كفاءة التنظيم
البحرين	0	1	2	2	2	2	2	2	3.00
الكويت	0	0	1	1	1	1	1	1	1.00
عُمان	1	1	2	2	2	2	2	2	4.00
قطر	0	1	0	1	0	0	2	1	1.67
السعودية	0	0	2	2	2	2	2	2	2.00
الإمارات	0	0	0	0	0	0	0	1	0.17
الجزائر	0	1	2	2	2	0	2	2	2.67
مصر	1	1	2	2	2	0	2	2	3.67
الأردن	1	1	2	2	2	2	2	2	4.00
لبنان	0	0	1	1	1	1	1	1	1.00
ليبيا	0	0	0	1	0	0	0	1	0.33
المغرب	1	1	2	2	2	2	2	2	4.00
سوريا	0	0	1	1	1	1	1	1	1.00
تونس	0	1	2	2	2	2	2	1	2.83
جيبوتي	0	0	0	1	1	0	0	1	0.50
موريتانيا	1	1	2	2	2	2	2	2	4.00
السودان	1	0	2	2	2	0	2	2	2.67
اليمن	0	0	1	1	1	0	1	1	0.83
تشيلي	1	1	2	2	2	2	2	2	4.00
كوريا	1	1	1	1	1	1	1	1	3.00
ماليزيا	1	1	2	1	2	2	2	1	3.67
البرتغال	1	1	2	2	2	2	2	1	3.83
جنوب أفريقيا	0	1	2	2	2	2	2	2	3.00

المفتاح: إستقلالية المنظم: 0 غير مستقل، 1 مستقل تأريخ التشريع: 1 قبل 2000 ، 0 بعد 2000 الوظائف التنظيمية: 0 المشغل، 1 الوزارة أو الوزارة والمشغل، 2 المنظم أو المنظم والوزارة أو المنظم والمشغل.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات www.itu.int.

جدول رقم (8) هياكل الأسواق والمنافسة في قطاعات الاتصال وتقنية المعلومات في الدول العربية ودول المقارنة (2002)

	الهاتف الثابت					الهاتف النقال	خدمة الإنترنت	ملكية المشغل الرئيسي	المستوى الكلي للمنافسة
	محلي	ولائي	دولي	الخطوط المستأجرة	المتوسط				
البحرين	3	3	3	0	2.25	2	3	1	7.25
الكويت	0	0	0	0	0	2	2	0	4
عُمان	0	0	0	0	0	0	0	0	0
قطر	0	0	0	0	0	0	0	1	0
السعودية	0	0	0	0	0	0	3	1	3
الإمارات	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الجزائر	0	0	0	0	0	3	3	0	6
مصر	0	0	0	1	0.25	1	3	0	4.25
الأردن	0	0	0	1	0.25	2	3	1	5.25
لبنان	0	0	0	1	0.25	2	3	0	5.25
ليبيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المغرب	0	0	0	1	0.25	3	3	1	6.25
سوريا	0	0	0	0	0	2	2	0	4
تونس	0	0	0	0	0	3	3	0	6
جيبوتي	0	0	0	0	0	1	0	0	1
موريتانيا	0	3	3	3	2.25	3	3	1	8.25
الصومال	3	3	3	3	3	3	3	2	9
السودان	0	2	0	0	0.5	2	3	1	5.5
اليمن	0	0	0	0	0	3	3	0	6
تشيلي	2	3	3	3	2.75	3	3	2	8.75
كوريا	3	3	3	3	3	2	3	2	8
ماليزيا	3	3	3	3	3	3	3	2	9
البرتغال	3	3	3	3	3	3	3	1	9
جنوب أفريقيا	3	3	3	0	2.25	2	3	1	7.25

المفتاح: مستوى المنافسة: 0 احتكار تام، 1 احتكار ثنائي، 2 منافسة جزئية، 3 منافسة عالية

ملكية المشغل: 0 الدولة، 1 خصخصة جزئية، 2 خصخصة كاملة

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات www.itu.int .تتضمن بنود الجدول الاتصال المحلي والولائي والعالمي، الخطوط المستأجرة، الهاتف النقال ومقدمي خدمات الإنترنت إضافة إلى حالة ملكية المشغل الرئيسي للقطاع. هذا وقد تم أيضاً استخدام نظام التنقيط لتقييم مستويات المنافسة، حيث تم إعطاء الرقم 0 لحالة الاحتكار التام، 1 للاحتكار الثنائي، 2 للمنافسة الجزئية والرقم 3 للمنافسة العالية، ولتقييم حالة الملكية تم إعطاء الرقم 0 للملكية التامة للدولة، 1 للخصخصة الجزئية والرقم 2 للخصخصة الكاملة للمشغل الرئيسي. أما لتقييم مستوى المنافسة الكلي في القطاع، فقد تم أخذ متوسط تقييم المنافسة لخدمات الهاتف الثابت وأضيف إليه تقييم مستوى المنافسة في خدمات الهاتف النقال وخدمات الإنترنت، حيث تتراوح قيمة المؤشر الكلي للمنافسة بين 0 و 9.

وتتمثل أهم الاستنتاجات التي يشير إليها الجدول في:

- سيادة ظروف الاحتكار التام في أسواق خدمات الهاتف الثابت في كل الدول العربية تقريباً عدا البحرين، موريتانيا والصومال، بينما اتسمت أسواق خدمات الهاتف الثابت في دول المقارنة بمستويات عالية للمنافسة.
- تباين مستويات المنافسة في أسواق خدمات الهاتف النقال في الدول العربية، حيث اتسمت الأسواق الخليجية بظروف الاحتكار التام باستثناء البحرين والكويت، بينما تراوحت درجات المنافسة في أسواق بقية الدول العربية بين الاحتكار التام في ليبيا، إلى الاحتكار الثنائي في مصر وجيبوتي،

إلى المنافسة الجزئية في الأردن ولبنان وسوريا والسودان، والمنافسة العالية في أسواق الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، الصومال واليمن، مقارنة بدرجات تتراوح بين المنافسة الجزئية والمنافسة العالية في أسواق الهاتف النقال في دول المقارنة.

- إتسام أسواق خدمات الإنترنت بدرجات جيدة من المنافسة في كل الدول العربية باستثناء عُمان، قطر، الإمارات، ليبيا وجيبوتي، مما يعتبر مؤشراً إيجابياً نحو تحقيق هدف تعزيز معدلات النفاذ إلى تقنية المعلومات في الدول العربية.
- سيادة ظروف ملكية الدولة الكاملة للمشغل الرئيسي لقطاع الاتصالات في أغلب الدول العربية، حيث تخلو الخصخصة الكاملة باستثناء الصومال، بينما نجد الخصخصة الجزئية فقط في 7 دول هي البحرين، قطر، السعودية، الأردن، المغرب، موريتانيا والسودان، مقارنة بأوضاع تتراوح بين الملكية الخاصة الجزئية والملكية الخاصة الكاملة في دول المقارنة.
- الفجوة الكبيرة في المستوى الشامل للمنافسة في قطاع الاتصالات بين الدول العربية ودول المقارنة من ناحية والتباين في درجات المنافسة في ما بين الدول العربية من ناحية أخرى.

أثر التنظيم والمنافسة على أداء قطاع التقنية والمعلومات في الدول العربية ودول المقارنة: مقاربة تجريبية

تعتبر مستويات الدخل والنمو الاقتصادي من العوامل الأساسية في تحديد حجم وتطور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بحكم العلاقة التقليدية بين الدخل ومستويات الطلب من ناحية، وبما توفره من موارد تمويلية للاستثمار في تطوير وتوسيع البنى التحتية للاتصالات من ناحية اخرى. غير أنه وبعد الأخذ في الاعتبار مستويات النمو الاقتصادي والمداخيل تبقى هناك كما لاحظنا فوارق كبيرة في مستويات الأداء بين الدول، التي يمكن أن تعزى لمجموعة عوامل أخرى من ضمنها الاختلاف في جودة التشريعات التنظيمية والاختلاف في مستويات المنافسة بين تلك الدول.

لاستكشاف تأثير التنظيم والمنافسة على أداء قطاعات الاتصال وتقنية المعلومات في الدول العربية ودول المقارنة، فقد تم تحديد وتقدير نماذج للانحدار تشتمل على مؤشرات الأداء كمتغيرات تابعة ومؤشرات المنافسة والتنظيم إضافة إلى مستويات الدخل كمتغيرات مفسّرة. وقد تم تقسيم مؤشرات الأداء إلى ثلاث مجموعات: مجموعة مؤشرات الطلب، وتتمثل في مؤشرات النفاذ للهاتف الثابت، الهاتف النقال والإنترنت لعام 2002، مجموعة مؤشرات التكلفة، وتتضمن تكلفة الاتصال الثابت لثلاث دقائق، تكلفة إتصال النقال لثلاث دقائق والرسوم الشهرية للاشتراك في الإنترنت؛ وقد تم حساب هذه التكاليف كنسبة من دخل الفرد اليومي للاتصال الثابت والهاتف النقال والدخل الشهري بالنسبة للإنترنت وذلك للعام 2002، مجموعة مؤشرات الجودة؛ وتشتمل على مؤشرات عرض نطاق الإنترنت الدولي منسوبا لعدد المستخدمين ونسبة أخطاء التشغيل السنوية، وذلك أيضاً للعام 2002. أما بالنسبة لمتغير مستوى الدخل، فقد تم تمثيله بمتوسط الناتج المحلي للفرد خلال الفترة 1995–2000، كما تم تمثيل متغير المنافسة بمستويات المنافسة في أسواق الهاتف الثابت، الهاتف النقال وخدمة الإنترنت إضافة لمستوى المنافسة الكلي لعام 2002 من جدول (8)، وتم تمثيل متغير التنظيم بمستوى كفاءة التنظيم في جدول (7).

هذا وقد تم تمثيل متغيرات الأداء والدخل بالشكل اللوغاريتمي في معادلات الانحدار التي تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى، واشتملت نتائج التقدير كما يوردها جدول رقم (9) لكل مجموعة من المتغيرات التابعة على معامل التحديد (R^2) ومعامل ديربن واتسن إضافة إلى قيم المقدرات ودرجات معنويتها الإحصائية التي تعبّر عنها قيم ت في الأقواس. يُلاحظ في ما يتعلق بجودة التقدير القوة التفسيرية العالية للنماذج المقدرة كما يشير إليها معامل التحديد الذي تراوحت قيمه بين 60% و 85% لمختلف مؤشرات الأداء، عدا مؤشري عرض النطاق الدولي ونسبة أخطاء التشغيل وكذلك التوافق في اتجاهات التأثير للمتغيرات المفسّرة مع ما هو متوقع مسبقا، إضافة إلى السلامة الإحصائية للتقدير كما تشير إلى ذلك قيم معامل ديربن واتسن.

- أولاً: تتمثل أهم الملاحظات حول نتائج التقدير في قوة ووضوح تأثير الدخل على مستويات الأداء في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث تُلاحظ العلاقة الإحصائية القوية بين زيادة الدخل وزيادة الطلب على الخدمات، زيادة الدخل وانخفاض التكلفة، وبين زيادة الدخل وتحسن الإنتاجية والنوعية.
- ثانياً: في ما يتعلق بالمنافسة، تشير النتائج إلى أن زيادة مستوى المنافسة في قطاع الهاتف الثابت تؤدي إلى زيادة في معدل نفاذ الهاتف الثابت وتحسن في نوعية الخدمة بانخفاض نسبة أخطاء التشغيل، كما تؤدي زيادة مستوى المنافسة في قطاع تقديم خدمات الإنترنت إلى زيادة معدلات النفاذ لتقنية المعلومات، كما تؤدي زيادة المستوى الكلي للمنافسة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى زيادة في معدلات نفاذ الهاتف النقال. في المقابل لا يبدو للمنافسة أي أثر ذو معنوية إحصائية على تكلفة النفاذ، الذي يمكن أن يعزى جزئياً إلى خصائص العينة المستخدمة في التقدير و إلى تدخل العديد من الدول العربية في تحديد أسعارخدمات النفاذ لقطاع الاتصالات فيها.
- ثالثاً: تشير النتائج إلى أهمية تأثير عنصر التنظيم على أداء قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية ودول المقارنة، حيث تفيد النتائج بأن رفع مستوى كفاءة التنظيم يؤدي إلى زيادة في معدلات نفاذ الهاتف النقال والإنترنت، انخفاض في تكاليف خدمات الإنترنت، وإلى تحسن في سرعة النفاذ إلى الإنترنت وتقنية المعلومات، بينما يلاحظ في المقابل ضعف أثر التنظيم على خدمات الهاتف الثابت وتكاليف الاتصال.

وبرغم التحفظات حول العينة، فإن النتائج في هذا الفصل تشير بوضوح إلى أهمية أثر عناصر المنافسة والتنظيم على أداء قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وخاصة في ما يتعلق بتعزيز معدلات النفاذ وتحسين جودة الخدمات، وتؤكد بالتالي على ضرورة الاهتمام بهذه العناصر في برامج الدول العربية الساعية إلى إصلاح قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات فيها.

جدول رقم (9) نتائج الانحدار: أثر المنافسة والتشريعات التنظيمية على الطلب والتكلفة والنوعية في قطاع تقنية الاتصالات والمعلومات للدول العربية ودول المقارنة

المتغيرات المستقلة	الطلب			التكلفة			النوعية	
	الخطوط الثابتة	النقال	الإنترنت	محلي 3 دقائق	نقال 3 دقائق	الاشتراك الشهري للانترنت	عرض النطاق للانترنت	نسبة أخطاء التشغيل
متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد (1995-2000)	0.72	1.04	1.25	-0.97	-0.97	-1.24	0.33	-0.51
	(7.32)	(7.22)	(10.36)	(-5.0)	(-7.46)	(-8.25)	(2.08)	(-1.70)
المنافسة في قطاع الخطوط الثابتة	0.16							0.56
	(1.83)							(1.84)
المنافسة في الهاتف النقال								
المنافسة في قطاع خدمات الإنترنت			0.31					
مستوى المنافسة الكلية			(2.33)					
		0.12						
		(2.02)						
مستوى كفاءة التنظيم		0.28	0.23	0.12	0.01	-0.23	0.28	-0.12
		(1.78)	(2.03)	(0.67)	(0.10)	(-1.77)	(2.05)	(-0.37)
معامل التحديد (R^2)	0.75	0.75	0.85	0.6	0.75	0.78	0.26	0.26
معامل ديربن واتسن	0.91	2.54	1.99	1.78	1.77	1.8	2.22	2.18

ملاحظات ختامية

استعرضت الورقة بالتحليل والمناقشة الوضع الراهن والإمكانيات المتاحة لقطاع تقنية الاتصالات والمعلومات في الدول العربية بالمقارنة مع مجموعة مختارة من دول العالم. وقد أوضحت المقارنات وجود فجوات كبيرة بين الدول العربية من ناحية وبين الدول العربية ومجموعة الدول المختارة من ناحية أخرى على مختلف الاصعدة، التي تضمنت الأداء، التنظيم والمنافسة. فعلى صعيد الاداء تناولت الورقة عدة مؤشرات، شملت معدلات النفاذ، الخدمة الشاملة، العرض والطلب، التكلفة والنوعية وأشارت إلى وجود فجوات على مختلف هذه المستويات، تباينت أحجامها حسب مستويات الدخل والتنمية الاقتصادية. ففي الدول العربية الغنية يشكّل ضعف النفاذ لتقنية المعلومات الفجوة الكبرى، بينما في الدول العربية ذات الدخل المتوسط أو المنخفض فتتمثل أكبر الفجوات في ضعف البنى التحتية للاتصالات وضعف معدلات النفاذ الشامل لتقنية الاتصال والمعلومات. كذلك على صعيد الاداء ايضا، فقد أشارت نتائج التقدير الاحصائي في الورقة إلى أهمية عناصر الاتصال وتقنية المعلومات في دعم و تعزيز القدرات التنافسية للدول.

أما على صعيدي التنظيم والمنافسة، فقد أوضحت الورقة ضعف التشريعات التنظيمية والغياب الكبير للمنافسة في أسواق الاتصالات العربية، كما أوردت الورقة بعض الدلائل التجريبية التي تفيد بأهمية هذه العناصر في تعزيز معدلات النفاذ، خفض التكلفة وتحسين النوعية لخدمات الاتصال وتقنية المعلومات.

المراجع

Beardsley، S.، Boen، K.، Al-Kibsi، G. and L. Enriquez (2003)، "A Review of Telecommunications and Networked Readiness in the Arab World: Capturing the Opportunity"، Arab Competitiveness Report، World Economic Forum.

Dutta، S.، El-Hage، C.، Sabbagh، K. and P. Tarazi (2003)، "Challenges for Information and Communication Technology Development in the Arab World"، Arab Competitiveness Report، World Economic Forum.

Gentzoglanis، A. (2002)، "Reforms and Optimal Regulatory Design in MENA Countries: Lessons from Telecommunications Industry" in Challenges and Reforms of Economic Regulation in MENA Countries، (ed.) Imed Limam، American University in Cairo Press، Egypt.

ITU، International Telecommunication Union www.itu.int

Mgaieth C. (2002)، "Media and Communications Regulation in MENA Countries: A Regulatory Overview of MENA Countries." in Challenges and Reforms of Economic Regulation in MENA Countries، (ed.) Imed Limam، American University in Cairo Press، Egypt.

Moosa، I. (2002)، "The Business، Economic، and Policy Implications of E-Commerce: Lessons for MENA Countries"، in Challenges and Reforms of Economic Regulation in MENA Countries، (ed.) Imed Limam، American University in Cairo Press، Egypt.

Rossotto، C.، Sekkat، K. and A. Varoudakis (2003)، "Opening up Telecommunications to Competition and MENA Integration in the World Economy"، Discussion Paper، World Bank، D.C.

ملخص وقائع إجتماع حول

" إرتفاع الأسعار في الكويت: المعالجة في تعزيز الحرية وتفعيل المنافسة "

(الكويت : 4 نوفمبر 2007)

عرض : صالح العصفور

ملخص وقائع إجتماع حول " إرتفاع الأسعار في الكويت: المعالجة في تعزيز الحرية وتفعيل المنافسة "

(الكويت: 4 نوفمبر 2007)

عرض: صالح العصفور*

مقدمة

في غمرة الحديث المتزايد حول ارتفاع الأسعار في منطقة الخليج العربية على وجه العموم وفي دولة الكويت على وجه الخصوص، دعت غرفة تجارة وصناعة الكويت إلى عقد حلقة نقاشية للوقوف على أسباب هذه الظاهرة وجذورها الاقتصادية ولاقتراح الحلول الناجعة لها لتخفيف نتائجها وآثارها على جمهور المستهلكين، ومن أجل وضع التحليل العلمي للمشكلة أمام متخذ القرار في الكويت من أجل مساعدته في اختيار التوجهات المناسبة والصحيحة من خلال فهم شمولي لهذه الظاهرة وتحليل عميق لأسبابها وآليات تفاعلها ووسائل كبح جماحها وتطويق إنعكاساتها.

بهذه الكلمات إفتتح رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، السيد علي ثنيان الغانم هذه الحلقة النقاشية التي عقدت بتاريخ 4 نوفمبر من عام 2007، بحضور نخبة من الكفاءات العلمية والفعاليات الاقتصادية. وقد نوقشت في هذا اللقاء خمسة أوراق عمل نعرض في ما يلي تلخيص لأهم ما جاء فيها ولأهم ما تناولته المناقشات وما عرضته من توصيات.

استهلت الحلقة بورقة للأستاذ جاسم السعدون الخبير الاقتصادي، تحت عنوان " التضخم : القضايا الأساسية ذات العلاقة ". وصفت الورقة ظاهرة التضخم بالحالة المرضية الخطرة ، ولاحظت أن خطورتها لا تكمن فقط في آثارها السلبية على المستوى الحقيقي وإنما أيضاً في أثرها الإجتماعي وبالتالي السياسي على الطبقة الوسطى وما دونها في المجتمع، فأشار السعدون إلى أن العالم عندما صنف التضخم بالمرض الأول، فقد قام برسم استراتيجية المواجهة، آخذاً في اعتباره صياغة هدف ورؤية. وضمن أهدافه ورؤيته خفض التأثيرات الخارجة عن إرادته على الأداء الاقتصادي، ودعم القنوات والأدوات التي تؤدي إلى تعزيز القدرات في السيطرة على المتغيرات المحلية.

لاحظت الورقة أن الكويت حالة خاصة من حيث هيمنة القطاع العام على الاقتصاد (67% من الناتج المحلي الإجمالي) وهيمنة الإيرادات النفطية السيادية (94% من إجمالي الإيرادات) مع هامشية الإيرادات

* باحث ومنسق وحدة النشر العلمي في المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

الضريبية، وأن 80% من الكويتيين هم موظفو حكومة، وأن البنك المركزي تابع للحكومة وأن قراراته خاضعة لاعتراض وزير المالية.

ثم تناولت الورقة مجموعة من الخصوصيات المتعلقة بظاهرة التضخم، إشتملت على عدم امتلاك الكويت لمؤشر جيد لقياس معدل التضخم، حيث أن ما ينشره البنك المركزي هو التطور الحاصل في أسعار المستهلك اعتماداً على أسعار الجملة، وهو ما لا يعكس الأثر الدقيق على تكاليف المعيشة، واعتماد الاقتصاد في غالبية استهلاكه على السلع المستوردة، العادات الاستهلاكية المحلية والمكتسبة بسبب الطبيعة التوزيعية للموازنة العامة وبسبب حجم القطاع العام، وطبيعة عدم انضباط السياسة المالية وضعف أدوات السياسة النقدية في مواجهة مشكلة التضخم إن وجدت، وأن أهم مصادر التضخم ذات منشأ محلي. وأن أهم مكونات التضخم ذات المنشأ المحلي هو ارتفاع أسعار الأراضي والقوى الاحتكارية.

لاحظت الورقة أن النظرة الجزئية لظاهرة التضخم، سواء اتفق على وجوده أو لم يتفق، فهي نظرة قاصرة وغير صحيحة، فالاقتصاد الكويتي يعاني من مشكلات هيكلية خفيفة تجعله عرضة لتداعيات في غاية الخطورة، والتضخم سواء كان موجوداً أو محتملاً يعتبر أخطر العناصر المؤثرة في هذه التداعيات، وأي مواجهة له لا بد من أن تأخذ كل خصوصيات الاقتصاد المحلي بعين الاعتبار، أي مواجهة شاملة لكل أمراضه. وعليه فإن المواجهة تعني ضرورة تبني رؤية شاملة لإعادة بناء الاقتصاد لتزيد من تشغيل طاقاته إلى الحد الذي نطمئن فيه إلى أننا باتجاه استبدال هيكل اقتصادي أحادي المصدر مبني على استهلاك ثروة ناضبة، باقتصاد له مصادر دخل متعددة، وعندها يمكن القبول بمعدل مؤقت ومحسوب للتضخم.

وأكدت ورقة تحت عنوان " التضخم: المفهوم – المقياس والأسباب " للدكتور عيسى القيسي رئيس قسم الاقتصاد في جامعة الكويت، على أن التضخم يشكل مشكلة للاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، ويحمل آثاراً سيئة على الاقتصاد وعلى مستوى معيشة الأفراد، ودعت إلى وضع السياسات الاقتصادية الملائمة للحد من آثاره وانعكاساته من خلال التأثير على مسبباته سواء كانت تكلفة الإنتاج أو زيادة الإنفاق. ولاحظت الورقة أن التضخم في الاقتصاد الكويتي هو مزيج من عوامل خارجية لا يمكن التأثير فيها وأخرى داخلية بالإمكان معالجتها، وذلك بعد تقديم تعريف لمفهوم التضخم وكيفية قياسه من خلال الرقم القياسي للأسعار أو الرقم القياسي لأسعار المنتج. وقد ذكرت أن معدل التضخم الذي بلغ حوالي 5% خلال شهر يوليو من العام الحالي هو أعلى معدل تضخم تشهده الكويت منذ 19 عاماً، وبالرغم من قبول هذا الرقم عالمياً إلا أنه مرفوض محلياً لخطورته على أصحاب الدخول المنخفضة.

قدم الدكتور عادل الوقيان الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط ورقة العمل الثالثة تحت عنوان " سلسلة انتشار التضخم في الكويت وكيفية تعامل المستهلك مع ارتفاع الأسعار " تناولت الورقة دور ضعف الدولار وارتفاع سعر النفط والطاقة البديلة الحيوية وتغيرات المناخ وزيادة السيولة وتأثيرها على تضخم أسعار الأصول (العقارات – الأسهم والأدوات والمعدات)، وارتفاع أسعار المواد الخام (الوقود، المعادن ومدخلات الإنتاج) على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، حيث زادت أسعار هذه السلع على المستوى العالمي بحوالي 10% في عام 2006.

تناولت الورقة كيفية تعامل المستهلكين مع التضخم، حيث لاحظت انتقال المستهلكين إلى السلع منخفضة الجودة والسعر للمحافظة على نسبة فاتورة الاستهلاك إلى إجمالي الدخل، والمطالبة برفع الرواتب واللجوء إلى الاقتراض الاستهلاكي وتأجيل شراء منتجات الرفاهية لما بعد ارتفاع الدخل، هذا بالإضافة إلى رواج المنتجات المنخفضة الأسعار الخاصة بالموزعين، واللجوء إلى إيجاد مصادر أخرى للدخل من خلال عمل ثانٍ أو من خلال عمل الزوجة أو تسييل أصول ثابتة لتمويل الاستهلاك المطلوب، وكذلك تعاظم انتشار أشكال الفساد الإداري وطلب الرشوة.

ولاحظت الورقة أنه يمكن استغلال التضخم لأغراض سياسية للتعبير عن الغضب المحلي بحجة عدم عدالة الأسعار والتركيز على إبراز التفرقة بين طبقات الدخل المختلفة في المجتمع الكويتي، بما قد يؤجج الحقد الإجتماعي والضغط على الحكومة للتوسع في الانفاق وتأجيل المشاريع التنموية. توقعت الورقة إنتعاش الأسواق الشعبية كمنفذ توزيعي، مما قد يخلق ضغوطاً على متاجر التجزئة ذات التكاليف الثابتة ومرتفعة الأسعار ودفعها نحو الخصومات الدورية لتشجيع حركة البيع لديها. كما توقع نمو تجارة الرصيف والشنطة والمنتجات المقلدة في ظل ارتفاع معدلات الأسعار.

وقدمت ورقة تحت عنوان : " التضخم المحلي، الخدمات الجمركية اللوجستية وارتفاع التكاليف " بواسطة رجل الأعمال الدكتور فيصل الكاظمي. أوضحت الورقة ارتفاع الأسعار الناجم عن بعض الممارسات الإدارية التي حققت إحتكارات ساهمت في ارتفاع التكاليف المحلية مما أدى إلى زيادة الأسعار على المستهلكين. وبينت أن الارتفاع في التكلفة المتعلق بالبضائع الواردة والمحملة على شاحنات أو في حاويات تراوح بين 78.2% و 93.8%. وأن ارتفاع تكلفة المواد الإنشائية ومواد البناء والبيوت الجاهزة وأنابيب الحديد والألواح الخشبية والمعدات والسيارات إلى جانب الرسوم قد قدر بنسبة 150%.

وقامت الورقة باستعراض قانون رقم 79/1995 المتعلق بالرسوم والتكاليف المالية، الذي ينص على عدم جواز زيادة الرسوم والتكاليف الحالية إلاّ بقانون، وكذلك بعدم جواز الإطلاع على البيانات والمستندات الجمركية إلاّ من قبل أصحاب البضائع أو من يمثلهم، وأشارت في هذا الصدد إلى ندرة الأراضي المتاحة لتخزين الواردات وارتفاع تكاليفها وكذلك احتكار أراضي الدولة التخزينية بيد شركة واحدة دون ضوابط لتطبيق قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بتحديد القيم الإيجارية لأراضي الدولة.

وانتقدت الورقة عدم تفعيل الجانب المتعلق بالترخيص للقطاع الخاص بالاستثمار في مستودعات جمركية عامة، مما أدى إلى زيادة أسعار التخزين والمناولة والتخليص الجمركي في مطار الكويت، ولاحظت أن الإدارات الجمركية تقوم في كثير من الأحيان برفع قيمة الواردات وترتفع بذلك من سعر البيع النهائي للمستهلك، وطالبت الورقة برفع كفاءة الخدمات الجمركية والاستفادة من توصيات منظمة الجمارك العالمية، المتعلقة بضرورة إيجاد مجلس استشاري يضم الإدارة العامة للجمارك وجميع المؤسسات والإتحادات المعنية بالتجارة والنقل والتخليص الجمركي لتدارس كل الأمور المتعلقة بتبسط المعاملات الجمركية وتسريعها وتقليل تكلفتها وزيادة المرافق الجمركية فضلاً عن تطوير المراكز الحدودية.

وتناولت ورقة العمل الخامسة تحت عنوان " الأسعار المحلية: حقائق وأرقام "، والتي قدمها الأستاذ سامي الأنبعي مدير إدارة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت المركزي، ضعف القوة الشرائية للدينار منذ عام 2002 وارتفاع أسعار السلع في السوق المحلي نتيجة لذلك.

واستعرضت الورقة كيفية احتساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الكويت استناداً إلى مسوحات ميزانية الدخل والإنفاق الأسري كان آخرها في عام 1999/2000، فبين أن هناك رصداً ميدانياً لأسعار 400 مصدر وأكثر من 600 سلعة وخدمة موزعة حسب الإنفاق إلى 8 مجموعات، وحسب عمر السلعة إلى ثلاث مجموعات، كما بين التوزيع النسبي لبنود الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي بدأ بسلسلة شهرية ممتدة منذ عام 1972.

ولاحظت الورقة أن متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة 2000 – 2004 قد بلغ 1.1%، إلاّ أنه قد قفز في عام 2005 إلى 4.1% ثم تباطأ إلى 3.1% في 2006، ليعود إلى الارتفاع في عام 2007 ليصل إلى 4.7% (وذلك حتى شهر يوليو). هذا وقد تأتت معظم الزيادة من مجموعات النقل والمواصلات (7.2%) والسكن (4.1%) والمواد الغذائية (3.5%). وبعد استعراضها لأرقام مقارنة مع دول الخليج العربية لاحظت الورقة أن الكويت تقع في مركز متوسط بالنسبة للتضخم قياساً بدول الخليج، مشيرة إلى العلاقة بين ارتفاع الأسعار والإنفاق العام فضلاً عن التسهيلات والقروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية. كما استعرضت الورقة تطور السياسة النقدية في دولة الكويت والارتفاع القياسي لسعر الخصم 11 مرة، ودعت إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي وتفعيل المنافسة والحد من الممارسات الاحتكارية وذلك كسبيل لمواجهة التضخم المحلي.

وفي ختام هذه الحلقة قدم السيد رشيد طبطبائي وكيل وزارة التجارة والصناعة ورقة بعنوان " القضايا الأساسية ذات العلاقة بالتضخم " أوضحت الورقة أن حرية المنافسة مكفولة بموجب القانون واستعرضت مفهوم السيطرة والتحكم في السوق والعلاقة الطردية بين حرية التجارة والازدهار، وهو ما يعني ضرورة تقليص تدخل الحكومة في السوق وتركه لآليته الخاصة به، كما تناولت حرية دخول المستثمرين للسوق وخروجهم. كذلك الحال تطرقت الورقة إلى بعض الممارسات الضارة في مجال المنافسة مثل التعاملات الصورية وحجب تدفق البضائع والسلع أو تخزينها لفترة زمنية من أجل بيعها لاحقاً بأسعار عالية مما يعرقل النشاط الاقتصادي في البلد، وبفرض أسعار مرتفعة على المستهلكين وهو ما يتمثل بظاهرة التضخم.

مراجعة كتاب

السامريون الأشرار : الدول الغنية والسياسات الرديئة والتهديد للعالم النامي

مراجعة : علي عبد القادر علي

مراجعة كتاب
السامريون الأشرار : الدول الغنية والسياسات الرديئة والتهديد للعالم النامي

Bad Samaritans: Rich Nations, Poor Policies and the Threat to the Developing World

By: Ha-Joon Chang

Random House, London (2007)

مراجعة: علي عبد القادر علي*

مقدمـــة

يقع هذا الكتاب في 276 صفحة، بما في ذلك الهوامش (ص 266-223)، والفهرست (ص 276-267)، واشتمل على مشهد إستهلالي (ص 18-1)، ومشهد ختامي (ص 222-203)، وتسعة فصول. يستهدف الكتاب القرّاء غير المتخصصين في الاقتصاد أو التنمية أو القضايا المتعلقة بهما، ويعرض وجهة نظر ناقدة للأطروحات السائدة، والمهيمنة، حول العولمة وتأثيراتها على الدول النامية .

يعمل المؤلف هاجون شانق، وهو كوري الجنسية، أستاذاً للاقتصاد بجامعة كيمبردج الشهيرة، ولعل اختياره لعنوان الكتاب يعكس مشاهداته كعالم إجتماع لمجتمع مسيحي تلعب دولته دوراً مقدراً في حياة العالم المعاصر بما في ذلك العالم النامي. وربما لا يكون من المعلوم عموماً أن قصة "السامري الصالح" قد جاءت في إنجيل لوقا وهي تحكي عن كيفية قيام رجل من عامة الناس بمساعدة آخر وقع في مصاعب، في حين امتنع كاهن مسيحي ورجل دين يهودي من مساعدته على الرغم من مكانتهما الاجتماعية التي تفرض على كل منهما مساعدة من هو في حاجة إلى المساعدة، بغض النظر عن دينه أو عرقه أو نوعه [1].

قُصد بالسامرين الأشرار في هذا الكتاب تلك الدول المتقدمة، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُهيمن على شئون التنمية في العالم النامي من خلال المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية .

---

* وكيل المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

في المشهد الاستهلالي بعنوان "المعجزة الاقتصادية لموزمبيق: كيفية الانعتاق من الفقر" يبدأ الكاتب بتخيل خبر تنقله مجلة الإيكونوميست في عددها الذي سيصدر في 28 يونيو عام 2061 حول فتح تكنولوجي حققته إحدى الشركات الموزمبيقية في مجال إنتاج بطاريات الهايدروجين والذي سيمكنها خلال عامين من التفوق على الشركات الأمريكية واليابانية ! وبغضّ النظر عن مستقبل موزمبيق، من أفقر الدول الأفريقية حالياً، يتساءل المؤلف عمّ كان سيكون شعور القارئ في عام 1961 إذا أخبره أحد بأن كوريا الجنوبية ستكون بعد أربعين عاماً أحد أهم المصدرين في العالم للتلفونات المحمولة، سلعة كانت وقتها تندرج تحت قصص الخيال العلمي !

ويسرد المؤلف، بقدر كبير من السلاسة والتشويق، التاريخ الاقتصادي لكوريا وكيف تسنى لها الانتقال من أفقر الدول في العالم، عندما ولد المؤلف عام 1963، إلى مصاف الدول الغنية عام 1996 عندما أصبحت عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نادي أغنياء العالم، كيف حدث هذا الإنجاز التنموي المبهر خلال حوالي 45 عاماً؟

ويلاحظ المؤلف أن الإجابة على السؤال كيف تسنى لكوريا تحقيق هذا النجاح الاقتصادي الباهر، و التي جاء بها عدد كبير من الاقتصاديين، تتلخص في أن كوريا الجنوبية قد اتبعت متطلبات آلية الأسواق الحرة وذلك من خلال تبنيها لمبادئ الليبرالية الاقتصادية الجديدة: معدّلات تضخم منخفضة، حكومة لا تتدخل في الشأن الاقتصادي، قطاع خاص، تجارة حرة وترحيب بالاستثمار الأجنبي. إلا أنّ القراءة المتأنية للشواهد التطبيقية توضح أن المعجزة الاقتصادية الكورية قد كانت نتيجة "لمزيج ذكي وواقعي للحوافز التي توفرها آلية السوق ولتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي" (ص 15)، حيث ارتكزت الاستراتيجية الكورية على تدخل الدولة من خلال السياسات الملائمة لإصلاح الخلل الذي يترتب على عمل آلية السوق في إطار عملية إحداث التنمية .

يسارع المؤلف ليلاحظ أن كوريا ليست استثناء في ما يتعلق بعدم اتباع مبادئ الليبرالية الاقتصادية الجديدة: "إن كل الدول المتقدمة اليوم، بما في ذلك بريطانيا وأمريكا، الأوطان المفترضة للأسواق والتجارة الحرة، قد أصبحت غنية بتطبيق سياسات تتعارض مع مقولات الليبرالية الاقتصادية الجديدة" (ص 15). وتشكل هذه الملاحظة المحور الأساسي للكتاب ولعنوانه المثير.

ولكن لماذا لا توصي الدول المتقدمة في عالم اليوم، والمهيمنة على صنع السياسات التنموية على مستوى العالم ، الدول النامية باتباع الاستراتيجيات التنموية التي انتشلتها من براثن الفقر في زمن مضى؟ وقد أجاب على مثل هذا السؤال الاقتصادي الألماني الشهير فردريك ليست عام 1841 الذي انتقد بريطانيا حينها في ما يتعلق بتبشيرها بأهمية حرية التجارة الدولية في حين أنها كانت قد استخدمت الإعانات وحماية الصناعة المحلية، واتهمها "برفس السلم" الذي مكنها من قيادة العالم الاقتصادية وتبوئها مركز الصدارة.

وبعد، تتناول بقية هذه المقالة الاستعراضية أهم المقترحات التي جاء بها الكتاب، وذلك حسبما جاء في مختلف فصوله، مع ملاحظة أن الفصل التاسع الذي يتناول قضية العلاقة بين الثقافة والتنمية ينبه إلى صعوبة تفسير التنمية بالاستناد إلى الثقافة، وذلك للعلاقة المتبادلة بين الاثنين وإلى تعقد كل منهما.

التاريخ الحقيقي للرأسمالية والعولمة

تناول المؤلف قضية التاريخ الحقيقي للرأسمالية والعولمة في الفصلين الثاني بعنوان فرعي "الأساطير والحقائق حول العولمة"، والثالث بعنوان فرعي "كيف أصبحت الدول الغنية غنية؟". وقد أوضح المؤلف أن هناك العديد من المقولات التي يعتبرها عدد كبير من الناس على أنها حقائق تاريخية مسلّم بها لا تعدو كونها قراءة خاطئة للتاريخ أو على أحسن الفروض أنصاف حقائق. ويمكن تلخيص أهم ما توصل إليه المؤلف من قراءته الواعية للتاريخ الاقتصادي للدول المتقدمة في ما يلي :

1. أن بريطانيا وأمريكا لم يكونا الوطن الأصلي للتجارة الحرة، وأنهما ولفترة زمنية طويلة، قد كانتا أكثر الأقطار ممارسة للحمائية.

2. في حين أن كل الدول لم تحقق نجاحاتها الاقتصادية من خلال الحمائية والإعانات، إلا أن قليلاً من الدول حقق نجاحات إقتصادية في غياب الحمائية والإعانات .

3. فيما يتعلق بالدول النامية لم يكن ا تباع التجارة الحرة خياراً متاحاً إلاّ فيما ندر، إذ عادةً ما كان مثل هذا الاتباع مفروضاً من الخارج، وفي بعض الأحيان تم فرضه بقوة السلاح والغزو.

4. لم تنجح معظم الدول النامية التي فرض عليها الانفتاح التجاري في تحقيق نجاحات اقتصادية، ولكنها عادت وحققت طفرات اقتصادية يُعتدّ بها عندما اهتدت لاتباع سياسات حمائية وقدمت إعانات حكومية لعدد من القطاعات الاقتصادية .

5. أن أفضل الدول النامية أداءً كانت تلك التي قامت بالانفتاح التجاري بطريقة انتقائية ومرحلية .

6. تدعي المدرسة الليبرالية الجديدة أن سياسة التجارة الحرة وآلية الأسواق الحرة تضحي بقضايا عدالة التوزيع من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن الحقيقة تقول بأن هذه السياسات لم تحقق أياً من هذه الأهداف: فقد تباطأ النمو الاقتصادي خلال الربع الأخير من القرن الماضي عندما تحررت الأسواق وفُتحت حدود الدول.

التجارة الحرة هل هي الحل دائماً؟

يلاحظ المؤلف في الفصل الرابع أن "حرية التجارة" تمثل الركن الأصيل للفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد، بمعنى أن الاعتقاد في منافع التجارة الحرة، والتبشير بهذه المنافع لكل الدول وفي كل الأزمان، يُعرف من هو الاقتصادي الليبرالي الجديد. "ويمكن للمرء أن يشكك في أي من أجندة هذا الفكر – تحرير أسواق رأس المال، أو احترام حقوق الملكية، أو حتى الخصخصة بمعنى نقل الاصول الإنتاجية من القطاع العام للقطاع الخاص – ويظل ضمن المؤمنين، ولكن حالما يشكك المرء في نجاعة التجارة الحرة يتم تكفيره وإعلان خروجه عن ملة الاقتصاد الليبرالي الجديد" (ص 67).

على الرغم من محورية التجارة الحرة لهذا الفكر، يوضح المؤلف ما يلي :

1. أنه بالرغم من جهود المبشرين، وفرض المؤسسات الدولية بالنيابة عن الدول المتقدمة لسياسة تحرير التجارة الخارجية على الدول النامية، وعلى الرغم من خضوع عدد كبير من الدول النامية لمثل هذه الاملاءات، إلا أن سجل الأداء التنموي لا يوفر شواهد تؤيد ما ذهب إليه هذا المذهب الاقتصادي.

2. أنه إذا كان هناك من بلد واحد جدير بأن يجني ثمار حرية التجارة فإن المكسيك ترشح نفسها بامتياز (خصوصاً بعد توقيع معاهدة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) في منتصف التسعينات). وتوضح الشواهد أن معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد في المكسيك خلال الفترة 2005-2001 قد بلغ حوالي 0.3 في المائة سنوياً مقارنة بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 3.1 في المائة خلال فترة استراتيجية إحلال الواردات 1982-1955!

3. يمكن تفسير النتائج المخيبة لآمال المؤمنين بحرية التجارة في حالة المكسيك، وحالات دول نامية أخرى، بملاحظة أن هذه النتائج تتوافق مع فقر نظرية التجارة الخارجية التي استندت عليها عملية التبشير بها. ويلاحظ المؤلف في هذا الصدد أن نظرية التجارة الحرة تهتم "بكفاءة إستخدام موارد إقتصادية معلومة في المدى الزمني القصير، وليس بزيادة الموارد المتاحة من خلال التنمية في المدى الزمني الطويل" (ص 73).

4. تحت ادعاء "تسوية أرض الملعب الاقتصادي" قامت الدول المتقدمة بإنشاء نظام دولي للتجارة، تحت منظمة التجارة الدولية، يتسم بالتحيز الصارخ لصالح الدول المتقدمة تحت هذا النظام "حُرمت الدول النامية من استخدام أدوات سياسات التجارة والسياسات الصناعية" التي سبق للدول المتقدمة استخدامها لتحقيق التنمية، والتي اشتملت على أدوات حماية الصناعات الناشئة والإعانات، والتحكم في الاستثمار الأجنبي وعدم إحترام حقوق ملكية الأجانب.

5. "بينما لا تضمن الحمائية إحداث التنمية، إلاّ أنه عادةً ما يصعب تحقيق التنمية في غياب الحماية" (ص 82)، وبينما ليس هناك من ينكر أهمية التجارة الدولية للتنمية الاقتصادية، "إلاّ أن التجارة الحرة ليست هي أهم المسارات لتحقيق التنمية" (ص 83).

هل ينبغي التحكم في الاستثمار الأجنبي؟

في الفصل الرابع يلاحظ المؤلف تبلور اتفاق عام في أوساط المتخصصين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، حول عدم استقرار تدفقات رأس المال الدولي عبر الحدود، خصوصاً الديون واستثمارات الحافظة وما يترتب على عدم الاستقرار هذا من وقع سلبي على اقتصاديات الدول النامية. من جانب آخر، فإن هناك أيضاً إتفاق عام على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتصف بالاستقرار بالإضافة إلى عدد من الفوائد التي يمكن أن يجنيها القطر المضيف (مصدر لرأس المال، وتحسين موقف التوازن الخارجي، وقاعدة لزيادة الإنتاجية، وزيادة التشغيل، ودعم التنافسية، ونقل التقنيات، ومصدر للمعرفة الإدارية).

على الرغم من هذه الفوائد التنموية التي يمكن أن تترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنةً بالتدفقات الأخرى لرأس المال، إلاّ أن هناك مشاكل تتعلق بمثل هذه التدفقات : الاحتياجات الصافية للشركات من النقد الأجنبي، والتسعير التقاطعي بين فروع الشركات الأجنبية، واحتمال تأسيس جيوب صناعية معزولة عن الاقتصاد المحلي، واحتمال تدمير المقدرة التنافسية للشركات المحلية.

ويلاحظ المؤلف أنه على الرغم من قيام عدد من الدول المتقدمة المعاصرة، في سالف أزمانها، بالتحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، واليابان، على سبيل المثال)، إلا أنها قامت، ولا زالت تقوم، في إطار منظمة التجارة الدولية وغيرها من المنظمات بجهود لتجريم التحكم في الاستثمار الأجنبي بواسطة الدول النامية (على سبيل المثال، ترتيبات الاستثمار المتعلقة بالتجارة). ويخلص المؤلف إلى نتيجة مؤداها "أنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر إيجابياً في عملية التنمية، ولكن في إطار إستراتيجية طويلة المدى (ص 101)، وأنه يتوجب صياغة السياسات بحيث تجنب البلد المستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر كل السلبيات التي ربما ترتبت عليه.

المشروعات الخاصة والمشروعات العامة

في الفصل الخامس، يستعرض المؤلف الدعوة التي أقامها أتباع المذهب الاقتصادي الليبرالي الجديد ضد "المشروعات العامة" التي تستند، من الناحية الفنية ، على مشكلة "المالك والمدير". وتتلخص المشكلة ، بملاحظة أن من يملك المشروعات العامة هم جمهور المواطنين ، فيما يلي :

1. أن هناك تكاليف تترتب على انعدام الحوافز لدى مديري المشروعات العامة في ما يتعلق بالسلوك القاضي بتعظيم الربح، وذلك لأنهم يتقاضون رواتب ثابتة لا تتأثر بالأرباح التي يحققها المشروع، مما يترتب عليه عدم كفاءة في الإنتاج .

2. على الرغم من ملكية جمهور المواطنين للمشروع العام، فإنه ليس هناك من حوافز لأي فرد منهم لأن يقوم بمراقبة أداء المديرين . فحتّى لو قام بعض الافراد بمراقبة أداء المديرين ومقابلة تكاليف هذه المراقبة، وترتب على ذلك زيادة في الأرباح فإنه سيتم توزيع هذه الأرباح على الجميع بالتساوي، مما يعني أن من قام بالمراقبة سيحصل على نصيب أقل من نصيب أولئك الذين لم يقوموا بعملية المراقبة. ويترتب على ذلك إنعدام الحوافز لدى الجميع للقيام بمراقبة الأداء.

بالإضافة إلى مشكلة انعدام الحوافز لدى الطرفين لتعظيم أرباح المشروعات العامة ، فإن هناك مشكلة "القيد الرخو للموازنة". وتتعلق هذه المشكلة بملاحظة أن "المشروعات العامة"، بطبيعة تبعيتها للدولة، عادةً ما يمكنها الحصول على موارد إضافية من الخزينة العامة متى ما حقّقت خسائر أو متى ما هدّدها الإفلاس. ويترتب على وجود مثل هذا القيد غير الحاكم التسيب في إدارة المشروع العام.

على أساس من هذه الملاحظات حول "المشروعات العامة"، فقد تمت إقامة الدعوة لنقل ملكيتها للقطاع الخاص للارتقاء بأدائها. ويسارع المؤلف لملاحظة أن كل هذه الحجج تنطبق على كبريات الشركات المملوكة للقطاع الخاص التي يقوم بإدارتها مديرون مؤجرون، ومن ثم تتهاوى صحيفة الاتهام للمشروعات

العامة. بالإضافة إلى ذلك، يورد المؤلف أمثلة على نجاح عدد كبير من المشروعات العامة في عدد من الدول النامية : سنغافورة ، كوريا الجنوبية، تايوان، الصين والبرازيل، وفي عدد من الدول المتقدمة، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية: المجر، فنلندا، فرنسا، النرويج وإيطاليا.

يوضح المؤلف أن هناك ما يؤيد الاعتماد على المشروعات العامة، في النظرية الاقتصادية كبديل أكثر كفاءة لشركات القطاع الخاص، في بعض الحالات . أول مثل هذه الحالات هي إخفاق آلية سوق رأس المال بسبب مخاطر الاستثمار في المشروعات ذات العائد الذي عادةً ما يتحقق في المدى الزمني الطويل؛ وثانيها، حالة الاحتكارات الطبيعية التي تتبلور عندما تتطلب تقنيات الإنتاج أن يكون هناك منتج وحيد لسلعة معينة (الكهرباء، الماء، الغاز، السكك الحديدية والتليفونات الثابتة)؛ وثالثها ، حالة عدالة التوزيع بين المواطنين (خصوصاً تكلفة توصيل الخدمات الأساسية للذين يقطنون في أماكن نائية).

وبعد، على الرغم من إمكانية إبطال الدعوة لخصخصة المشروعات العامة على نفس الأسس التي أُقيمت عليها، يلاحظ المؤلف أن هنالك العديد من المشاكل التطبيقية المحيطة بعملية تنفيذ برامج الخصخصة، التي تشتمل على تحدّيات تتعلق "بتحديد المشروعات العامة التي يتوجّب بيعها"، و"تحديد السعر الملائم للمشروع الذي يُراد بيعه"، و "تحديد حجم برنامج الخصخصة وأوقات التنفيذ"، و "تحديد الجهة الملائمة لشراء المشروع العام"، و "تجنب شبهات الفساد الكبير"، و "تأسيس جهاز فعّال للتنظيم فيما بعد بيع مشروعات الاحتكارات الطبيعية".

على أساس تحليله التاريخي والنظري والتطبيقي، يخلص المؤلف إلى أنه ينبغي على الدول النامية عدم التخلص من المشروعات العامة التي تنتمي إلى قطاعات الاحتكارات الطبيعية، والصناعات التي تتطلب استثمارات كبيرة وتتصف بالمخاطر المرتفعة، والقطاعات التي توفر خدمات أساسية للمواطنين، إلا إذا كان لدى الحكومة مقدرات عالية في مجال زيادة الإيرادات الضريبية وفي مجال إحكام مراقبة ومتابعة والتحكم في المشروعات العامة بعد تخصيصها . كذلك يلاحظ المؤلف أنه بالإمكان تحسين أداء المشروعات العامة دون اللجوء إلى الخصخصة من خلال مراجعة أهدافها وإعادة تحديد أولوياتها، ومن خلال تعريضها للمنافسة.

هل من الخطأ استلاف الأفكار؟

يتناول الفصل السادس قضية حماية الملكية الفكرية (بمعنى حماية براءات الاختراع، وحقوق الطبع، والعلامات التجارية المسجلة)، ويبادر ليلاحظ أن عدداً محدوداً من الشركات عابرة الجنسيات التي تعمل في مجالات صناعة الأدوية وبرامج الحاسبات الآلية وصناعة الترقية هي التي شكلت الأجندة الدولية حول حقوق الملكية الفكرية خلال العقود الثلاثة الماضية.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن المنتجات الجديدة والمبتكرة لمثل هذه الصناعات عادةً ما يسهل نسخها ومحاكاتها في إطار ما يعرف بالقرصنة الفكرية، وذلك خلافاً لتقنيات إنتاجية أخرى يصعب السطو عليها . هذا وقد توجت جهود مثل هذه الشركات في "تدابير حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة" في إطار منظمة التجارة الدولية. وترتب على هذه التدابير توسع في المدى، وإطالة للزمن، وتعميق للحماية الفكرية بطريقة غير

مسبوقة، الأمر الذي سيصعب على الدول النامية الحصول على التقنيات والمعرفة المستجدة التي تحتاجها لإحداث عملية التنمية.

ومثلها في ذلك مثل بقية المجالات، فقد مارست الدول المتقدمة المعاصرة في سابق أزمانها كل أنواع القرصنة التقنية بما في ذلك إغراء العمال الأجانب للهجرة بخبرتهم التقنية ، والتحايل على براءات الاختراع المسجلة بواسطة الأجانب، وتقييد العلامات التجارية المسجلة، والاعتداء على حقوق الطبع.

ويخلص المؤلف إلى أن القضية المحورية تتلخص في الموازنة ما بين "تشجيع الأفراد لإنتاج معرفة جديدة وبين الحاجة إلى التأكد من أن تكلفة الاحتكار لا تزيد عن العائد من المعرفة الجديدة التي تمّ إنتاجها. ولتحقيق هذا التوازن، فإن هناك حاجة لتحقيق درجة حماية حقوق الملكية الفكرية السائدة حالياً عن طريق تقصير مدة الحماية الممنوحة، وزيادة سقف التأصيل والابتكار المطلوب، وتسهيل عملية الترخيص الإجباري والاستيراد الموازي" (ص143).

ما هي حدود الحرص التمويلي ؟

في الفصل السابع يتناول المؤلف الوصفة التقليدية التي يوصي بها السومريون الأشرار، ممثلين بصندوق النقد الدولي، في ما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي والتثبيت المالي. وفي هذا الإطار، فإن المدرسة الليبرالية الاقتصادية الجديدة تعتبر أن "التضخم هو العدوّ الأول" في ما يتعلق بتحقيق معدّلات نمو إقتصادي يعتدّ بها. ولتحقيق معدّلات تضخم منخفضة يوصي بأن يكون هناك انضباط نقدي بمعنى ألاّ يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود بكمية تفوق احتياجات دعم النمو الحقيقي في الاقتصاد من جانب، وأن يكون هناك حرص تمويلي بحيث تمتنع الحكومات عن الصرف فوق إمكانياتها من جانب آخر" (ص 148).

يلاحظ المؤلف في هذا الصدد أن معدّلات التضخم المرتفعة للغاية يمكن أن تضرّ بعملية النمو الاقتصادي، إلاّ أن هناك من الشواهد ما يوضح بأن معدّلات متوسطة للتضخم (حتى 40 في المائة) سنوياً " ليست ضارة فقط بالنمو الاقتصادي، وإنما ربما كانت متوافقة مع نمو إقتصادي متسارع وزيادة في عدد الوظائف. ويمكننا القول أن الاقتصاد الديناميكي لابدّ له من إفراز درجة ما من التضخم. فالأسعار تتغير عندما تحدث تحولات في الاقتصاد" (ص 151).

وينبه المؤلف إلى أن السومريين الأشرار، يمثلهم صندوق النقد الدولي، يفرضون على الدول النامية اتباع سياسات نقدية متشدّدة عندما تواجه هذه الدول ركوداً إقتصادياً (زيادة أسعار الفائدة لمستويات غير معقولة وسخيفة في بعض الأحيان، وتحقيق توازن داخلي في الموازنة العامة). إلاّ أن الدول المتقدمة ذاتها عادةً ما تتبع السياسات النقيضة عندما تواجه ركوداً اقتصادياً. ويلخص المؤلف هذا الموقف من السياسات بأنه ينطوي على توصية مؤداها "الكينزية للدول الغنية والنقدية للدول النامية" في إشارة للسياسات التوسعية للطلب الإجمالي التي قال بها الاقتصادي الإنجليزي الأشهر جون مايناردكينز وللسياسات الانكماشية النقدية التي جاء بها الاقتصادي الأمريكي المشهور ميلتون فريدمان.

كيف يمكن التعامل مع الفساد وغياب الديموقراطية ؟

يبدأ الفصل الثامن بعقد مقارنة سريعة بين زائير (جمهورية الكنغو الديموقراطية حالياً) في عهد رئيسها السابق موبوتو ، وإندونيسيا في عهد رئيسها السابق سوهارتو. ويلاحظ المؤلف أن هناك تقديرات توضح سرقة كل من الرئيسين بحوالي 5 مليار و 15 مليار دولار على التوالي خلال فترة 32 سنة، كما يلاحظ أنه في حين انخفض الدخل الحقيقي للفرد في زائير بحوالي ثلاثة أضعاف، إزداد الدخل الحقيقي للفرد في إندونيسيا بما يفوق ثلاثة أضعاف !

توضح هذه المقارنات وهي حجة السومريين الأشرار، التي أصبح لها رنين طاغ في أوساط المهتمين بالتنمية، والتي تقول بأن الفساد يمثل أحد أهم العقبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية[2].ذا وقد تبنى البنك الدولي ، تحت رئاسة بول ولفويتر ، هذا المقترح وأعلن حرباً على الفساد في الدول النامية على اعتبار أنها جهداً مكملاً لحربه المعلنة على الفقر. هذا وقد استخدمت هذه الحجة بواسطة الدول المتقدمة لفرض مزيد من الشروط على تقديم العون التنموي للدول النامية، ولتفسير فشل السياسات الاقتصادية التي فرضتها على هذه الدول منذ بداية عقد ثمانينات القرن الماضي.

وعلى الرغم من أن الفساد ظاهرة عادةً ما تدعو للاستهجان، إلاّ أن علاقتها السببية مع التنمية غير واضحة المعالم. كما أنها ظاهرة ليست بالجديدة، فقد تطورت الدول المتقدمة المعاصرة على الرغم من أن حياتها العامة كانت تتسم بدرجات مرتفعة للغاية من الفساد. من جانب آخر، فإنه ليست هناك من علاقة سببية واضحة المعالم بين التنمية والفساد إلاّ أن رأي المؤلف يتلخص في أنه من المتوقع أن تؤدي التنمية إلى تسهيل عملية الإقلال من الفساد كظاهرة مجتمعية.

بالإضافة للفساد، فقد اشتملت أجندة سياسات المدرسة الليبرالية الجديدة على الديموقراطية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ودور آلية الأسواق الحرة في تعضيد هذه العلاقة. ويلاحظ المؤلف تهافت هذه الحجة أيضاً بغض النظر عن نجاعة آلية الأسواق الحرة في إحداث التنمية.

ويمكن تلخيص أهم ملاحظات المؤلف في هذا الصدد على النحو التالي :

1. أن هناك تضارب أساسي بين الديموقراطية وآلية السوق، إذ أن الديموقراطية تستند على مبدأ "صوت واحد للفرد الواحد"، بينما تستند آلية السوق على مبدأ "صوت واحد للدولار الواحد" (ص 172). ويوضح التاريخ أن الدول المتقدمة حالياً بدأت بأنظمة إنتخابية على أساس آلية السوق.

2. لقد أدّت السياسات التي روّجت لها المدرسة الليبرالية الجديدة، وفرضتها على الدول النامية، إلى سيادة مبدأ "صوت واحد للدولار الواحد"، وفي ضوء (أ) أعلاه يعني ذلك أن التوجه نحو الديمقراطية في الدول النامية قد تمّ إضعافه من جراء هذه السياسات .

3. يطلب دعاة عقيدة الليبرالية الاقتصادية الجديدة أن تُمارس اللعبة الديموقراطية تحت ظل إقتصاد منزوع من السياسة ، بمعنى نزع عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية من يد الحكومة (المنتخبة) وإعطائها لمؤسسات مستقلة يديرها مدراء غير منتخبين (كالبنك المركزي المستقل، وإدارة مستقلة للإيرادات) . كذلك، يطلب من الحكومات المنتخبة توقيع الاتفاقيات الدولية التي تحدّ من حرية حركتها في صياغة السياسات الاقتصادية.

ملاحظات ختامية

هذا كتاب تجدر قراءته بواسطة كل الذين يعملون في مجال التنمية. ويحق للمؤلف أن يفخر بالجهد البحثي الذي بذله في إعداده. فمن خلال المنهج الذي اعتمده (وهو خليط من النظرية الاقتصادية، والتاريخ الاقتصادي، والشواهد التطبيقية المعاصرة) أضاف المؤلف حُججاً قوية تدعم موقف الاقتصاديين التنمويين، خصوصاً من الدول النامية، الذين ما فتأوا يقولون بعدم ملاءمة السياسات الاقتصادية التي ظلت تُفرض على دولهم منذ بداية ثمانينات القرن الماضي .

وعلى الرغم من أن أشهر الذين قاموا بتزكية الكتاب على الغلاف الخارجي بمن فيهم جوزيف ستيجليتز الحائز على جائزة نوبل، ولاري إليوت، المحرر الاقتصادي لجريدة الغارديان البريطانية، ومارتن ولف، المحرر الاقتصادي في جريدة الفاينانشال تايمز) قد وصفوا أهميته على أنه كتاب حول "العولمة"، إلاّ أن القراءة المتأنية لمحتويات الكتاب توضح أنه كتاب حول كيفية إحداث التنمية في الدول النامية خصوصاً في ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي يمكن اتباعها لتحقيق ذلك.

وتتمثل الأطروحة الأساسية للكتاب في أن السياسات المطلوبة لإحداث التنمية، التي تقع على الطرف النقيض لسياسات المدرسة الليبرالية الجديدة، كان قد تمّ اتباعها بواسطة الدول المتقدمة اليوم في سابق أزمانها، وأن هذه الدول المتقدمة قد سلكت سلوكاً شريراً بإصرارها على فرض سياسات "وفاق واشنطن على الدول النامية".

ولعلّ التحفظ الوحيد الذي يمكن أن يُثار حول أهمية هذه المساهمة المعمقة هو التفاؤل حول إمكانية التأثير الإيجابي على معتنقي مذهب الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحملهم على تغيير معتقداتهم في ما يتعلق بكفاءة عمل آلية الأسواق في كل مكان وزمان، دولاً كانوا أو مؤسسات دولية أو اقتصاديين مهنيين، وهو الأمر الذي تناوله المؤلف في المشهد الختامي للكتاب. مثل هذا التفاؤل ليس مبرراً في ظل ملاحظة أن الهيمنة على عملية اتخاذ القرارات التنموية على مستوى العالم بواسطة الدول المتقدمة الديموقراطية لا تُتيح مجالاً لسماع تفاصيل الأفكار التنموية التي تأتي من مواطني الدول النامية حتى لو كانوا أساتذة في أعرق الجامعات الغربية. وحتى عندما تتغير المعتقدات ، وبعد فترة زمنية طويلة نسبياً، عادةً ما تستند عملية التغيير على نتائج بحثية يتم الحصول عليها تحت إشراف الأطراف المهيمنة ، ربما لحجب "الشرف" عن الباحثين من الدول المتخلفة ، وذلك كما حدث عندما أعلن البنك الدولي على موقعه من الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) في العاشر من أغسطس 2004 على أن "الإقراض لسياسات التنمية" سيحل محل "الإقراض من أجل التكيف الهيكلي" !!

الهوامش

(1) انظر قصة "السامري الصالح" في نسخة "الإنجيل: العهد الجديد"، التي نشرتها جمعية الكتاب المقدس بلبنان، نسخة عام 1995، في "البشارة كما دوّنها لوقا"، (ص 83–136)، تحت "مثل السامري الصالح" (ص 106–107). يُشاع، في ذلك الوقت، عن أهل سامراء انهم قُساة ولا يراعون شعور الآخرين ولا يتورعون عن استغلال حاجة المستضعفين.

(2) عرّف المؤلف الفساد على أنه انتهاك للثقة التي يضعها المواطنين في شاغلي الوظائف العامة في أي مؤسسة : حكومية، أو شركات، أو مؤسسات غير حكومية، او نقابات عمال.

Journal of Development and Economic Policies

Efficiency and Productivity Growth of the Arab Commercial Banking Sector: A Non-Parametric Approach.

Wadad Saad
Chawki El Moussawi

Business Expectations for a Common Currency in the Arabian Gulf

Emilie Rutledge

Tourism in Arab Countries: Its Structure and Competitiveness.

Riadh ben Jelili
Adel Abdel Azim
Hassan Khudr

Competitiveness of the Telecommunications & Information Technology Sector in Arab Countries.

Mustafa Babiker

Meeting Overview:

" Inflation in Kuwait: The Need for Promoting Liberalization and Enhancing Competition ".

Saleh Al-Asfour

Book Review:

"Bad Samaritans: Rich Nations, Poor Policies and the Threat to the Developing World".

Ali Abdel Gadir Ali

(ISSN - 1561 - 0411)

Volume 10 - No. 1
January 2008

Objectives:

- Broadening vision and knowledge among decision-makers, practitioners and researchers in the Arab countries about major development and economic policy issues in the region , in light of recent developments at the domestic, regional, and international levels.
- Provide a forum for intellectual interaction among all parties concerned with Arab economies and societies.

Notes for Contributors:

1. Three copies of the manuscript should be submitted to the Editor.
2. The Journal will consider only original work not published elsewhere and not used to obtain an academic degree.
3. Manuscripts should not exceed 30 pages, including references, tables and graphs, for research articles and 10 pages for book reviews and reports, typed on 8.5 x 11 inch paper, one-sided, double-spaced, and with margins of 1.5 inch on all four sides.
4. Contributions should be as concise as possible and accessible to policy-makers and practitioners.
5. Manuscripts should be submitted along with an abstract not exceeding 100 words written in English and Arabic.
6. Authors should provide their name, affiliation, address, telephone, fax, and e-mail (if available) on a separate page.
7. In case of more than one author, all correspondence will be addressed to the first-named author.
8. References should be placed at the end of the document and include only publications cited in the text. References should be listed as follows :

   Krueger, A.O. (1992), Economic Policy Reform in Developing Countries, Blackwell, Oxford.
9. Footnotes are to be placed at the bottom of the relevant pages and numbered consecutively.
10. Tables and graphs should be documented and presented along explanatory headings and sources.
11. Manuscripts sent to the Journal will not be returned.
12. Authors are strongly encouraged to submit manuscripts to the Journal's Electronic Mail: jodep@api.org.kw, written in Microsoft Word or any recent word processor.
13. Electronically submitted will be acknowledged by immediate reply manuscripts.
14. All contributions to the journal are subject to refereeing. Authors will be notified about the results of the refereeing within two weeks of the receipt of correspondence from all referees.
15. All published works are the property of the Journal. As such, any publication of these works elsewhere is not permitted without the written consent of the Journal.
16. The opinions expressed in the Journal are those of the authors and do not necessarily reflect the views of the Journal nor the Arab Planning Institute's.

Journal of Development and Economic Policies

Published by the Arab Planning Institute

Volume 10 - No. 1 – January 2008

Bi-annual refereed Journal concerned with issues of Development and Economic Policies in the Arab countries

Editor
Essa Al-Ghazali

Co-Editor
Ali Abdel Gadir Ali

Managing Editor
Saleh Al-Asfour

Advisory Board

Hazem El-Beblawi
Samir Al-Makdisi
Abdellateef Al-Hamad
Sulayman Al-Qudsi
Abdulla Al-Quwaiz
Mohamad Khauja
Mustapha Nabli

Editorial Board

Ahmad AL-Kawaz
Belkacem Laabas
Riadh ben Jelili
Weshah Razzak
Ibrahim El-Badawi
Touhami Abdelkhalek
Abderazaq Al-Faris
Yousef Jawad

Correspondence should be addressed to :

The Editor - Journal of Development and Economic Policies
The Arab Planning Institute, P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait
Tel (965) 4843130 - 4844061 Fax (965) 4842935
E-mail: jodep@api.org.kw

Subscriptions :

Arab Countries	1Year	2 Years	3 Years
Individuals	US$ 15	US$ 25	US$ 40
Institutions	US$ 25	US$ 45	US$ 70
Other Countries	**1Year**	**2 Years**	**3 Years**
Individuals	US$ 25	US$ 45	US$ 70
Institutions	US$ 40	US$ 75	US$ 115

Price per copy in Kuwait : KD. 1.5

Address :

Journal of Development & Economic Policies
The Arab Planning Institute
P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait
Tel (965) - 4844061- 4843130 Fax (965) 4842935
E-mail: jodep@api.org.kw

English Content

Efficiency and Productivity Growth of the Arab Commercial Banking Sector: A Non-Parametric Approach.

Wadad Saad
Chawki El Moussawi 5

Business Expectations for a Common Currency in the Arabian Gulf.

Emilie Rutledge 37

Efficiency and Productivity Growth of the Arab Commercial Banking Sector: A Non-Parametric Approach

Wadad Saad
Chawki El Moussawi

Efficiency and Productivity Growth of the Arab Commercial Banking Sector: A Non-Parametric Approach

Wadad Saad*
Chawki El Moussawi**

Abstract

The last 25 years have seen significant structural change in the Arab financial market. New policies based on financial liberalization and restructuring were implemented with the main objective of fostering competitiveness and enhancing the efficiency and productivity of the banking sector. Using a non-parametric approach, a DEA-type Malmquist Index, which consists of applying the data envelopment analysis (DEA) to obtain DEA Malmquist Index, this paper investigated the impact of these reforms on the development of the performance and productivity of commercial banks operating in 11 Arab countries over the period 1994-2004. The Malmquist Index was divided into pure technical change, technological change, and efficiency scale change to investigate the sources of productivity changes, if any. The majority of banking sectors involved in this study have maintained or improved their efficiency measures. It should be noted that these improvements are mainly due to positive technological changes and innovations. The scale efficiency measures do not show any significant influence on these improvements. However, results show a decline in the total factor productivity (TPF) over the study period in all countries. A regression of efficiency scores on some environmental and managerial factors was used to investigate the determinants of Arab banking sector efficiency.

الكفاءة والإنتاجية في القطاع المصرفي التجاري العربي

وداد سعد
شوقي الموسوي

ملخص

شهدت السنوات الـ 25 الماضية تغييراً هيكلياً كبيراً في الأسواق المالية العربية، حيث تم وضع سياسات جديدة مرتكزة على تحرير القطاع المالي وإعادة هيكليته وذلك بهدف تعزيز القدرة التنافسية وزيادة الكفاءة والإنتاجية في القطاع المصرفي. وبإستخدام المؤشر القياسي malmquist، الذي يرتكز في تطبيقه على (Data Envelopment Analysis)، يعمل هذا البحث على دراسة تاثير هذه الاصلاحات على تطوير الاداء والإنتاجية في المصارف التجارية العاملة في 11 بلداً عربياً على مدى الفترة الواقعة بين عامي 1994 و 2004. لقد تم تقسيم مؤشر malmquist إلى كل من التغيير التقني البحت والتغيير التكنولوجي والتغيير في كفاءة الحجم وذلك من اجل التحقق من مصادر التغيرات الإنتاجية، إن وجدت. غالبية القطاعات المصرفية المشمولة في هذه الدراسة قد حافظت او حسنت من كفاءتها. وتجدر الإشارة إلى ان هذه التحسينات الإيجابية ترجع أساساً إلى التغيرات التكنولوجية والابتكارات الحديثة. من الملفت ان كفاءة الحجم لا تظهر أي تاثير يذكر على هذه التحسينات. ومع ذلك، فقد اظهرت النتائج انخفاضاً في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على مدى فترة الدراسة في جميع البلدان. واخيراً تم استخدام نموذج قياسي اقتصادي لمعرفة المحددات والعوامل البيئية والإدارية المؤثرة في كفاءة القطاع المصرفي العربي.

* Associate Professor at the Faculty of Economics and Business Administration, Lebanese University, Hadat, Lebanon; e-mail: wsaad@ul.edu.lb or wsaad96@hotmail.com

** Lecturer at the Faculty of Economics and Business Administration, Lebanese University , Hadat, Lebanon; email: chmoussawi@yahoo.com

Introduction

Over the last two decades, Arab countries have taken significant measures to strengthen and develop their financial sectors. Domestic reforms and deregulation have been implemented with a focus on greater dependence on market forces, liberalization of financial services, fostering organization and supervisory frameworks, and enhancing competition to be in line with international financial standards and to meet the demands of globalization.

Until the 1970s, the Arab banking system suffered from many factors that contributed to its weakness such as the monopoly of public sector banks (especially in Egypt, Iraq and Syria), the deterioration of the quality of services, distorted macroeconomic framework mainly reflected in negative real interest rates and chronic balance of payments deficit, intervention of governmental authorities in the allocation of credit, the substantial intervention of central banks in the determination of services charges and tariffs, and administrative inefficiency that manifested its features in the lack of highly skilled personnel and over-staffing.

In the late 1970s, several Arab countries started to adopt new policies towards economic liberalization and reliance on the private sector with an intense focus on greater dependence on market forces. Hence, various reforms were introduced in the banking system such as: (a) giving more autonomy to central banks by providing them the only authority to determine the monetary policy without the intervention of executive or legislative authority and by insuring the stability of the local currency and general price level; (b) introducing competition by granting licenses to new banks both national and foreign; for instance, the number of commercial banks in Egypt has increased from 4 to 50 banks; (c) introducing reforms to public sector accompanied by a process of privatization; (d) implementing deregulation of tariffs and charges; (e) imposing a minimum level of capital to meet the requirement of the changing conditions; and (f) shifting to prudential supervision on commercial banks by implementing several steps including capital adequacy ratios according to the "Basle Accord"[1], liquidity ratios, etc.

Domestic financial institutions have responded positively to changes in financial policies. The banking sector has witnessed sustained growth in its overall activity since the beginning of the 1990s in line with the reforms and deregulation. They have accommodated modern developments in the financial

sector, enhanced capitalization, introduced new products and services, applied new technologies, developed their frameworks and ventured into new financial businesses.

It is worth indicating at this point that 100 Arab banks were included in the Banker's List of the Top 1000 International Banks as of July 2004 in terms of tier-1 capital(2). These included 9 Bahraini banks, 16 Egyptian banks, 18 Emirate banks, 4 Jordanian banks, 7 Kuwaiti banks, 10 Lebanese banks, 5 Omani banks, 10 Saudi Arabian banks, 6 Qatari banks, 7 Tunisian banks, 5 Moroccan banks, 2 Libyan banks, and 1 Syrian bank.

As a reflection of the various reforms and deregulation, the Arab banking sector should foster its efficiency and accelerate its development. Therefore, in light of the implemented reforms, there is a need to examine the development of the efficiency and productivity of the Arab banking sector, assess the effectiveness of the implemented financial measures and inspect whether these measures serve to increase competition and enhance the drive for better performance. Moreover, it is important to study the determinants of efficiency since they are extremely useful for policymakers to implement, if needed, appropriate regulatory environment.

In this paper, the focus lies on commercial banks pertaining to 11 Arab countries which were chosen for their data availability. The objective of this paper is to investigate and compare their productivity growth during the deregulation and reform period from 1994 to 2005. This study uses a non-parametric approach, a DEA-type Malmquist Index, which consists of applying the data envelopment analysis (DEA) to obtain Malmquist Index. Productivity growth has also been decomposed into technological change, or change in best practice, and efficiency change to reveal the qualitative productivity improvements. In this paper, the determinants of efficiency of Arab commercial banks are also investigated using second stage regressions.

Literature Review

The last two decades have witnessed revolutionary changes in the financial institutions all over the world. This phenomenon was translated into a considerable number of theoretical and empirical studies that focused on the impact of deregulation, privatization, and globalization, among others, on the efficiency and productivity of financial institutions.

Although policymakers believe that improving the efficiency and performance of financial institutions is better implemented through regulatory reforms aimed at increasing bank competition on price, product, services, and territorial rivalry (Smith, 1997), the empirical evidence on the effect of such initiatives has been mixed. This phenomenon may be attributed to the use of different approaches to estimate the best practice frontiers - parametric or non-parametric approaches - or to the approach adopted to define input and output variables (e.g. production, intermediation approaches, etc.).

Among the studies that focus on a single country, a number of studies that have explored the effects of deregulation and liberalization on a specific banking sector may be referred to. Some of these studies found that banks experienced productivity growth in a more liberal environment. The empirical research of Berg, Forsund, and Jansen (1992) is one of the initial studies that have introduced the Malmquist Index to measure the productivity in the banking industry. They focused their study on the Norwegian banking system over the period 1980-1989. They found that productivity increased when deregulation took place. The same results were found in other countries such as in Korea (Gilbert and Wilson, 1998); Taiwan (Chen, Liou, and Wu, 2004); India (Bhattacharya et al., 1997); Spain (Grifell-Tatje and Lovell, 1996).

In some cases, deregulation has a negative impact on the productivity of the banking industry. For instance, Wheelock and Wilson (1999) examined the productivity change for all US banks during the period 1984-1993. They found that a decrease in productivity over this period. Another study on US securities industry between 1980 and 2000 (Elyasiani and Mekdian, 1995) indicated significant and substantial productivity gains and declines in managerial efficiency. Humphrey and Pulley (1997) examined Turkish banking efficiency before and after liberalization and found that liberalization programs were followed by an observable decline in efficiency. Moreover, a study on the effect of deregulation on the performance of Spanish savings banks (Grifell-Tatje and Lovell, 1997; Kumbhakar et al., 2001) also showed declining levels of output along with a significantly high rate of technical progress. However, this decline in technical efficiency was accompanied by an increasing trend in productivity growth. On the other hand, it was found that in Tunisia (Cook et al., 2000) and in Turkey (Yildirim, 2002), liberalization and deregulation do not effect efficiency.

Similarly, a number of studies have focused on a group of countries to investigate their productivity growth over a period of time. The results of these

studies are spread between finding positive or negative effects on the productivity of the banking sectors. For instance, the study of Williams (2001) on European saving banks reported that deregulation resulted in an increase in productivity of these banks over the period 1990-1998. Casu and Molyneux (2003) investigated the efficiency and productivity of European banking systems and discovered an improvement of these measures over the period 1993-1997. Many other European studies have addressed this issue and found a positive impact on productivity such as those of Maudos et al. (2002), Altumbus et al. (2004), and Casu, Girardone, and Molyneux (2004). However, several studies showed a decline in the productivity the banking sectors such as that of Lozano-Vivas, Pastor, and Pastor (2002) who examined the efficiency in ten European countries.

Some studies showed inter-country productivity differences such as that of Bikker (2001) who studied the productivity of a sample of European countries and concluded that some countries showed an improvement in their banking system productivity, whereas others demonstrated a decline in the productivity of their banks.

Methodology

Two methods are applied in this study: Data Envelopment Analysis (DEA) and the Malmquist productivity change index. These procedures are commonly used techniques to measure the efficiency and the productivity change of firms. The second-stage regressions were also used to investigate the determinants of efficiency in Arab commercial banks.

Data Envelopment Analysis

According to Farrell (1957), efficiency is defined as the actual productivity of a firm in relation to its maximum-potential productivity. The latter, which is also called "best practice" is materialized by the production frontier. Hence, efficiency measurement implies measuring the distance to this frontier. There are two techniques to quantify the production frontier: (a) a parametric approach, through stochastic analysis or (b) a non-parametric approach through Data Envelopment Analysis, DEA, which is a procedure pioneered by Charnes et al. (1978) and extended by Banker et al. (1984).

In order to construct the non-parametric frontier which could be used as a benchmark for efficiency measures, it is assumed that there are K inputs an M

outputs for each of N banks and for each period of time t = 1,…, T. The column vectors $x_{i,t} \in R^{K}_{+}$ and $y_{i,t} \in R^{M}_{+}$ represent the inputs and outputs of bank i at time t. The K × N input matrix, X_t, and the M × N output matrix, Y_t, represent the data for all N banks at time t.

An input-oriented DEA model is defined as follows:

$$\begin{aligned} &Min_{\theta,\lambda}\ \theta \\ &S.t.\quad X_t\lambda - \theta x_{i,t} \le 0 \\ &\qquad\quad Y_t\lambda \ge y_{i,t} \\ &\qquad\quad \lambda \ge 0 \end{aligned} \qquad \text{(Model 1)}$$

Where θ is a scalar that represents the technical efficiency score (TE_i) for the i-th firm at time t and λ is an N × 1 vector of constants. The obtained value of θ is bounded by zero and unity ($0 \le \theta \le 1$), with a value of 1 indicating a point on the frontier and hence technically efficient firm. The set of efficient banks constitute the production frontier over the data. Efficiency measures are then calculated relative to this frontier. Firms with efficiency scores less than 1 are considered to be technically inefficient. For each year t the linear programming Model 1 must be solved N times, once for each firm in the sample. Hence, a value of θ is obtained for each firm.

Malmquist Index of Productivity Growth

To estimate the productivity change for Arab commercial banking sectors, the DEA Malmquist Index(3) was used. The Malmquist Index was originally introduced in the theory of consumer by Malmquist (1953). It consists of a ratio between two proportional scaling factors or distance functions. It identifies productivity differences between two firms or one firm over two-time periods. Shephard (1953, 1970) provided a theoretical base for the Malmquist productivity index. Caves, Christensen and Diewert (1982) were the pioneers in developing and presenting it as theoretical index by using distance functions in productivity analysis. They proposed two types of productivity, namely: output-based and input-based indices.

To illustrate the measurement of Malmquist Index and its decomposition, consider the production possibility set which is defined by $S_t=\{(x_t,y_t)/x_t$ can produce y_t at time t}. The technology at period t is expressed by the input requirement set $L_t(y_t)$ as follows:

$$L_t(y_t) = \{x_t / (x_t, y_t) \in S_t\} \quad t = 1,\ldots,T. \tag{1}$$

This set provides all the feasible input vectors, $x_{i,t} \in R^K_+$, that can produce the output vector, $y_{i,t} \in R^M_+$. Defining $G^t_i(x_t,y_t)$ as the input-oriented Farrell measure, and $d^t_i(x_t, y_t)$ as Shephard's input-oriented distance function at period t with constant returns to scale, results in the following:

- $G_i^t(x_t, y_t) = min\{\theta / (\theta x_t, y_t) \in L_t(y_t)\}$, , which measures the minimum possible expansion of x_t, given y_t,
- $d_i^t(x_t, y_t) = max\{\theta / (x_t / \theta, y_t) \in L_t(y_t)\}$, which estimates the maximum possible contraction of x_t, given y_t. Alternatively, the input distance function can be written as the reciprocal to Farrell's (1957) measure of technical efficiency.

$$d_i^t(x_t, y_t) = \left(min\{\theta / (\theta x_t, y_t) \in L_t(y_t)\}\right)^{-1} \tag{2}$$

Technical efficiency TE is therefore defined as: $TE = \dfrac{1}{d_i^t(x_t, y_t)}$ or $\left(d_i^t(x_t, y_t)\right)^{-1} = TE$

Taking t as the base period, the input-oriented Malmquist Index proposed by Caves et al. (1982) can be defined as:

$$M_i^{t,t+1}(x_t, y_t, x_{t+1}, y_{t+1}) = \left[\frac{d_i^t(x_{t+1}, y_{t+1})}{d_i^t(x_t, y_t)}\right] \tag{3}$$

Similarly, taking (t+1) as the base period, the input-oriented Malmquist Index can be defined as:

$$M_i^{t+1,t}(x_t, y_t, x_{t+1}, y_{t+1}) = \left[\frac{d_i^{t+1}(x_{t+1}, y_{t+1})}{d_i^{t+1}(x_t, y_t)}\right] \tag{4}$$

A graphical presentation of these distances is illustrated in Figure 1 which depicts constant returns to scale frontiers F_t(CRS) and F_{t+1}(CRS) relative to periods t and (t + 1) and involves a single input and a single output. Let points α and β represent a bank A in periods t and t + 1, respectively. In each period, this bank is technically inefficient since it is operating below the efficient frontier for that period. Thus, Equations 3 and 4 may be expressed in terms of input distances on the x-axes in Figure 1 as follows:

$$M_i^{t,t+1} = \frac{y_{t+1}\beta / y_{t+1}c}{y_t\alpha / y_t g} \quad \text{and} \quad M_i^{t+1,t} = \frac{y_{t+1}\beta / y_{t+1}a}{y_t\alpha / y_t e} \tag{5}$$

Färe et al. (1990 and 1992) defined Malmquist productivity index as a geometric mean of the two Malmquist indices (Equations 4 and 5) that are suggested by Caves et al. (op cit.). These indices are expressed in distance functions and equivalent to the reciprocal to Farrell's (1957) measures of technical efficiency. Färe et al. (1994) developed empirical models to calculate the Malmquist index using Farrell's (op cit.) deficiency indicators.

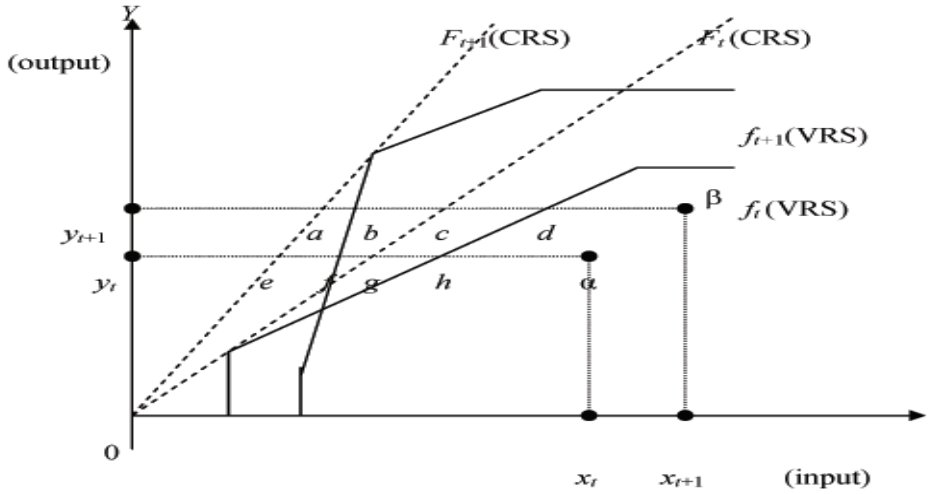

Figure 1. Measurement of the Malmquist productivity index.

Thus, the input-oriented Malmquist productivity change index M_i between period t and period (t + 1) may be defined using distance functions representing the four combinations of adjacent time periods:

$$M_i(x_t, y_t, x_{t+1}, y_{t+1}) = \left[\frac{d_i^t(x_{t+1}, y_{t+1})}{d_i^t(x_t, y_t)} \times \frac{d_i^{t+1}(x_{t+1}, y_{t+1})}{d_i^{t+1}(x_t, y_t)} \right]^{1/2} \qquad (6)$$

$$= \quad M_{i1} \quad \times \quad M_{i2}$$

where M_{i1} represents the Malmquist Index evaluated with respect to F_t(CRS) frontier and M_{i2} is the Malmquist Index that is calculated relative to F_{t+1}(CRS). All other variables are as previously defined. Therefore, M_i may take a value greater than, equal to, or less than 1 depending on whether the bank i experiences productivity growth, stagnation, or productivity decline. Equation 6 is written, in terms of input distances on the x-axes in Figure 1 as:

$$M_i^{t,t+1} = \left[\frac{y_{t+1}\beta / y_{t+1}c}{y_t\alpha / y_t g} \times \frac{y_{t+1}\beta / y_{t+1}a}{y_t\alpha / y_t e} \right]^{1/2} \qquad (7)$$

To determine the source of productivity change, Färe et al. (1992) decomposed this productivity index into two components: the technical efficiency change and the technological change. Thus, the Malmquist total factor productivity index (TFP) is written as:

$$M_i(x_t, y_t, x_{t+1}, y_{t+1}) = \left[\frac{d_i^{t+1}(x_{t+1}, y_{t+1})}{d_i^t(x_t, y_t)}\right] \times \left[\frac{d_i^t(x_{t+1}, y_{t+1})}{d_i^{t+1}(x_{t+1}, y_{t+1})} \times \frac{d_i^t(x_t, y_t)}{d_i^{t+1}(x_t, y_t)}\right]^{1/2} \quad (8)$$
$$= \quad TEC_i \quad \times \quad TC_i$$

where TEC_i is the technical efficiency change that measures how close is the bank i gets to the efficient frontier (catching up effect) and TC_i represents the technological change and indicates how much the production frontier shifts (innovation or shocks). The first (TEC_i) component could be greater than, equal to, or less than 1 if the bank is becoming closer, unchanging, or moving away from the production frontier. Similarly, the second components (TC_i) may take a value greater than, equal to, less than 1 the technological best practice is getting better, unchanged, or worsening, respectively. Equation 8 is written, in terms of input distances on the x-axes in Figure 1, as:

$$M_i(x_t, y_t, x_{t+1}, y_{t+1}) = \left[\frac{y_{t+1}\beta / y_{t+1}a}{y_t\alpha / y_t g}\right] \times \left[\frac{y_{t+1}\beta / y_{t+1}c}{y_{t+1}\beta / y_{t+1}a} \times \frac{y_t\alpha / y_t g}{y_t\alpha / y_t e}\right]^{1/2} \quad (9)$$
$$= \quad TEC_i \quad \times \quad TC_i$$

Technical efficiency change= $$TEC = \frac{y_{t+1}a / y_{t+1}\beta}{y_t g / y_t \alpha} \quad (10)$$

Technical efficiency change= $$TC = \left[\frac{y_{t+1}\beta / y_{t+1}c}{y_{t+1}\beta / y_{t+1}a} \times \frac{y_t\alpha / y_t g}{y_t\alpha / y_t e}\right]^{1/2} \quad (11)$$

All the previous calculations are done under the assumption constant returns to scale (CRS). Färe et al. (1994) relaxed the (CRS) assumption and adopted the variable returns to scale (VRS) in order to decompose the (CRS) efficiency change index in Equation 10 into its pure technical efficiency change (PTE_i) and scale efficiency change (SEC_i) components. The latter captures changes in deviation between the VRS and CRS technologies. The efficient frontiers under the (VRS) assumptions for the t and (t + 1) periods are f_t(VRS) and f_{t+1}(VRS) in Figure 1.

The generalized form of the Malmquist productivity index or the

Malmquist TFP may be written as follows:

$$M_i(x_t, y_t, x_{t+1}, y_{t+1}) = \left[\frac{d_{i,V}^{t+1}(x_{t+1}, y_{t+1})}{d_{i,V}^{t}(x_t, y_t)}\right] \times \left[\frac{d_{i,C}^{t}(x_{t+1}, y_{t+1})}{d_{i,C}^{t+1}(x_{t+1}, y_{t+1})} \times \frac{d_{i,C}^{t}(x_t, y_t)}{d_{i,C}^{t+1}(x_t, y_t)}\right]^{1/2} \quad (12)$$

$$\times \left[\frac{d_{i,C}^{t+1}(x_{t+1}, y_{t+1}) / d_{i,V}^{t+1}(x_{t+1}, y_{t+1})}{d_{i,C}^{t}(x_t, y_t) / d_{i,V}^{t}(x_t, y_t)}\right]$$

where the first factor in Equation 13 represents the pure technical efficiency change, $PTEC_i$, the second factor is the technological change, TC_i, and the third factor represents the scale change, SEC_i. The subscripts C and V in Equation 13 indicate that distance functions are measured under CRS and VRS assumptions respectively. If SEC_i is equal to, less than 1, the bank is operating at the optimal of suboptimal scale, respectively. Figure 1 illustrates these concepts. Hence, Equation 12 is written, in terms of input distances on the x-axes, as:

$$M_i(x_t, y_t, x_{t+1}, y_{t+1}) = \left[\frac{y_{t+1}\beta / y_{t+1}b}{y_t\alpha / y_t h}\right] \times \left[\frac{y_{t+1}\beta / y_{t+1}c}{y_{t+1}\beta / y_{t+1}a} \times \frac{y_t\alpha / y_t g}{y_t\alpha / y_t e}\right]^{1/2} \quad (13)$$

$$\times \left[\frac{(y_{t+1}\beta / y_{t+1}a) / (y_{t+1}\beta / y_{t+1}b)}{(y_t\alpha / y_t g) / (y_t\alpha / y_t h)}\right]$$

Under the CRS assumption, the calculations of the Malmquist productivity index and its components involve solving four different functions, which are the reciprocal to the Farrell (1957) technical efficiency measures. The DEA technique is used to assess the frontier functions, upon which the radial measures of bank efficiency is evaluated.

Thus, under the CRS assumption, four distance functions must be calculated. For each bank, in order to measure the productivity change between two periods t and (t + 1). For the i-th bank theses models are written as follows:

- Efficiency of bank in period t + 1

$$\begin{aligned} Min_{\phi,\lambda} \quad & \theta = \left[D_i^{t+1}(x_{t+1}, y_{t+1})\right]^{-1} \\ S.t. \quad & X_{t+1}\lambda - \theta x_{i,t+1} \le 0 \\ & Y_{t+1}\lambda \ge y_{i,t+1} \\ & \lambda \ge 0 \end{aligned} \quad \text{(Model 2)}$$

where θ represents the relative efficiency of a bank i in period t + 1 compared to the period t + 1 frontier.

- Efficiency of bank in period t

$$\begin{aligned} Min_{k,\lambda} \quad & \theta = \left[D_i^t(x_t, y_t)\right]^{-1} \\ S.t. \quad & X_t\lambda - \theta x_{i,t} \le 0 \\ & Y_t\lambda \ge y_{i,t} \\ & \lambda \ge 0 \end{aligned} \qquad \text{(Model 3)}$$

where θ represents the relative efficiency of a bank i in period t compared to the period t frontier.

- Efficiency of a bank i in t period relative to the t + 1 period

$$\begin{aligned} Min_{k,\lambda} \quad & \theta = \left[D_i^{t+1}(x_t, y_t)\right]^{-1} \\ S.t. \quad & X_{t+1}\lambda - \theta x_{i,t} \le 0 \\ & Y_{t+1}\lambda \ge y_{i,t} \\ & \lambda \ge 0 \end{aligned} \qquad \text{(Model 4)}$$

where θ represents the relative efficiency of a bank i in period t compared to the period t + 1 frontier.

- Efficiency in of a bank i in t + 1 period relative to the t period

$$\begin{aligned} Min_{\theta,\lambda} \quad & \theta = \left[D_i^t(x_{t+1}, y_{t+1})\right]^{-1} \\ S.t. \quad & X_t\lambda - \theta x_{i,t+1} \le 0 \\ & Y_t\lambda \ge y_{i,t+1} \\ & \lambda \ge 0 \end{aligned} \qquad \text{(Model 5)}$$

where θ represents the relative efficiency of a bank i in period t + 1 compared to the period t frontier.

This approach provides constant returns to scale technical efficiency. To get variable returns to scale the constraint: $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j = 1$ is added

The addition of this constraint to the models allows the computation of the two distance functions relative to each bank under the VRS assumption.

It is important to note that in the above linear programming models (LP), where production points are compared to best practice frontiers from different

time periods, the θ parameter is not necessary to be less than or equal to one, as it must be when computing Farrell input-based technical efficiencies. The data points could lie above the production frontier. This may occur in Model 4 when a production point from period (t + 1) is to a frontier from an earlier period t. If technical progress is observed than a value of $\theta > 1$ is possible. This may also occur in Model 5 if technical regress is observed, but this is less likely to happen.

Second-Stage Regressions

To further investigate whether the regulatory policies and liberalization or the environmental conditions improved the efficiency of Arab commercial banks and to understand what managers can do to increase the efficiency of their banks, a two-stage procedure was employed based on studies done by Berger et al. (1993), Allen and Rai (1996), and Mester (1993). This procedure consists of obtaining the efficiency scores for banks for each year in the sample period derived from the DEA calculations (first stage), and then regressing the resultant scores on a set of relevant variables (second stage) that describes the economic environmental factors and managerial factors being examined. The model used may be written as follows:

$$ET = \beta_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i X_i + \varepsilon \qquad (14)$$

Where ET is the technical efficiency of banks, X_i is the vector of explanatory variables, and ε is the error term.

The internal determinants are from accounting documents of the bank, such as the profit and loss account, balance sheet and off-balance sheet. They may be classified as managerial or microeconomic variables. On the other hand, external conditions reflect the economic environment (financial and legal environment) that is likely to affect the performance of banks.

Data Description and Variable Definitions

A key assumption in Data Analysis Development is that banks examined have to be relatively homogenous, provide similar services and use similar resources. For this reason, the authors concentrated on 125 commercial banks pertaining to 11 Arab countries during the period 1994-2004. The data consist of annual observations and obtained from financial statements of banks and from

the Fitch-IBCA Ltd Bankscope CD Rom. Arab countries included in this study and the number of commercial banks considered in each country is presented in Table 1.

Table 1. Number of Observed Commercial Banks in each Arab Country

Country	Lebanon	Saudi Arabia	Qatar	Kuwait	Jordan	AEU	Tunisia	Bahrain	Oman	Morocco	Egypt
Number of banks	38	9	4	6	8	14	8	6	5	7	20

However, numbers of commercial banks in these Arab countries exceed the number of banks used in this study. This is because the authors were constrained by the availability of data over the whole period from 1994 to 2004. As a result, sample usable data for 125 commercial banks that cover a period of 11 years were used.

The definition of input and output variables in banking modeling behavior is a controversial issue (Berger and Humphrey (1997). The main disagreement focuses on whether deposits should be considered as inputs or outputs. However, two main approaches that guide the choice of input and output variables are found in the banking literature: (a) the production approach, and (b) the intermediation approach (see Athanassoupoulus, 1997; and Cinca, et al., 2002). The production approach treats banks as producers of fee based services to customers using various resources. Thus, according to this approach, deposits and loans are considered as outputs in the model (Zenios, et al., 1999; and Drake, 2001). In the contrast, under the intermediation approach, banks are considered as financial intermediaries that collect funds in the form of deposits and other loanable funds and lend them out as loans or other assets earning an income. Therefore, the values of the various interest bearing assets on the balance-sheet are defined as outputs and deposits and borrowed funds, capital and labor are considered as inputs (Miller and Athanasios, 1996; Drake, 2001).

However, there is no consensus on the specification of bank outputs and no approach can be considered as superior to others. In this study, the analysis is carried out using the intermediation approach. Consequently, the output variables are defined as: total earning assets (TEA), other earning asset (OEA), and off balance sheet activities (OBS); whereas the input variables are defined as: deposits (DEP), personal expenses (PEX), and fixed assets (FAS). The three inputs and three outputs are expressed as monetary variables, in millions of dollars.

Table 2 presents a summary of descriptive statistics for outputs and inputs across the commercial banks of each country and each year. Sample means, maximums, minimums, standard deviations, and coefficients of variation for

each Arab country are reported over the period 1994-2004. Table 2 presents the results for variability, measured as standard deviation and coefficient of variation. Despite a slight decrease in the coefficient of variation (σ/m), it may be noted that the dispersion (σ) of the data is relatively constant over the considered period. Besides, this dispersion is relatively homogenous among the different variables. In fact, the coefficient of variation, established for each input and each output , remains in a narrow interval: [0.16, 1.14] for Lebanon; [0.62, 1.04] for Kuwait; [0.46, 1.77] for Qatar; [0.5, 1.77] for Bahrain; [0.31, 0.69] for Oman; [0.24, 1.03] for Saudi Arabia; [0.31, 1.10] for Egypt; [0.18, 0.50] for Tunisia; [0.44, 0.92] for Morocco; [1.04; 1.84] for Jordan; and [0.12, 0.93] for UAE.

Table 2. Descriptive Statistics for Input and Output Variables

		Total Earning Asset		Deposit		Off Balance Sheet		Other Earning Asset		Fixed Asset		Personnel Expenses	
		1994	2004	1994	2004	1994	2004	1994	2004	1994	2004	1994	2004
Lebanon	Max	2275913	16120464	2073092	13621134	223454	8321109	1881406	13993142	53799	603965	20752	136156
	Min	1184668	7082174	1055669	6161165	152359	941030	810465	5243368	18684	152704	11257	50842
	Mean	1720290	12148021	1539858	10327400	195287	3072549	1210386	9834885	33254	325423	15744	82849
	σ	461971	4230262	416414	3700654	31179	3511683	467712	3867792	17050	211875	4166	36963
	σ/m	0.27	0.35	0.27	0.36	0.16	1.14	0.39	0.39	0.51	0.65	0.26	0.45
Kuwait	Max	12797548	18117408	7384713	15822192	2920498	5297251	8685859	8803868	138944	138785	67973	116729
	Min	2633613	5635562	1666333	4361384	451819	582287	1976210	2335596	24657	21378	13661	24432
	Mean	4899041	7982242	3094096	6748501	938125	2379878	3704574	3729442	69195	63963	27045	46545
	σ	3928609	4987741	2148664	4493630	977086	1707924	2502194	2500544	44059	40157	20267	34823
	σ/m	0.80	0.62	0.69	0.67	1.04	0.72	0.68	0.67	0.64	0.63	0.75	0.75
Qatar	Max	4165659	9912940	2102610	8727280	6577582	7858516	1458077	2607885	17198	145165	31126	50604
	Min	343462	1136566	314368	910357	131071	588764	104643	739643	4478	7500	4203	8187
	Mean	1466889	4314107	890282	3662205	1797101	2785481	524719	1557432	11566	66985	12802	27390
	σ	1807726	3850476	821143	3459469	3188471	3405536	627669	775331	5294	62663	12418	17510
	σ/m	1.23	0.89	0.92	0.94	1.77	1.22	1.20	0.50	0.46	0.94	0.97	0.64
Bahrain	Max	18238000	18678900	16100000	10814500	26040000	8960000	7813000	13392600	433000	143000	231000	121000
	Min	523138	3614894	448138	3046543	238298	655851	186436	1581117	6649	17800	5851	35372
	Mean	6954777	11083174	6227582	7624411	7135730	3303413	3179101	7076579	121200	64458	69669	73118
	σ	8101332	6683089	7154873	3797421	12629101	3843967	3513522	5006492	208134	54899	107856	39180
	σ/m	1.16	0.60	1.15	0.50	1.77	1.16	1.11	0.71	1.72	0.85	1.55	0.54
Oman	Max	758388	4621847	706632	3474642	340442	880104	189857	1164369	24707	30949	15605	67100
	Min	254616	1303251	206762	1109493	154486	240832	49415	246034	2341	9103	7282	17425
	Mean	579844	2358388	533810	1898700	248440	575878	133680	597269	13199	20221	11509	35371
	σ	225144	1523875	225525	1067077	77665	303584	67365	400722	9154	9196	3530	21829
	σ/m	0.39	0.65	0.42	0.56	0.31	0.53	0.50	0.67	0.69	0.45	0.31	0.62

Table 2. Continuation

		Total Earning Asset		Deposit		Off Balance Sheet		Other Earning Asset		Fixed Asset		Personnel Expenses	
		1994	2004	1994	2004	1994	2004	1994	2004	1994	2004	1994	2004
Saudi Arabia	Max	16518798	32518719	16037731	30100480	26208090	5741629	8142323	16596635	888171	386782	216636	287076
	Min	7482403	14681789	7206115	14989720	5555434	2493191	4517730	7912016	95140	102109	93218	151909
	Mean	12024166	22446002	11362424	20740527	15407510	4820227	6666435	11482150	359860	251449	138418	216322
	σ	3815938	7722125	3685773	6816440	8458539	1555502	1631041	3719005	368955	131818	54880	56295
	σ/m	0.32	0.34	0.32	0.33	0.55	0.32	0.24	0.32	1.03	0.52	0.40	0.26
Egypt	Max	11840118	20317194	10327729	18531123	7309735	14095704	6330678	10808753	705015	78580	1077286	1178000
	Min	5086431	4503530	4240413	5472770	1108850	639267	3135988	2269794	4130	11018	10619	371847
	Mean	8417552	10537691	7561136	10935661	2757818	4320132	4832625	5356278	194322	48802	645929	717831
	σ	3414343	6934421	3181737	6190086	3036202	6525470	1515278	3805612	341579	29546	480362	394375
	σ/m	0.41	0.66	0.42	0.57	1.10	1.51	0.31	0.71	1.76	0.61	0.74	0.55
Tunisia	Max	2449758	3241788	1843220	2389528	1557910	1724446	250202	797232	40254	83625	30165	62615
	Min	885795	2332416	453692	1579040	713176	1109638	145884	375938	18866	26513	10997	33767
	Mean	1453567	2814220	1171484	2133838	1127604	1454623	193503	567367	29485	51922	23305	52130
	σ	706448	431169	581588	374845	351791	294780	51467	174481	9408	24757	8502	13178
	σ/m	0.49	0.15	0.50	0.18	0.31	0.20	0.27	0.31	0.32	0.48	0.36	0.25
Morocco	Max	4833419	10840211	4626111	11287197	2643232	3384013	3372070	6253575	205835	546601	76727	162600
	Min	926035	3250046	822961	3456466	460489	973284	335528	808973	30504	103423	21836	49649
	Mean	2532147	7993715	2462822	8216843	1122835	1642481	1338143	3633563	93082	267895	43102	113736
	σ	1739251	3517851	1740807	3692989	1028565	1164977	1397258	2232781	78312	195565	25983	50132
	σ/m	0.69	0.44	0.71	0.45	0.92	0.71	1.04	0.61	0.84	0.73	0.60	0.44
Jordan	Max	9220000	25179400	11923600	22884900	6146000	9189700	4111600	14405200	94700	259000	118500	269900
	Min	407275	848096	401997	1205360	117974	87447	135806	369817	8417	25106	8274	21862
	Mean	2877825	7795414	3501014	7212445	1637035	2891924	1279434	4521998	33804	102444	38006	88279
	σ	4246818	11626303	5625144	10472149	3006001	4230516	1896652	6619082	41085	106120	53805	121221
	σ/m	1.48	1.49	1.61	1.45	1.84	1.46	1.48	1.46	1.22	1.04	1.42	1.37
UAE	Max	7177036	13941076	5796595	12574296	5788859	13502819	4988586	5627992	29147	110306	42354	91110
	Min	3255680	9736992	1928385	7023091	553827	1952076	1511387	2055031	21711	48795	22684	53070
	Mean	4853644	10911845	3784555	9474527	3163219	5716297	2636462	3533792	26137	78291	35522	70905
	σ	1910124	2027551	1763880	2305282	2642291	5306616	1617910	1736212	3165	31040	9087	17282
	σ/m	0.39	0.19	0.47	0.24	0.84	0.93	0.61	0.49	0.12	0.40	0.26	0.24

Results

Efficiency and Productivity Results

To demonstrate the time-varying efficiency in each Arab banking sector during a period of deregulation and liberalization, DEA methodology was used on panel data pertaining to each country separately. Table 3 provides the results of productivity (TFP) and efficiency measures (TE) of banks from 11 Arab countries for each year over the period 1994 to 2004 together with the decomposition into pure technical efficiency (PTEC), technological efficiency (TEC), and scale efficiency (SEC). The software used to estimates these measures is DEAP developed by Coelli (1996).

It is observed that efficiency has not been uniform in all countries. While almost all countries have maintained or increased their technological level and their level of technical efficiency, it is not the same for their level of scale efficiency.

As to productivity measures, there are two directions to construct the Malmquist Index for a panel data set namely the adjacent and the fixed-based periods. The former consists of calculating the Malmquist Index for each period, e.g. for adjacent periods t + 1, t; for adjacent periods t + 2, t + 1, and so on. In the latter, the Malmquist Index is calculated for all periods to a relative fixed base period. In this study, the adjacent time periods were adopted.

The results show a decline in the total factor productivity (TPF) over the study period in all countries. the average scores of the TPF indicates that the Kuwaiti banking sector is the most productive throughout the period, followed by the Moroccan, Bahraini Omani banking sector with a score of productivity higher than 7%. A second group composed of Saudi Arabian, Tunisian and Emirati banking sectors has a score of productivity between 3% and 4%. The third group of banking systems (Lebanese and Egyptian) has experienced a poor score of productivity between 0% and 1.5%. Finally, it may be noted that the Jordanian banking sector has seen a sharp decline in its total factor productivity compared to other Arab banking systems. A possible explanation of this loss in productivity is that the introduction of new technologies necessitates, in certain countries, an adaptation period to the new technology that is characterized by a reduction in productivity before having a positive impact on it (Dietsch, Ferrier and Weill, 1998).

The change in the productivity of Arab banks could be decomposed into a variation related to the integration of technological progress, a variation linked to the pure technical change, a change linked to the scale efficiency, and a variation linked to technical efficiency. The index of technological progress is not neutral and has an influence on the change in productivity - with the same level of input, the bank can produce more output. Indeed, the introduction of technological progress changes the form of the production function.

This was the case of the Moroccan banking institutions. The Moroccan banks have become more productive, and therefore, harvested the fruits of their investments in new technology - an improvement of 8.7% recorded over the period for this sector which is far greater than the scores registered by other countries. Tunisia ranks second with a score of technological progress variation of 1%. For other banking systems, productivity changes related to technological changes ranged from 0.3% for Lebanon, 0% for Bahrain, Qatar and the Emirates and -1% for Jordan, Saudi Arabia, Oman and Egypt, whose banks are behind their Arab peers.

The proper use of technology in a bank is reflected in the level of output. However, producing a certain level of output may be seen as inefficient if it necessitates a too big quantity of input, which is considered as waste in resources. Results show that most of Arab banking systems have recorded an improvement in their technical efficiency. The results also reveal that the average value of efficiency is quite high, around [0.78; 0.94], which means that the inefficiency lies in average around [22%; 6%]. With a score of 0.94 of the technical efficiency, Qatar and Jordan lie in second place behind Lebanon and Bahrain to record the highest score for technical efficiency (0.94). The Lebanese and Bahraini banks could then improve their productive efficiency of 6%. By comparison, the results show that Emirati banks present the lowest level of technical efficiency (0.78).

Thus, the Arab banking sectors may be classified into three groups. The first group comprises Lebanon, Bahrain and Qatar, whose scoring efficiency is greater than 93%. The second group consists of Jordan, Egypt, Kuwait, and Morocco whose efficiency scores lie between 89% and 92%. The latter group includes successively the rest of the sample whose efficiency scores vary between 78% and 86%. These discrepancies are due to the quality of management of the physical flow or the financial transactions. These sectors are technically efficient because they better master the technical aspects of the banking production and therefore manage to offer maximum services with a minimum of resources.

As to scale efficiency, a value for this index greater than unity indicates that a change in the bank's scale of production impacts positively the productivity change. A positive contribution to productivity results from expansion under increasing returns to scale or contraction of production under decreasing returns to scale. A change in the scale of production contributes to a decline in productivity change if it is away from the direction of the technically optimal scale. Finally, when the value of the scale index = 1, the firm does not profit (endure) from scale economies (diseconomies) as when constant returns to scale prevail over the input range ($x_{i,t}$, $x_{i,t+1}$). Thus, it is quite likely that while the evaluated firm gets closer to the base period optimal scale, this latter optimum also moves, rendering such attempt to improve its scale performance futile.

It may be seen that the average scale efficiency change is the lowest (0.99) in Egypt. However, SEC of other banking sectors are equal to 1 indicating constant returns to scale. This does not necessarily imply that Arab banks are operating at their optimal scale. It is possible that these banks exploit likewise their inputs within the framework of their actual scales. Alternatively, if optimal scale moves, the productivity differential due to an inefficient scale ($x_{i,t}$, $y_{i,t}$) with regard to the highest productivity at optimal scale is the same in both periods and there is no change in scale efficiency.

The results in Table 4 indicate that the share of scale efficiency in explaining the productivity is very low. Lebanon is in the first place, followed by Saudi Arabia, Bahrain, and Qatar (the scale efficiency score is between 0.3% and 0.5%), with an improvement in scale efficiency of 0.6%. However, Emerati and Egyptian banks have a score close to 0.1%. Finally, the other sectors have very poor scale inefficiency scores, around 1%. If the size effect is not apparent as having a significant impact on the productivity and efficiency of banks, it cannot be concluded that the size reached by the Arab Banks is such that there is no possible economies of scale. The lack of size effect in this area does not mean that the banks are at their optimum size. It simply means that, on average, banks (with almost the same efficiency) operate in the same manner the production opportunities offered by their current size. It is therefore possible that Arab banks are really in a situation of increasing returns of scale (i.e., inadequate size) that does not enable them to exploit all of economies of scale or the decreasing returns to scale. In other words, a portion of their inefficiency comes most likely from an inadequate size.

Table 3. Developments in Means of TE, TC, SEC, and TFP in Arab Countries, 1994-2004

		1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	*Mean
LEBANON	TE	0.94	0.92	0.93	0.94	0.94	0.93	0.93	0.96	0.95	0.96	0.97	0.94
	TEC	-	1.12	1.088	1.014	1.006	1.048	1.023	0.771	0.984	1.008	1.037	1.005
	PTEC		0.981	1.012	1.011	1.004	0.982	1.005	1.032	0.993	1.002	1.014	1.003
	SEC	-	1.071	1.058	0.977	1.01	0.984	0.97	1.067	0.984	0.989	0.96	1.006
	TFP	-	1.176	1.165	1.001	1.02	1.013	0.997	0.849	0.961	0.998	1.01	1.015
KUWAIT	TE	0.95	0.95	0.92	0.93	0.91	0.93	0.92	0.96	0.98	0.98	1.00	0.90
	TEC	-	1.481	1.219	1.112	1.055	1.052	1.101	1.08	1.066	1.039	1.093	1.124
	PTEC		1	1	0.985	1.015	1	1	1	1	0.972	0.99	0.996
	SEC	-	0.999	0.976	1.021	0.996	1	0.975	0.99	1.002	1.004	1.005	0.997
	TFP	-	1.48	1.19	1.118	1.067	1.052	1.073	1.069	1.068	1.014	1.087	1.116
QATAR	TE	0.88	0.91	0.95	0.90	0.93	0.83	0.89	0.92	1.00	0.98	1.00	0.93
	TEC	-	1.28	1.076	0.941	1.163	0.832	0.986	1.013	1.119	0.931	0.803	1.005
	PTEC	-	1	1	0.995	0.955	1.014	1.024	1	1.013	0.986	1.014	1
	SEC	-	0.984	1.016	1.036	0.981	1.019	1	1	1	1	0.999	1.003
	TFP	-	1.259	1.093	0.971	1.09	0.86	1.01	1.013	1.134	0.919	0.813	1.008
BAHRAIN	TE	0.94	0.91	0.92	0.93	0.94	0.92	0.93	0.92	0.94	0.98	0.99	0.94
	TEC	-	1.113	1.036	1.122	1.009	1.08	0.96	1.153	1.081	1.108	1.027	1.067
	PTEC	-	1	1	0.995	1.003	0.993	1.002	1	1.006	0.999	1.005	1
	SEC	-	1.027	1.004	0.995	1.006	0.993	1.012	0.995	1.015	0.991	1	1.004
	TFP	-	1.143	1.04	1.111	1.018	1.065	0.974	1.147	1.103	1.097	1.033	1.072
OMAN	TE	0.73	0.69	0.76	0.83	0.86	0.93	0.95	0.91	0.92	0.91	0.94	0.86
	TEC	-	1.207	1.111	0.999	1.2	1.095	1.091	1.012	1.05	1.074	0.943	1.075
	PTEC	-	1	1	1	1	1	1	1	0.982	0.984	0.975	0.994
	SEC	-	1.009	1.037	1.021	1	0.994	0.999	0.957	1.035	0.982	0.983	1.001
	TFP	-	1.217	1.153	1.02	1.2	1.089	1.09	0.968	1.067	1.037	0.904	1.07
SAUDI ARABIA	TE	0.78	0.77	0.75	0.78	0.81	0.83	0.83	0.86	0.90	0.94	0.98	0.84
	TEC	-	1.102	0.942	1.088	1.089	0.971	1.241	0.841	1.065	1.112	1.013	1.041
	PTEC	-	0.979	1.003	0.974	0.994	1.007	1.026	1.016	0.985	0.994	1.003	0.998
	SEC	-	0.991	0.978	1.019	1	1.006	1.01	1.01	1.035	0.977	1.02	1.005
	TFP	-	1.07	0.924	1.08	1.082	0.984	1.287	0.863	1.085	1.08	1.037	1.044
EGYPT	TE	0.88	0.89	0.88	0.89	0.92	0.94	0.92	0.92	0.91	0.88	0.93	0.91
	TEC	-	0.931	0.993	1.02	1.051	1.062	1.017	1.004	1.014	0.968	1.002	1.006
	PTEC	-	1.016	1.01	0.992	0.993	0.994	0.998	1.001	0.989	0.984	0.982	0.996
	SEC	-	1.031	0.984	1.024	0.998	0.989	0.986	0.987	0.982	1.003	1.001	0.998
	TFP	-	0.976	0.987	1.036	1.042	1.043	1.001	0.992	0.985	0.955	0.985	1
TUNISIA	TE	0.80	0.79	0.82	0.83	0.73	0.70	0.76	0.80	0.83	0.86	0.94	0.80
	TEC	-	1.152	1.126	1.17	0.84	1.119	0.895	1.111	0.977	1.04	0.931	1.03
	PTEC	-	1.028	1.072	1.002	1.014	1.023	1.007	0.985	1.001	0.982	0.988	1.01
	SEC	-	1.002	0.966	0.991	0.972	0.853	1.153	0.998	1.018	0.963	1.065	0.996
	TFP	-	1.187	1.166	1.163	0.828	0.977	1.039	1.092	0.995	0.984	0.98	1.035

Table 3. Continuation

		1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	*Mean
MOROCCO	TE	0.86	0.81	0.83	0.84	0.88	0.90	0.88	0.90	0.93	0.95	1.00	0.89
	TEC	-	1.285	1.293	1.146	1.169	1.131	0.914	0.991	0.991	0.997	1.022	1.087
	PTEC	-	1	1	1	1	1	0.998	0.992	1.004	0.998	1.006	1
	SEC	-	0.982	0.95	1.005	1.031	0.967	1.009	1.033	1	0.996	0.986	0.996
	TFP	-	1.262	1.227	1.152	1.206	1.093	0.921	1.015	0.995	0.991	1.014	1.082
JORDAN	TE	0.91	0.92	0.93	0.93	0.96	0.90	0.90	0.90	0.90	0.90	0.90	0.92
	TEC	-	1.185	1.04	0.76	1.025	0.917	1.066	1.114	0.896	1.11	0.963	1
	PTEC	-	0.983	1.019	0.998	1.011	0.999	0.999	0.983	1.017	0.999	1.003	1.001
	SEC	-	1.005	1.034	0.988	1.003	0.98	0.917	1.063	1.044	0.993	0.953	0.997
	TFP	-	1.171	1.096	0.75	1.039	0.898	0.976	1.164	0.951	1.101	0.92	0.998
UAE	TE	0.76	0.72	0.71	0.68	0.73	0.81	0.81	0.78	0.78	0.85	0.91	0.78
	TEC	-	1.087	1.014	0.937	1.125	1.24	1.019	0.966	0.934	1.008	1.029	1.032
	PTEC	-	0.989	1.048	0.997	0.994	0.975	1.045	0.957	0.974	1.056	0.97	1
	SEC	-	0.995	0.993	1.041	1.005	0.968	0.972	1.021	1.021	0.991	1.007	1.001
	TFP	-	1.069	1.055	0.973	1.124	1.169	1.035	0.944	0.929	1.056	1.005	1.033

*All the means calculated in this table are geometric means. Technical Efficiency = TE; Technological Change = TC; Scale Efficiency Change = SEC; and Total Factor Productivity of Malmquist Index = TFP.
N.B. It may be noted that maximum DEA technical scores are not necessarily 1 - which can be viewed as surprising results as DEA determines a linear frontier on the top of the observations. This is simply the result of the fact that scores are average efficiency scores by country for the period of the study.

In conclusion, the average scores of the productive performance conceal a chaotic evolution of the various components of the productivity of Arab banks. In fact, the average change in productivity reflects deterioration in the productivity of Arab banks over the period 1994-2004. This shift in productivity has been accompanied by a drop of pure technical efficiency, a decrease of technological progress, a decrease of efficiency of scale, on one hand, and by improving technical efficiency on the other hand.

This empirical validation of an inverse relationship between productivity and efficiency requires broadening the scope of the study to identify some factors explaining the productive performance of Arab banks. To this end, a statistical adjustment by ordinary least squares (OLS) was used with the efficiency score as a dependent variable. The explanatory variables of the model are supposed to be factors beyond the control of managers.

Determinants of Bank Efficiency: Second-Stage Regression Results

To examine the determinants of commercial banks efficiency in each country, a linear econometric model and was used and the ordinary least squares method was applied was used to estimate it. Two types of factors were used as explanatory variables in this model: (a) Environmental factors that are exogenous to management of the bank and fall in the economic, legal, and regulatory environment; and (b) Factors pertaining exclusively to managerial strategy of the bank, that production factors did not capture in the estimation of the technological frontier. These factors help explaining the managerial behavior at all levels of the production process.

There is a large number of variables that may be included in the model. For convenience, the choice was restricted to the following six variables:

- Economic growth rate (GDP),
- Capital adequacy ratio measured by the ratio of shareholders' equity and net income to total deposit and non deposit funds (CAP).
- Assets taken as the logarithm of the total assets (LnASSET). This variable is used to measure the bank size,
- Credit risk is proxied by the ratio of provisions for doubtful debts to total loan (RISK)[4],
- Total cost is represented by the ratio of the sum of the financial and non-financial costs to assets (COST), and
- Return on assets is calculated as the ratio of net profit to total assets (ROA).

Using the software EVIEWS, the technical efficiency was regressed on the six explanatory variables for each sector of the 11 Arab banking sectors. The estimations of these equations are presented in Table 4.

Table 4 shows that the relationship between efficiency and the size of the banks is positive in 7 samples. This indicates that larger banks have more opportunity to make profits by reducing prices. Hence, this includes the ability of large banks to use more efficient technology with less cost and their ability to hire more specialized staff for more profitable activities and to provide better quality output.

As to the relationship with capital adequacy, it seems to be significant in 7 samples. However, this link cannot identify homogenous behavior in all countries - it is either positive (Lebanon, Saudi Arabia, Morocco, Tunisia, AUE,

Egypt, and Oman) or negative (Bahrain, Kuwait, and Qatar). This asymmetry may be explained by the requirement to maintain a certain ratio between the amount of equity and the risks inherent in the operations undertaken. According to Basel guidelines and European directives, this ratio should be maintained at 8%. The positive correlation between efficiency and this ratio indicates that these banks have a strong risk aversion, while the negative correlation indicates that these banks are largely involved in activities at risk.

The explanation of the efficiency by economic growth rate seems to be insignificant in 9 out of 11 samples. Credit risk seems to be an important determinant of the efficiency in Tunisia, the Emirates, Egypt, Kuwait, Jordan and Saudi Arabia. These results show that the banks with low risk portfolios are likely to be less efficient.

Finally, the significantly positive coefficient of the ROA in many countries reflects another important relationship between profitability and efficiency. Therefore, higher profitable banks have higher efficiency. By contrast, the coefficient of the ratio of total cost to total assets is significantly negative for only six samples. In theory, a good cost efficiency, which reflects a good organization of production, should correspond to good profitability. Therefore, good profitability should lead to the same result. In addition, efficiency and profitability should be positively correlated, good cost control is an important determinant of a good price policy and banking margins. These results are consistent with the theory, to the extent that the banks that operate with high costs are less profitable and less efficient.

Table 4. Regression Estimations Relative to 11 Arab Banking Sectors

	C	CAP	COST	GDP	LnASSET	RISK	ROA	R^2
Lebanon	0.7881 (0.31)	0.0099 (0.52)	0.0006 *(1.65)	0.0018 ***(5.02)	0.0110 ***(6.02)	0.0276 (1.51)	0.0276 (0.17)	0.69
Kuwait	3.0929 ***(2.77)	-0.0794 ***(-2.67)	-2.5192 ***(-3.77)	-0.0006 (-0.53)	-0.1368 **(-1.96)	0.9205 **(4.51)	2.9747 *(1.79)	0.44
Qatar	1.3402 ***(2.81)	-0.4934 **(1.99)	-1.0103 **(-1.97)	0.0016 (0.90)	-0.0219 (-0.68)	0.0136 (0.09)	0.5800 (0.84)	0.42
Bahrain	1.0209 ***(12.89)	-0.2102 *(-1.93)	-1.83E-08 **(-1.97)	0.0005 (0.25)	-0.0038 (-0.74)	0.0567 (1.56)	0.2201 *(1.74)	0.70
Oman	-1.9946 ***(-6.05)	2.8374 ***(7.28)	0.9649 (1.05)	0.0002 (0.07)	0.1720 ***(8.37)	0.2324 (1.22)	2.0114 *(1.87)	0.77
Saudi Arabia	-1.4507 **(-2.39)	0.4836 (1.14)	-2.2657 ***(-3.66)	0.0020 (1.24)	0.1468 ***(3.94)	0.5772 ***(2.79)	-1.4029 (-1.03)	0.81
Egypt	0.1586 (1.11)	0.3908 ***(4.54)	-1.06E-07 ***(-4.93)	-0.0025 (-1.11)	0.0422 ***(3.99)	0.2683 ***(5.57)	0.6757 **(2.29)	0.75
Tunisia	-2.9563 ***(-4.05)	0.5522 *(1.80)	1.0595 (0.96)	-0.0020 (-0.70)	0.2539 ***(5.40)	5.0850 **(2.35)	6.2358 ***(2.96)	0.82
Morocco	-0.4309 (1.36)	1.1143 (1.34)	1.4E-07 (0.83)	0.0010 (0.65)	0.0768 ***(3.34)	0.1060 (1.36)	-3.4675 (-1.47)	0.68
Jordan	-0.1486 (-0.58)	0.0908 (1.53)	0.2165 (0.91)	0.0037 (1.02)	0.0730 ***(4.19)	0.2584 ***(2.83)	0.4073 (1.22)	0.59
UAE	0.2903 (0.73)	0.9821 ***(3.93)	-1.6545 ***(-5.51)	0.0008 **(2.21)	0.0146 (0.60)	0.3447 ***(3.69)	1.2598 **(2.10)	0.90

N.B. Numbers in parentheses are t-tests. * represents 10% level of significance; ** represents 5% level of significance; and *** represents 1% level of significance.

Conclusion

For more than two decades Arab countries have undertaken liberalization policies and structural reforms to improve the performance and competitive viability of banking sectors.

This paper aimed to study the source of productivity and efficiency developments in commercial banking sectors pertaining to 11 Arab countries. Using a non-parametric Malmquist Index approach, the initial changes in the productivity and efficiency of these banks were investigated in an era of financial liberalization and deregulation. The country-level information is reported for the 11 Arab banking sectors over the period 1994-2004.

The results of this study show that deregulation and financial liberalization have not had a beneficial effect on the productive performance of Arab banks. Indeed, the evolution of their productivity is primarily affected by technological progress, pure technological change, and scale efficiency of and not because of their technical efficiency, that is, their organizational and managerial performance.

Furthermore, the factors that may influence efficiency have been identified in this study and could aid banks and policymakers in establishing suitable strategies. It was observed that the large banks have higher efficiency and banks with low risk portfolios are less efficient.

Several other key points should be addressed. Firstly, the results obtained in this paper are sensitive to the selection of the sample. Therefore, these results should be compared with other samples. Secondly, the non - parametric approach used assumes that the data are perfectly measured. Other methods should be used like the bootstrap method to decide whether the estimates of the effectiveness and productivity are significant (Simar and Wilson, 1996). Finally, the authors' approach does not take into account the adverse impact of undesirable outputs and fixed inputs on productive efficiency. The use of a directional function of distance, developed recently by Färe and Grosskopf (2000), Devaney and Weber (2002) and Färe et al. (2004), makes it possible to integrate, for instance, non-performing loans as undesirable outputs banking and capital as fixed input in the production function. This methodology may be used to study the productive efficiency of Arab banks taking into account their preferences for risk, their vulnerability to risk and the impact of banking regulations on these preferences. In other words, the function of directional distance allows obtaining measurements of productive inefficiency (managerial and organizational ones) of banks and controlling the risk preferences for the manager by specifying a direction involving an increase in good outputs and reducing the bad outputs in the production process according to the different scenarios attitude to risk and with taking into account the capital of the bank.

All in all, it may be concluded that reforms and deregulations did not help to enhance the productivity of Arab banking sectors and managers did not take advantage of innovations and new technologies.

This study gives further insight regarding the relative productivity of Arab banking sectors. It allows comparing themselves to competitors, identifying the best, endeavoring to learn from them, adjusting the other's plans of development so as to apply them for their own improvement.

Footnotes

(1) Associate Professor at the Faculty of Economics and Business Administration, Lebanese University, Hadat, Lebanon; e-mail: wsaad@ul.edu.lb or wsaad96@hotmail.com

(2) Lecturer at the Faculty of Economics and Business Administration, Lebanese University , Hadat, Lebanon; email: chmoussawi@yahoo.com

(3) Purpose of the original 1988 Basle accord was twofold. Firstly, it aimed at creating a "level playing field" among banks by raising capital ratios, which were generally perceived as too low in many countries; and secondly, it also aimed at promoting financial stability by adopting a relatively simple approach to credit risk with the potential to distort incentives for bank risk-taking. The guidelines of the Basle Accord were originally adopted by central banking authorities from 12 developed countries (all G-10 countries plus Luxembourg and Switzerland) in July, 1988. Implementation started in 1989 and was completed four years later in 1993.

(4) The Banker: "Arab banks set to smash profits record again", November 2005. Available at: www.thebanker.com

(5) For more details, see Forsund, Lovell and Schmidt (1980) and Lovell (1993).

(6) See Abrams and Huang (1987), Berger and De Young (1997), and Resti (1997)

References

Abrams, B.A. and Huang, C. J. 1987. Predicting bank failures: The role of structure in affecting recent failure experiences in the USA. Applied Economics 19: 1291-1302.

Allen, L. and Rai, A. 1996. Operational efficiency in banking: An international comparison. Journal of Banking and Finance 20: 655-672.

Altunbas, Y., S. Carbo, E.P.M. Gardener and P. Molyneux. 2004. Examining the relationships between capital, risk and efficiency in European banking. Kiel Institute for World Economics, February, 27-28.

Athanassopoulos, A.D. 1997. Service quality and operating efficiency synergies for management control in the provision of financial services: Evidence from Greek bank branches. European Journal of Operational Research 98: 300-313.

Banker, R.D., A. Charnes and W.W. Cooper. 1984. Some models for estimating technical and scale inefficiencies in data envelopment analysis. Management Science 30: 1078–1092.

Bhattacharrya, A., C.A.K.Lovell and P.S. Sahay. 1997. The impact of liberalisation on the productive efficiency of Indian commercial banks. European Journal of Operational Research 98: 332-345.

Berg, S.A., F. Forsund and E. Jansen. 1992. Malmquist indices of productivity during the deregulation of Norwegian banking, 1980-89. Scandinavian Journal of Economics 94: 211-228.

Berger, A. N., F. Forsund, L. Hjalmarsson. and M. Souminen. 1993. Banking efficiency in the Nordic countries. Journal of Banking and Finance 17: 371-388.

_____ and D.B. Humphrey. 1997. Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Directions for Future Research. European Journal of Operational Research 98: 175-212.

_____ and R. DeYoung. 1997. Problem loans and cost efficiency in commercial banks. Journal of Banking and Finance 21, 849-870.

Bikker, J. 2001. Efficiency in the European Banking Industry: An exploratory analysis to rank countries. Cahiers Economiques de Bruxelles 172: 3-28.

Casu, B. and P. Molyneux. 2003. A comparative study of efficiency in European banking. Applied Economics 35: 1865-1876.

_____, C. Girardone and P. Molyneux. 2004. Productivity change in European Banking: A comparison of parametric and non-parametric approaches. Journal of Banking and Finance, 28 (10): 2521-2540.

Caves, D.W., L.R. Christensen and W.E. Diewert. 1982. The economic theory of index numbers and the measurement of input, output and productivity. Econometrica 50: 1393-1413.

Cinca, C.S., C.M. Molinero and F.C. Garcia. 2002. Behind DEA efficiency in financial institutions. Working Paper, University of Zaragoza, mimeo.

Charnes, A., W.W. Cooper and E. Rhodes. 1978 . Measuring the efficiency of decision making units. European Journal of Operational Research 2: 429–444.

Chen, C., C. Liou and Y. Wu. 2004. The performance measurement of local banks in the era of the financial liberalization on Taiwan. Information of Management Sciences 15(4): 89-104.

Coelli, T. 1996. A Data Envelopment Analysis (Computer) Program. Centre for Efficiency and Productivity Analysis. University of New England, Armidale, NSW, 2351. Australia.

Cook, W.D, M. Hababou, and G.S. Roberts. 2000. The effect of financial liberalization on Tunisian banking industry: A non-parametric approach. Working Paper, York University, mimeo.

Devaney, M., and W. Weber. 2002. Small business lending and profit efficiency

in commercial banking. Journal of Financial Service Research 22: 225-246.

Dietsch, M., G. Ferrier, and L. Weill. 1998. Integration and banking performance in the European Union: Productivity, technical efficiency, scale efficiency, cost efficiency, and profit efficiency. Université Robert Schuman, Strasbourg (mimeo).

Drake, L. 2001. Efficiency and productivity change in U.K banking. Applied Financial Economics 11: 557-571.

Elyasiani, E. and S. Mehdian. 1995. The comparative efficiency performance of small and large US commercial banks in the pre-and post deregulation eras. Applied Economics 27: 1069-1070.

Färe, R., S. Grosskopf, S. Yaisawarng, S.K. Li and Z. Zhang. 1990. Productivity growth in Illinois electricity utilities. Resources and Energy 12: 383-398.

_____, _____, B. Lindgren and P. Roos. 1992 . Productivity changes in Swedish pharmacies 1980-89: A nonparametric Malmquist approach. .Journal of Productivity Analysis 3: 85-101.

_____, _____, M. Norris and Z. Zhang. 1994. Productivity growth, technical progress, and efficiency changes in industrialized countries. American Economic Review 84(1): 66-83.

Fare, R. and S. Grosskopf. 2000. Theory and application of directional distance functions. Journal of Productivity Analysis 13: 93-103.

Fare, R., S. Grosskopf, and W. Weber. 2004. The effect of risk-based capital requirements on profit efficiency in banking. Applied Economics 36: 1731-1743.

Farrell, M.J. 1957. The measurement of productive efficiency. Journal of the Royal Statistical Society Series A (General) 120: 253–289.

Forsund, F. R., C. A. Knox Lovell, and Peter Schmidt. 1980. A survey of frontier production functions and of their relationship to efficiency measurement. Journal of Econometrics 13: 5-25.

Gilbert, R.A. and P.W. Wilson. 1998. Effects of deregulation on the productivity of Korean banks. Journal of Economics and Business 50: 133-155.

Grifell-Tatjé, E., and K. Lovell. 1996. Deregulation and productivity decline: The case of Spanish savings banks. European Economic Review 40: 1281 - 1303.

_____ and _____. 1997. The sources of productivity change in Spanish banking. European Journal of Operational Research 98: 364 - 380.

Humphrey, D.B. and L.B. Pulley. 1997. Banks' responses to deregulation: profits,

technology, and efficiency. Journal of Money, Credit and Banking 29: 73–93.

Kumbhakar, S.C., A. Lozano-Vivas, C.A.K. Lovell and I. Hasan. 2001. The effects of deregulation on the performance of financial institutions: the case of Spanish savings banks. Journal of Money, Credit and Banking 33: 101–120.

Lovell. K. 1993. Production frontiers and productive efficiency. In: The Measurement of Productive Efficiency Techniques and Applications. Edited by H. Fried, K. Lovell, and S. Schmidt. New York: Oxford University Press.

Lozano-Vivas, A. J. T. Pastor, and J. M. Pastor. 2002. An efficiency comparison of European banking systems operating under different environmental conditions. Journal of Productivity Analysis 18: 59-77.

Malmquist, S. 1953. Index numbers and indifference curves. Trabajos de Estatistica 4(1): 209-242.

Maudos, J., J. Pastor, F. Perez and J. Quesada. 2002. Cost and profit efficiency in European banks. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money 12 (1): 33-58.

Mester, L.J. 1993. Efficiency in the savings and loan industry, Journal of Banking and Finance 17: 267-286.

Miller S. M. and G.N. Athanasios. 1996. The technical efficiency of large bank production. Journal of Banking and Finance 20: 495-509.

Resti, A. 1997. Evaluating the cost-efficiency of the Italian banking system: What can be learned from the joint application of parametric and nonparametric techniques. Journal of Banking and Finance 21: 221-250.

Shephard, R. W. 1953. Cost and Production Functions. Princeton: Princeton University Press.

_____. 1970, Theory of Cost and Production Functions. Princeton: Princeton University Press.

Sealey, C. and J. Lindley. 1977. Inputs, outputs, and a theory of production and cost at depository financial institutions. Journal of Finance 32: 1251-1266.

Simar, L and P. Wilson. 1996. Estimating and Bootstrapping Malmquist Indices. Discussion Paper, 9660, Centre for Operations Research and Econometrics, Université Catholique de Louvain.

Smith, R.Todd. 1997. Banking Competition and Macroeconomic Performance. Working paper,University of Alberta.

Wheelock, D.C. and P.W. Wilson. 1999. Technical progress, inefficiency and

productivity change in US banking, 1984-1993. Journal of Money, Credit and Banking 31: 213–234.

Williams, J. 2001. Financial deregulation and productivity change in European banking. Revue Bancaire et Financière 8: 470–477.

Yildirim, C. 2002. Evolution of banking efficiency within an unstable macroeconomic environment: The case of Turkish commercial banks. Applied Economics 34: 2289-2301.

Zenios, C.V., A.S. Zenios, K. Agathocleous and A. Soteriou. 1999. Benchmarks of the efficiency of bank branches. Interfaces 29: 37-51.

Business Expectations for a Common Currency in the Arabian Gulf

Emilie Rutledge

Business Expectations for a Common Currency in the Arabian Gulf

Emilie Rutledge

Abstract

This paper presents the results of the first survey designed to ascertain the opinions of businesses regarding the proposed Gulf Cooperation Council Monetary Union (GCC MU). Overall, businesses are in favour of the project and expect it to have a positive impact, but they consider non-monetary factors to be more significant to their future growth. Nevertheless, businesses are not prepared for the single currency. Regional institutions have yet to provide any business-centric information regarding a common GCC currency. The paper contends that if participating governments do not start making policy preparations soon – not the least assisting businesses to prepare – then the existing positive sentiment may erode.

توقعات رجال الأعمال حول العملة الموحّدة في الخليج العربي

إميلي روتليدج

ملخص

تقدم هذه الورقة نتائج لأول دراسة تهدف لمعرفة آراء رجال الأعمال حول وحدة العملة الخليجية المقترحة. تبين نتائج الدراسة أن رجال الاعمال يؤيدون المشروع ويتوقعون منه تأثيراً ايجابياً، ولكنهم يعتبرون ان هناك عوامل غير نقدية لها أهمية لمستقبل النمو. ومع ذلك، فإنهم ليسوا مستعدين لعملة موحدة، نظراً لعدم تزويد المنشآت الاقتصادية في المنطقة بأية معلومات الاقتصادية حول هذه العملة الواحدة. تؤكد هذه الورقة انه إذا لم تبدأ الحكومات المشاركة بإستعدادات مبكره،أقلها مساعدة رجال الأعمال للاستعداد لذلك،فإن المشاعر الإيجابية تجاهها ربما تتآكل.

* Assistant Professor, Economics Department, UAE University, POBox 17775, Al Ain, United Arab Emirates. Email: e.rutledge@uaeu.ac.ae; tel: (971 3) 713 3238; fax: (971 3) 762 4384. The author would like to thank the Gulf Research Center Dubai, in particular Chairman Shiekh Abdulaziz Sager, for the assistance and cooperation in carrying out the GCC-wide business survey. The author would also like to thank Professor Patrick Leblond for his kind assistance in obtaining important reference reports for this paper.

Introduction

In 2001, the leaders of the six Gulf Cooperation Council (GCC) states[1] agreed upon a timetable of preparations necessary for establishing a single Gulf currency by 2010. Initially some progress was made such as the launch of a GCC Customs Union in 2003 and the joint decision by all states to officially peg their currencies to the US dollar – in order to lock their bilateral rates. Yet recent set backs including Oman's unilateral opt out and Kuwait's move away from the dollar peg indicate that the launch date for the proposed Monetary Union (MU) will be difficult to meet. Nevertheless, anecdotal evidence suggests that the GCC leaders are still committed to establishing an MU.[2]

In the lead up to the MU among the member states of the GCC, a number of important preparations are considered necessary. These are, among other things: building pan-regional institutions, meeting convergence criteria and harmonizing economic policies. One important aspect which regional policymakers have yet to consider is the potential reaction of the region's business community to the launch of a single currency.

The attitudes and reaction of the business community to the introduction of a single currency could have significant implications for its initial success and long-term sustainability. Theoretically, many of the potential benefits of entering into a monetary union stem from microeconomic mechanisms at the private sector level which eventually translate into macroeconomic effects.

A single currency in the Arabian Gulf would undoubtedly constitute, after the European Monetary Union (EMU), the most important instance of monetary union to date. Despite the small mass of the GCC economies which have an aggregate nominal GDP of $718 billion, comparable to that of the Netherlands, they have significant economic import – possessing 40.2% of the world's oil reserves;[3] $176 billion in current account surpluses; and since 2002, they have accumulated a stock of overseas assets estimated to be worth $557 billion.[4]

While the public sector has dominated economic activity in the GCC states in the past, the private sector is of increasing importance to the economic growth of the GCC states. These states have enacted policies to increase private sector investment and have placed strong emphasis on private sector-driven growth in their official economic development plans. Currently, the GCC private sector is the major employer providing work for approximately 83% of the total labour force.

In addition to examining the preparedness of the GCC business community for the single currency, the objective of this research is to assess in advance the opinions and expectations of regional businesses regarding its likely impact on their business activities. A GCC-wide business survey was undertaken and the results provide primary information on business attitudes towards the MU and are of relevance to policymakers in the region, given their stated aim of achieving a monetary union at some point in the future. In order to assess the likely response of the business community to the launch of a Gulf single currency, businesses were asked to consider what they perceive to be the potential costs and benefits of a single currency.

In the case of the European Monetary Union (EMU), the expectations and views of the European business community towards the single currency were an important focus of prior research. In the run up to the EMU, several surveys of European businesses were carried out with the aim of assessing the likely effect of the Euro on private sector activities. For instance, one European-wide business survey was carried out as part of the European Commission's evaluation of the potential costs and benefits of forming the Monetary Union and enabled researchers to assess the potential efficiency gains in advance (Commission of the European Communities, 1990). In addition, KPMG Management Consultancy (1998, 2000) carried out several surveys of European businesses over the period 1996-2000 in order to analyse business expectations towards, and preparedness for the EMU.

Comparisons with EMU can provide an interesting reference point for the GCC states, as the EMU experience can undoubtedly provide some lessons for the GCC as they embark on the proposed MU.

Theoretical Framework

There is no single economic theory which can satisfactorily encapsulate all the effects a monetary union will have on private sector businesses. In order to assess the implications for business therefore, there is a need to draw upon a variety of macroeconomic and microeconomic theories. One such macroeconomic theory of monetary unions which provides part of the theoretical framework to the GCC business survey is the Optimal Currency Area theory initially developed by Mundell (1961) and later by Mckinnon (1963) and Kenen (1969).

According to the Optimal Currency Area theory, economies with significant levels of trade and investment linkages, flexible labour and capital markets and synchronized economic cycles stand to benefit most from joining a monetary union. According to this theory, there is a trade-off between the benefits accruing from sharing a single currency and the main macroeconomic cost involved which is the loss of the exchange rate as an adjustment mechanism for absorbing economic shocks (Mundell, op. cit).

The greater the degree of intra-regional trade and investment between the prospective members of a monetary union, the higher the savings from the removal of transaction costs and exchange rate risk arising from a single currency. These savings are of particular importance for GCC businesses engaged in intra-GCC trade. Indeed, microeconomic efficiency gains arising from the elimination of exchange rate and transaction costs, are considered to constitute one of the most important direct benefits of establishing a monetary union. Removing them can be expected to improve resource allocation across the member states and lead to a permanent increase in output and welfare (Commission of the European Communities, 1990).

In the case of the EMU, these savings for businesses were estimated from aggregated bank data on exchange rate fees and were thought to be equal to 0.4% of the European Community's GDP (Commission of the European Communities, op. cit.). Unfortunately in the case of the GCC, it is not possible to come to a quantitative estimate of these gains. However, from examining macroeconomic variables such as intra-GCC trade and investment flows as well as microeconomic information gained from the GCC-wide business survey, it is possible to come to a qualitative assessment of their size.

Some observers have suggested that the benefits arising from the removal of these costs will be low because all of the GCC states, with the exception of Kuwait, have effectively pegged their currencies against the dollar for several decades.[5] As a consequence, the nominal bi-lateral exchange rates of the GCC national currencies have been very stable historically and there has been little exchange rate risk on intra-GCC transactions.

In addition, a conventional analysis of intra-GCC trade levels also indicates that the direct savings will not be particularly high for the GCC. Intra-regional trade amounts to only 7% of total GCC trade and only 2.6% of GDP, much less than the trade between the EMU countries which equaled 13% of GDP

in 1998 (Bayoumi and Mauro, 1999). Intra-GCC investments have also been low in the past. For example, between 1990 and 2003, intra-GCC Foreign Direct Investment (FDI) formed only 2.9% of total FDI attributable to GCC nationals (Bolbol and Fatheldin, 2006).

However, the exchange rate risk between GCC currencies has not been entirely eliminated because of unanticipated currency realignments which have occurred in several GCC countries over the past two decades.(6) Moreover, GCC businesses often do not have access to sophisticated hedging instruments to protect themselves against any exchange rate adjustments.

Governments should also be wary of measuring the extent of intra-GCC trade solely by reference to its share of total trade or GDP (including oil). Oil receipts form a significant proportion of the total exports and GDP of the GCC states, on the average accounting for 84% of their exports and 45% of their GDP in 2006.(7) Consequently, these indicators can be distorted heavily by changes in the oil price.

Given the common resource endowments of these nations, the majority of intra-GCC trade is non-oil related. Consequently, if oil intra-GCC trade is excluded, it shows a considerably higher level of regional trade integration at approximately 16.3% of total non-oil trade in 2003.(8)

As the GCC states continue to pursue economic diversification away from hydrocarbons, it is likely that intra-GCC trade will expand further and will be bolstered by a monetary union as positive feedback develops. Indeed, econometric research suggests that countries joining a monetary union can expect to see their trade levels triple (Rose, 1999), as the removal of exchange rate and transaction costs erodes the remaining barriers to trade. Studies of the EMU have indicated that since forming the Monetary Union, trade between pairs of countries within the Monetary Union has increased by as much as 25% (HM Treasury, 2003).

Intra-GCC investments should also be bolstered by the single currency as cross border risks are removed. The trend of increasing repatriation of GCC capital since 9/11 resulted in a regional stock market boom in 2005 when market capitalization to GDP reached 200% of GDP.(9) Despite the subsequent decline in the region's stock markets in 2007, intra-GCC portfolio investments are still on the rise.

In addition to these potential gains for businesses arising from a single currency, the formation of a GCC single market – an important prerequisite for a single currency – should also be advantageous to the region's private sector. Operating in a much larger market, GCC businesses will also be able to exploit a much larger market and customer base, offering opportunities for economies of scale in production, sales, distribution and marketing (Cecchini, 1988). While such benefits arise from the formation of a common market rather than the introduction of a single currency itself, without the goal of a single Gulf currency, the GCC states would be unlikely to take steps towards forming a common market. Therefore, GCC businesses are likely to associate any gains from the creation of the single market with those of the single currency project.

Other economic research suggests that the gains from savings on exchange rate transaction costs are, in fact, much larger than the direct costs of bank exchange rate fees themselves (Akerlof and Yelen, 1989). The gains from eliminating transaction costs can be expected to be particularly important to small and medium-sized enterprises (SMEs) to whom transaction costs are more harmful than to large companies (Commission of the European Communities, 1990). The GCC states do not publish industrial censuses, but according to anecdotal evidence, SMEs represent a significant proportion of the business community. In Saudi Arabia, it is estimated that SMEs constitute 93% of total business enterprises (Sajini, 2004).

The potential costs to businesses arising from a monetary union could stem from a variety of sources. At the micro level, there will be short-term adjustment costs during the transitional period. Such one-off costs will involve adapting IT and accounting systems to deal with the new currency. It is also likely that the increased competition which will come about as a result of the single market will be perceived by businesses as an initial threat. Nevertheless, in the long run, greater intra-regional competition should benefit companies as it spurs innovation and strengthens regional corporations through mergers and acquisitions. In the long run, the effect of a monetary union on the region's businesses will depend ultimately upon its perceived success. The credibility of economic policy making in the region will undoubtedly influence the level of confidence in the region and therefore, is likely to be an important determinant of future investment and growth.

Survey Methodology

The survey was carried out between June and September of 2005. Respondents to the survey numbered 307 companies. The sample frame was drawn from GCC companies listed in the GCC National Chambers of Commerce databases and a number of private online business directories. The number of businesses contacted and asked to participate in the survey amounted to more than eleven thousand GCC companies. The number of companies contacted per GCC state depended on whether companies in that state were well represented in its Chamber of Commerce and business directories.

The overall response rate to the survey was low at just 2.7%. However, this was not unexpected, given the infrequency of consultation with the private sector on policy issues in the region. In comparison, the response rate to KPMG's surveys were much higher at 6.1%, probably reflecting the fact that European businesses are much more used to participating in policy debates. In addition, the low response rate may indicate a general indifference with regard to the proposed MU in terms of the priorities of businesses in the region.

The rather low overall number of survey respondents increases the likelihood of sampling error in the survey results. The survey has a margin of error of 5.7% at the 95 confidence level (Aaker et al, 1995). The potential problem of sample bias – where those businesses who responded to the survey may be inherently more interested in and in favour of the GCC MU – must also be taken into consideration. Therefore, the survey results should only be taken as broadly indicative of the perception of GCC private businesses. However, in order to strengthen the reliability of the survey's results, confidence intervals for a number of its findings are provided where feasible.

Characteristics of Respondents

The survey responses can be considered representative of the GCC business community. The responses per GCC state are broadly consistent with the relative economic size and significance of each state. The largest proportion, 37%, was based in Saudi Arabia while Qatar had the smallest proportion of business respondents at only 3%. The largest proportion of businesses surveyed could be classed as SMEs, with 49% having an annual turnover of less than $10 million and 36% with employees less than 50. More than two thirds of the business respondents had less than 250 employees. Considering the predominance

of family businesses in the GCC states, it is likely that the survey sample is well representative of the size profile of GCC businesses overall.

The largest proportion of businesses surveyed classified themselves as manufacturing companies, followed by construction/real estate and then retail/ wholesale. Compared with the GCC average sector composition of GDP, it appeared that construction/real estate companies were somewhat over-represented in the survey sample. Having said this, the oil boom taking place when the survey was carried out had led to a massive increase in real estate investment and construction projects in the GCC states which is likely to have increased the number of businesses operating in this sector.

Survey Findings

Perceived Benefits of the MU

When survey respondents were asked to consider whether there would be potential benefits from the MU and what they would be, the majority (84%) felt that the MU would provide some benefits. When the 95% confidence interval for this proportion was calculated, the confidence limits (84 +/-4%) confirmed that a comfortable majority of businesses hold this view. Businesses felt that the removal of exchange rate -related costs would provide the most benefits. This result suggests that, despite stable nominal bilateral GCC exchange rates, removing exchange rate-related costs could be an important source of savings for GCC businesses.

Businesses chose 'Reducing Exchange Rate Risk' and 'New Business Opportunities' most frequently as the areas with the highest and second highest potential for benefiting their businesses. The two remaining choices of 'Increasing Sales' and 'Reducing Transaction Costs' were more frequently chosen as having the least, or second least potential for benefiting businesses (Table 1). Given the characteristics of the survey sample which showed that a large proportion of business respondents had strong trading links with other GCC states, it is somewhat surprising that businesses, particularly SMEs, do not consider transaction cost savings to be a more important source of benefits.

Table 1. Perceived Benefits of GCC MU (% of respondents)

	Some Benefit				None
	Highest potential	2nd highest potential	3rd highest potential	Least potential	None
Reducing Exchange Rate Risk	31	21	16	16	16
New Business Opportunities	29	20	20	15	16
Reducing Transaction Costs	21	20	19	24	16
Increasing Sales	20	19	19	26	16

The fact that so many businesses chose 'New Business Opportunities' as an important benefit of the MU indicates that businesses combine the benefits of forming a common market with those arising from a single currency. This finding indicates that businesses rightly perceive the formation of a common market to be an integral part of the GCC's plan to launch a single currency. The end goal for the GCC leaders has always been a single currency rather than just establishing a common market. When businesses were asked which GCC state had the greatest potential for new business opportunities following the launch of the MU, Saudi Arabia and the UAE – the two largest GCC economies – were most frequently chosen.

In contrast to the question which prompted businesses to think about the benefits of the MU, when survey participants were asked to consider the obstacles to the growth of their business, the survey results showed that they considered factors unrelated to the MU, to be the most significant. Respondents to this question most frequently chose 'Restrictive Regulations' at 34% followed by 'Lack of Skilled Labour' at 16%, while only 6.6% of respondents chose 'Exchange Rate -Related Costs' (Table 2). These other obstacles largely unrelated to the MU were felt to be more important than exchange rate related costs. This suggests that the MU is likely to have low priority for businesses at present.

Table 2. Business Views on the Obstacles to the Growth of Their Business

Potential Obstacle	Per cent
Restrictive Regulations	33.9
Lack of Skilled Labour	15.9
Lack of Clear Property Rights	14.1
Protective Tariffs and Quotas	14.1
Lack of Access to Credit	14.1
Exchange Rate Related Costs	6.6
Other Obstacles	1.3

Perceived Costs of the MU

The majority of business respondents (57%) felt that the MU would also result in some costs (Table 3). When the 95% confidence interval was calculated for this proportion (57+/-5.5%), it supported the finding that a majority expect some negative consequences to arise from the MU. The mechanisms through which businesses felt that the MU had the greatest potential to harm their businesses were through increasing regional competition and economic uncertainty.

Table 3. Perceived Costs of GCC MU (% of respondents)

	Some Harm			None
	Most Harm	2nd Most Harm	Least Harm	
Increased Competition	30	14	13	43
Changing Payments System	12	23	22	43
Increased Economic Uncertainty	14	21	22	43

Of the potentially negative consequences, 44% of businesses ranked 'Increased Competition' as causing the most harm or second most harm and 35% of businesses felt that 'Increased Economic Uncertainty', had the most harm or second most harm to their business. The responses to this question indicate that concerns over increasing regional competition are uppermost in the minds of GCC businesses but also that the planned MU has created feelings of uncertainty for businesses which may have implications for their investment decisions. In particular, SMEs, rather than larger companies, were concerned about the effect on their businesses of increased regional competition.

Of those businesses ranking the effect of 'Increased Competition' as most harmful to their businesses, the largest share was found to be based in Qatar and Oman, with 50% of Qatari businesses ranking it as potentially being most harmful to their business and 39% of Omani respondents. This suggests that Qatar and Omani businesses feel relatively more threatened by increasing regional competition than businesses in other GCC states such as the UAE and Saudi Arabia, where only 26% and 28% were most concerned about increased competition, respectively. This is not surprising considering the fact that businesses based in Saudi Arabia and the UAE, are already competing in a relatively large market, and so could be expected to have a head start over businesses in the smaller GCC states once the single market and MU are established.

When GCC businesses were asked whether they thought the introduction of the MU would temporarily increase their costs or not, the majority of

respondents (52%) were unsure as to whether it would or not. On the other hand, 37% thought it would not increase their costs and only 12% thought it would. This is somewhat alarming as the experience of the EMU clearly shows that businesses can indeed expect to incur some initial costs from the launch of the single currency. Businesses will be required to adapt their information technology, accounting, marketing, pricing and payroll systems in advance of the launch of the single currency and they must be made aware of this. In the EMU, the costs were not insignificant; the KPMG survey found that for large companies, the estimated mean cost for adapting to the euro was approximately $25.8 million per company (KPMG, 2000).

Of the GCC business respondents, more than any other size of companies, it was SMEs that felt the MU would increase their costs, with 47% believing so. Unlike larger companies, SMEs will find it harder to absorb any increase in their costs resulting from the MU and therefore, are more likely to be concerned by this. Possibly for this reason, as was the case in the EMU, they are likely to be slow at making preparations and will need to be pushed to do so.

The lack of awareness concerning the costs involved in the transition to a single currency is indicative of the general low level of awareness among the GCC business community with regard to the process of MU. This problem must be addressed by policy makers in the region as soon as possible if the target date of 2010 is to be feasible.

Of those that thought the introduction of the single currency would increase their costs, the overwhelming majority, 67%, said that they would pass their increased costs on to customers. This finding suggests that inflation is likely to rise initially following the introduction of the single currency, as was the case in the EMU (Marini et al., 2004). Induced inflationary pressures by the MU might be ephemeral but they could be damaging to the economic competitiveness of GCC states where inflation is already high, such as in the UAE and Qatar where inflation reached 10% and 11.8% respectively in 2006.[10] GCC institutions will need to provide strict guidelines on the rounding up of prices and closely regulate price conversions in advance of and during the transition to the single currency.

Business Attitudes towards the MU

In spite of the fact that businesses do not rank exchange rate costs very high as an obstacle to the growth of their own business, it is significant that

the results of the GCC-wide business survey indicate a general optimism among the business community regarding the macroeconomic effects of the future MU. When businesses were asked how they felt about the overall effect of a GCC single currency and its likely success, the results were positive on the whole.

The majority of business respondents (76%) felt very optimistic or optimistic about the likely success of the impending MU and only 5% of the businesses sampled were pessimistic or very pessimistic (Table 4). It is possible to say with 95% of certainty that between 71 - 81% of the GCC business population are optimistic or very optimistic about the likely effect and success of the GCC MU.

Table 4. Business Attitudes Regarding the 2010 MU

Likely Success of the MU					
	Very Optimistic	Optimistic	Neutral	Pessimistic	Very Pessimistic
Per cent	20.2	55.7	19.2	3.9	1.0
Effect of the MU on the Business					
	Very Positive	Positive	Neutral	Negative	Very Negative
Per cent	31.9	44.3	21.8	1.3	0.7

Respondents were also optimistic when asked specifically how they thought the single currency would affect their businesses. Again, the majority of businesses (76%) said that they thought the effect of the single currency on their businesses would be positive or very positive. Only 2% of the business respondents thought that the effect of the monetary union would be negative or very negative.

From these results, it would be fair to say that although other factors (e.g. restrictive regulations) have greater priority for GCC businesses, overall, they appear to think that the MU will be a good thing. European business surveys showed similar results to this, where the majority of companies surveyed in 1998 by KPMG (60%) were positive about the long-term impact of a single currency on their growth and only 9% thought that the EMU would have a negative impact (KPMG Consulting, 1998).

Cross tabulating the responses against the GCC state where the businesses are based shows that businesses in the UAE were most likely to be indifferent with regard to the impending MU, with a quarter expecting no effect. Businesses in Qatar and Saudi Arabia are most optimistic and Kuwaiti businesses are least

optimistic about the expected effect of the single currency on their business. The indifference of UAE businesses may be due to the fact that the UAE is successfully integrating into the global economy, becoming an international tourist and investment destination. Therefore, Emirati businesses are likely to be more affected by global economic shocks rather than regional ones and will be less concerned with regional integration. On the other hand, in Kuwait, up until 2003, there had been a more independent exchange rate regime. Compared to the other GCC states, its currency was pegged to an undisclosed trade-weighted basket of currencies. It was felt by many Kuwaitis that the basket peg had served their economy relatively well and may explain the high level of pessimism among Kuwaiti businesses regarding the planned MU.

Business Preparedness for the MU

Adequate preparations for a GCC MU are critical to removing uncertainty and ensuring business confidence in the lead up to and post the launch date. Yet the survey's findings showed that GCC businesses are not at all prepared for the MU. Of the businesses sampled, not a single GCC business said they were currently making preparations for the common currency although just over a quarter of respondents said that they would do so closer to 2010. The absence of any preparations being made by businesses is likely to be due to the fact that they have not received any instructions or any information on how to do so by respective governmental or pan-GCC institutions.

In particular, this research reveals that the region's governments have yet to prepare, or even to launch a major information campaign to inform the private sector with regard to the transition to a single currency, aside from general statements of intention in the Arab region's press.

The majority of business respondents (59%) felt that GCC governments should be assisting and providing information for businesses to prepare for the MU at this time. Even when 95% confidence intervals were calculated, it was confirmed that the true proportion would also form a majority, with confidence limits of between 53 and 64%. Slightly more than one third of business respondents (35%) felt that the GCC governments should provide assistance closer to 2010.

Concerted efforts to inform the European business community and prepare them for the launch of the single currency took place at least three years prior to the introduction of the euro. Earlier still, between 1995 and 1998, communication campaigns were launched to inform businesses of the timetable for switching to

the euro. Dual pricing was also widespread in all member states several years before the introduction of the euro where labels showed both the price in national currency and the euro. It is perhaps surprising therefore, that despite the campaign to inform and prepare the private sector before the launch of the euro, European businesses were still slow to prepare for the single currency.

The findings of a KPMG business survey in 1998 indicated that overall businesses were still not ready for the EMU (KPMG Consulting, 1998). By 2000, SMEs in particular. were falling behind in terms of their preparations, with 30% estimating that it was not yet time to prepare. Some 50% of SMEs estimated that they would not be able to carry out operations in euros until 2002, leading the European Commission to warn of possible bottlenecks emerging in the availability of IT and accounting resources required for the transition (Commission of the European Communities, 2000). In fact, in a 2000 report on the state of play, the European Commission concluded that they needed to impress upon businesses the need to speed up their preparations. The experience of the EMU clearly illustrates that if businesses were left to themselves to make preparations, they may not be ready for the switch to the single currency.

Conclusion and Recommendations

Overall, the survey findings indicate that GCC businesses are reasonably confident about the expected success of the GCC MU and, as was the case in the EMU, are generally optimistic about the long-run effects it will have on their businesses. Although the survey results suggest that companies do not currently rank exchange rate issues as very important, businesses can be expected to respond favourably to the MU. These findings bode well for investment trends and thus growth in the GCC economies during and after the transition to a single currency.

However, businesses are not at all prepared for the MU and more than a third of the business respondents are concerned about increasing economic uncertainty during the run-up to the MU. Therefore, if GCC policy makers are serious about the MU, they need to take action, to inform, educate and help prepare businesses to ensure a smooth transition to the single currency. The continuing confidence and support of businesses in the coming years will be conditional upon the ability of the authorities to adhere to a realistic timetable that is achievable.

The credibility of the process is critical in realizing additional indirect gains from the MU which arise from changes in the expectations and the behaviour of economic agents, in particular. businesses. It is recommended that the GCC states take advantage of the positive attitude of businesses towards the MU as well as the current buoyant economic climate in the region to address the remaining obstacles to establishing a common currency in the Arabian Gulf.

Footnotes

(1) The six GCC states are Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia and the United Arab Emirates.

(2) For example, in IMF Article IV Consultations with the UAE authorities in late September 2007, it was stated that 'The IMF appreciated the authorities' commitment to work closely with other GCC member countries to a reach consensus on the appropriate future exchange rate regime to be adopted as part of the GCC currency union' (IMF, 2007).

(3) Figures for 2006 are from the BP Statistical Review of World Energy, 2007.

(4) Figures are for 2006 from the IMF World Economic Outlook, June 2007.

(5) Up until 2003, Kuwait pegged to an undisclosed trade-weighted basket of currencies. In 2006, Kuwait abandoned the dollar peg to return to its trade-weighted basket peg.

(6) Oman in 1986, devalued its currency by 10% against the dollar, the UAE adjusted its peg in 1997 and Kuwait revalued its currency several times against the dollar peg in 2006 before returning to a trade-weighted basket peg. In 2007, there was also substantial risk that the UAE dirham would be revalued against the dollar.

(7) Figures calculated by the author using data from the Arab Monetary Fund (2006) and IMF World Economic Outlook (2007).

(8) Figures calculated by the author using data from the Economic and Social Commission for Western Asia (2007).

(9) Stock market capitalisation to GDP as of June 2006 according to the Arab Monetary Fund (2006).

(10) Figures from the IMF World Economic Outlook (2007).

References

Aaker, D., V. Kumar and G. Day. 1995. Marketing Research (5th ed.). New York: John Wiley and Sons, p 403.

Akerlof, G. and J. Yelen. 1989. Rational models of irrational behaviour. American Economic Review Issue no: 74: 137-142.

Arab Monetary Fund. 2006. Joint Arab Economic Report. Available at http://www.amf.org.ae

Bayoumi, T. and P. Mauro. 1999. The suitability of ASEAN for a regional currency arrangement. International Monetary Fund Working Paper 162. Washington, D.C.

Bolbol, A. A. and A.M. Fatheldin. 2006. Foreign and Intra-Arab capital flows in the Arab countries, 1990-2003. World Economy Vol 29, Issue 9: 1267-1293.

BP Statistical Review of World Energy. 2007. Available at: http://www.bp.com

Cecchini, P. 1988. The European Challenge 1992: The Benefits of a Single Market. Aldershot: Wildwood House.

Commission of the European Communities. 1990. One market, one money: An evaluation of the potential benefits and costs of forming economic and monetary union. European Economy, No. 44, October 1990. Commission of the European Communities, Brussels.

_____. 2000. Practical aspects of the euro: State of play and tasks ahead. Communication from the Commission to European Parliament, The Council, The Economic Committee of the Regions and the European Central Bank, Brussels. Available at http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/euro_related/2001/communication0700_en.pdf

Economic and Social Commission for Western Asia. 2007. External Trade Bulletin of the ESCWA Region, 15th issue:: 46-49; 72-73.

HM Treasury. 2003. EMU and trade. EMU Study. Background Study for the UK Treasury's Assessment on the Euro. London, pp 47-59. Available at http://www.tcd.ie/iiis/pages/publications/

IMF World Economic Outlook database. 2007. Available at http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/data/assump.htm

IMF. 2007. United Arab Emirates: 2007 Article IV Consultation. No. 07/347, Washington, D.C.

Kenen, P. B. 1969. The theory of optimum currency areas: An eclectic view. In Monetary Problems of the International Economy. Edited by R.A. Mundell and A.K. Swoboda. Chicago: University of Chicago Press, pp.41-60.

KPMG. 1998. Europe's Preparedness for EMU: Research Report 1998. Brussels/ London: KPMG Management Consulting.

_____. 2000. Europe's Response to EMU: Fourth Annual Research Report. Brussels/London: KPMG Management Consulting.

Marini, G., A. Piergallini and P. Scaramozzino. 2004. Inflation bias after the euro: Evidence from the UK and Italy. Centre for Financial and Management Studies, School of Oriental and African Studies, London.

McKinnon, R. I. 1963. Optimum currency areas. The American Economic Review Vol. 53 (No. 4): 717-725.

Mundell, R. A. 1961. A theory of optimum currency areas. The American Economic Review Vol. 51 (No. 4): 657-665.

Rose, A.K. 1999. One Money, one market, estimating the effect of common currencies on trade. NBER Working Paper 7432, December, Cambridge, MA.

Sajini, I.I. 2004. Effects of WTO on small and medium enterprises. Arab News, 19 January, 2004.